



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

أثر التنويع في محافظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين

إعداد

أسيل أشرف عايش أبو لحية

إشراف

د. علاء صبحي رزية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل الإسلامي،  
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2024

## أثر التنويع في محافظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين

إعداد

أسيل أشرف عايش أبو لحية

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/12/29م، وأجيزت:

*Dr. Alaa Razia*

التوقيع

*Dr. Moath Saleh*

التوقيع

*Moath Saleh*

التوقيع

د. علاء صبحي رزية

المشرف الرئيسي

د. بهاء أبو عواد

الممتحن الخارجي

د. معاذ صالح

الممتحن الداخلي

## الإهداء

ما في المقام لذي عقلٍ وذي أدبٍ      من راحةٍ فدع الأوطانَ واغترِبِ  
سافر تجِدَ عوضاً عمَّن تُفارقُهُ      أنصب فإنَّ لذيدَ العيشِ في النصبِ  
إنِّي رأيتُ وقوفَ الماءِ يُفسدُهُ      إن ساحَ طابَ وإن لم يجرِ لم يَطِبِ  
"إلى رسول الله، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، قدوتنا وسيدنا الأعظم، الذي أتى بالضياء والهدى

للبشرية، وسطعت شمس الرحمة بنوره الخالد"

إلى الأرواح الطاهرة الكريمة في جنات الخلد، إلى الشهداء الأبرار في غزة، الذين هم أكرم منا جميعاً

بإذن ربهم.

## إلى والدي العزيز

بفضلك وبتوجيهك الحكيم، استطعت أن أتجاوز الصعاب وأحقق أحلامي، وها أنا اليوم أصل إلى هذا  
الإنجاز المميز، لا يمكنني إلا أن أعبر لك عن امتناني العميق وتقديري الكبير لكل ما فعلته من أجلي.

## إلى أمي الحبيبة

بكلمات قليلة لا يمكنني أبداً أن أعبر عن كل الشكر والامتنان الذي يملؤ قلبي تجاهك. أنت رمز العطاء  
والحنان، ومصدر الدفء والأمان في حياتي. منذ أن كنت في حضنك الدافئ بدأت رحلتي في الحياة،

ولطالما كنت الشمعة التي تنير لي الطريق في كل لحظة.

وأخيراً، شكراً لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث العظيم، والذين كانوا دائماً عوناً لي في مسيرتي

التعليمية.

الباحثة: أسيل أبو لحية

## الشكر والتقدير

أول ما أبدأ به دراستي هذه الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الشكر لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة.

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.

لا بد لنا، ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية، من العودة إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام، الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودًا كبيرة في بناء جيل الغد، لتبعث الأمة من جديد.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "علاء صبحي رزية" على كل ما قدمه من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء البحث بمختلف جوانبه، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

وأتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتي الكرام في قسم التمويل الإسلامي على كل ما قدموه من علم ومعرفة وتسلح بالقيم والأخلاق الحميدة، فكنتم أهلاً للشكر والتقدير، فلکم منا كل النشاء والعرفان.

وفي النهاية، أتقدم بالشكر لكل من ساهم في تقديم يد العون والمساعدة من الأهل والأصدقاء على تقديم هذا العمل المتواضع، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

أسيل أبولحية

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

### أثر التنويع في محفظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه  
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي  
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: أسيل أسرف، أليس أبو ليحة

التوقيع: Aseel Abu-Lihya

التاريخ: 29/12/2024.

## فهرس المحتويات

الإهداء .....	ج
الشكر والتقدير .....	د
الإقرار .....	هـ
فهرس المحتويات .....	و
فهرس الجداول .....	ي
فهرس الأشكال .....	ك
فهرس الملاحق .....	ل
الملخص .....	م
<b>الفصل الأول: سياق الدراسة والإطار النظري .....</b>	<b>1</b>
1.1 مقدمة الدراسة .....	1
1.2 الإطار النظري .....	4
1.2.1 البنوك الإسلامية .....	4
1.2.1.1 ظهور البنوك الإسلامية .....	4
1.2.1.2 نشأة البنوك الإسلامية في المنطقة العربية .....	6
1.2.1.3 الخدمات المصرفية الإسلامية حول العالم .....	6
1.2.2 تنوع المحافظ الاستثمارية .....	7
1.2.2.1 تمهيد .....	7
1.2.2.2 تعريف المحفظة الاستثمارية .....	8
1.2.2.3 نظرية المحفظة .....	9
1.2.2.4 إدارة المحافظ الاستثمارية .....	10
1.2.2.5 أهمية المحفظة الاستثمارية .....	10
1.2.2.6 أهداف المحفظة الاستثمارية .....	11
1.2.2.7 محددات تكوين محفظة قروض البنوك .....	14

15	1.2.2.8 عوائد البنوك.....
17	1.2.3 مخاطر البنوك .....
17	1.2.4 مخاطر إدارة المحفظة الاستثمارية .....
18	1.2.4.1 مخاطر البنوك الإسلامية والتقليدية .....
22	1.2.4.2 أنواع أخرى من المخاطر في الخدمات المصرفية .....
23	1.2.4.3 الأدوات التمويلية في البنوك الإسلامية .....
30	1.2.5 القطاع المصرفي في فلسطين .....
31	1.2.6 البنوك الإسلامية في فلسطين .....
32	1.2.7 أداء البنوك الإسلامية في فلسطين .....
35	2.1.8 مكونات التنوع في البنوك الإسلامية .....
46	1.3 الدراسات السابقة .....
46	1.3.1 الدراسات العربية.....
53	1.3.2 الدراسات الأجنبية.....
63	1.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة .....
64	1.3.4 الفجوة البحثية .....
64	1.4 مشكلة الدراسة.....
66	1.5 أسئلة الدراسة.....
66	1.6 أهداف الدراسة .....
67	1.7 فرضيات الدراسة.....
68	1.8 أهمية الدراسة .....
69	1.9 حدود الدراسة .....
69	1.10 مصطلحات الدراسة.....
72	1.11 أنموذج الدراسة .....
73	<b>الفصل الثاني: منهج الدراسة</b> .....
73	2.1 مجتمع الدراسة والعينة .....

73	2.2 مصادر البيانات
74	2.3 متغيرات الدراسة
74	2.3.1 المتغيرات التابعة
75	2.3.2 المتغيرات المستقلة
77	2.4 نموذج الدراسة
79	2.5 الطرق الإحصائية المستخدمة في التحليل
79	2.5.1 الإحصائيات الوصفية
79	2.5.2 اختبار شدة التباين (VIF)
80	2.5.3 اختبار الارتباط بين المتغيرات (ارتباط بيرسون)
80	2.5.4 نموذج الانحدار التجميعي (MRP) Model Regression Pooled
81	2.5.5 اختبار بريوش - باغان (Breusch-Pagan test)
<b>82</b>	<b>الفصل الثالث: تحليل البيانات</b>
82	3.1 المقدمة
83	3.2 نتائج الإحصاءات الوصفية
90	3.3 نتائج تحليل ارتباط بيرسون
93	3.4 نتائج عامل تضخم التباين (VIF)
94	3.5 نتائج اختبار Breusch-Pagan
94	3.6 نتائج التقدير
94	3.6.1 تقدير نموذج معادلة ROA
101	3.6.2 تقدير نموذج معادلة العائد على حقوق الملكية (ROE)
<b>108</b>	<b>الفصل الرابع: النتائج والاستنتاجات</b>
108	4.1 المقدمة
108	4.2 أهم النتائج
108	4.2.1 نتائج النموذج الأول
109	4.2.2 نتائج النموذج الثاني

110	.....	4.2.3 نتائج النموذج الثالث
110	.....	4.2.4 نتائج النموذج الرابع
111	.....	4.3 أهم التوصيات
113	.....	المراجع العلمية
121	.....	الملاحق
<b>b</b>	.....	<b>Abstract</b>

## فهرس الجداول

- جدول (1): نسب صيغ التمويل للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية (2017-2022) ..... 27
- جدول (2): البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين ..... 31
- جدول (3): البنوك (الوافدة) الغير الفلسطينية العاملة في فلسطين ..... 31
- جدول (4): البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين ..... 32
- جدول (5): مقارنة للمركز المالي للبنوك الإسلامية الفلسطينية ونسب الأداء في الأعوام 2017 - 2022 ..... 33
- جدول (6): التنوع نسب حسب النشاط الاقتصادي للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية (2017-2022) ..... 41
- جدول (7): عدد فروع البنوك الإسلامية لعام 2023 ..... 45
- جدول (8): وصف المتغيرات المستخدمة في التحليل ..... 82
- جدول (9): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكل بنك مدرج في العينة ..... 83
- جدول (10): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ..... 86
- جدول (11): نتائج الإحصاءات الوصفية واختبار T لمتغيرات الدراسة ..... 121
- جدول (12): نتائج ارتباط بيرسون ..... 121
- جدول (13): نتائج اختبار عامل تضخم التباين (VIF) للخطوط المتعددة ..... 122
- جدول (14): نتائج اختبار Breusch-Pagan لتجانس ..... 122
- جدول (15): نتائج اختبار Breusch-Pagan Lagrangian Multiplier ..... 123
- جدول (16): نتائج تقدير نماذج معادلة ROA التقليدية ..... 123
- جدول (17): نتائج تقدير نماذج معادلة ROE التقليدية ..... 124

## فهرس الأشكال

شكل (1): أهداف إدارة المحفظة الاستثمارية.....13

شكل (2) أنموذج الدراسة.....72

## فهرس الملاحق

ملحق (أ): الجداول ..... 121

# أثر التنوع في محفظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين

إعداد

أسيل أشرف عايش أبو لحية

إشراف

د. علاء صبحي رزية

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تنوع محفظة التمويل والمخاطر على ربحية البنوك الإسلامية الفلسطينية، من خلال دراسة ثلاث بنوك إسلامية، وهي: البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا، خلال الفترة من 2015 إلى 2022. ركزت الدراسة على بعدين للتنوع؛ الأول يتعلق بتنوع الأدوات التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية، والثاني يتمثل في التنوع عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. اعتمدت الدراسة على معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشرات للربحية، واستخدمت مؤشر (هيرشمان-هيرفندال) لقياس مستوى التنوع في محفظة التمويل لدى البنوك الإسلامية.

توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تنوع أدوات التمويل ومعدل عائد الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية، مما يشير إلى أن التركيز على أداة تمويل واحدة لا يؤثر بشكل ملحوظ على الربحية. بالمقابل، كان هناك تأثير إيجابي للتنوع في تمويل القطاعات المختلفة على معدل عائد الأصول، مما يعزز أهمية تنوع الاستثمارات. كما لم تؤثر نسبة الموظفين بشكل ملحوظ على العائد، مما يستدعي مراجعة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية. من جهة أخرى، كشفت الدراسة عن علاقة إيجابية بين تنوع أدوات التمويل وعائد حقوق المساهمين (ROE)، بينما أظهرت العلاقة بين المخاطر وعائد حقوق المساهمين تأثيرًا سلبيًا واضحًا، مما يؤكد ضرورة إدارة المخاطر بشكل فعال لتحقيق أداء مالي مستدام.

ومن خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة توسيع محفظة أدوات التمويل في البنوك الإسلامية لتعزيز معدل عائد الأصول (ROA) والاستقرار المالي. كما توصي بإعادة تقييم استثمارات البنوك في القطاعات المختلفة لضمان توزيع أكثر تنوعاً يعزز الأداء المالي. كذلك، يتطلب تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر لتقليل المخاطر المحتملة وتحقيق عوائد أعلى. من جهة أخرى، تُشدد الدراسة على أهمية تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البشرية، مثل التدريب والتطوير، لرفع الأداء المالي. كما يجب على البنوك تبني أدوات تحليل مالي متقدمة وتجنب التركيز على قطاعات معينة لتحقيق عوائد مستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** محفظة التمويل، التنوع، الربحية، البنوك الإسلامية.

## الفصل الأول

### سياق الدراسة والإطار النظري

#### 1.1 مقدمة الدراسة

يُعتبر التنويع مسألة هامة في الأعمال التجارية، ليس فقط في المجال المصرفي بل في جميع قطاعات الأعمال. وفي نظرية الاستثمار الحديثة التي وضعها هاري ماركويتز عام 1952، قام بدراسة تأثير مواصفات الأصول (العائد، والمخاطر، والارتباط، والتنويع) على عائد المحفظة (ماركويتز، 1952). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التنويع يساهم في تقليل المخاطر وزيادة أداء النظام المصرفي (Estrada, Arbelaez, & Rueda, 2008).

تتضمن الأدبيات المالية نظريتين مختلفتين فيما يتعلق بتنويع أصول البنوك:

#### النظرية الأولى: نظرية التركيز في تمويل الشركات

تشير نظرية التركيز في تمويل الشركات إلى أن البنوك قد تحقق فوائد أكبر من خلال التركيز على عدد محدود من الأنشطة أو التخصص في مجال محدد من الأعمال. ويدعم هذا النهج عدة مزايا، منها: زيادة الكفاءة والخبرة، حيث يمكن للبنوك من خلال التخصص في مجال واحد تطوير معرفة متعمقة وخبرة متخصصة، مما يساعدها على إدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد أعلى على الأصول. كما يتيح التركيز للبنوك تحسين جودة الأصول والخدمات التي تقدمها، مما يعزز من قدرتها على المنافسة والتفوق في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتخصص أن يؤدي إلى وفورات في التكاليف من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم، وذلك بفضل التركيز على مجموعة معينة من المنتجات أو الخدمات، مما يزيد من الكفاءة التشغيلية للبنك (Adem, 2022).

## النظرية الثانية : نظرية التنوع (النظرية المصرفية التقليدية)

تؤكد النظرية المصرفية التقليدية أن البنوك يمكن أن تحقق فوائد أكبر من خلال تنوع أصولها بدلاً من التركيز على مجال واحد فقط. وفقاً لهذه النظرية، يساعد التنوع البنوك على تحقيق عدة فوائد، منها : تقليل المخاطر، حيث يمكن للبنوك، من خلال تنوع محفظة الأصول، توزيع المخاطر عبر أنواع مختلفة من الأصول والقطاعات الاقتصادية. هذا يعني أنه في حالة تراجع أداء قطاع أو نوع معين من الأصول، يمكن تعويض الخسائر من القطاعات أو الأصول الأخرى التي لم تتأثر. كما يسهم التنوع في استقرار الإيرادات، إذ يقلل من تقلبات الأرباح والإيرادات الناتجة عن الاعتماد على مصدر دخل واحد أو نوع محدد من الأصول، مما يساعد البنوك على تحقيق استقرار أكبر في الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التنوع مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية والأزمات المالية، حيث تصبح البنوك التي تمتلك أصول متنوعة أقل عرضة للتأثر بشكل كبير بتقلبات السوق أو التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة (Shabir, et al., 2024).

تعدّ المصارف الإسلامية قطاعاً أساسياً في الاقتصاد، حيث تلعب دوراً مهماً في دعمه وتمييزه، كما تُعتبر وجهة آمنة للمدخرين والمستثمرين الذين يسعون لإيداع أموالهم واستثمارها في الفرص الاستثمارية المجدية. تتبنى المصارف الإسلامية مجموعة متنوعة من الأساليب الاستثمارية الإسلامية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف تحقيق أعلى معدلات الربحية. وتعتبر الصيغ الاستثمارية واحدة من الأدوات التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها، بجانب الخدمات المصرفية الأخرى، وهي المصدر الرئيسي لربحيتها. وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية قد حققت نجاحاً في تطبيق النموذج المصرفي الإسلامي، إلا أنها ركزت في استخدام هذه الأموال على التمويل قصير الأجل بصيغة المرابحة، على حساب استخدام الصيغ الاستثمارية الإسلامية الأخرى، مما أثار على تنوع التدفقات النقدية وقدرة المصارف على تحقيق معدلات ربحية أفضل (التونسي ، 2016).

وتتميز المصارف الإسلامية بتنوع صيغ الاستثمار والتمويل، مما منحها استقراراً في الأزمات المالية التي شهدتها المصارف على مدار العقود الماضية، وزاد من ثقة المستثمرين في هذا النوع من المصارف. ويقوم نشاطها الأساسي على استقبال أموال المودعين واستثمارها وفق عقود يقوم على المضاربة. كما أن استثمار المصرف لأموال المودعين وأمواله الخاصة في صيغ ومجالات متنوعة يمنحه ميزة تنافسية يتميز بها عن غيره من المصارف التقليدية التي تقوم بتحديد أعمالها بصيغ محددة تعتمد في معظمها على منح الائتمان بجميع أنواعه (حمران، 2017).

وبالرغم من أن البنوك التجارية تعد الرائدة في إدارة محافظ الأوراق المالية، إلا أن البنوك الإسلامية قامت بمواكبة هذا التطور في المجال المالي من خلال إنشاء صناديق الاستثمار، التي أصبحت واحدة من الآليات الاستثمارية الرئيسية في الأسواق المالية الدولية. تأتي هذه الخطوة تلبيةً لحاجة ورغبة شريحة كبيرة من الجمهور في تطوير وتعزيز استثماراتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد طورت البنوك الإسلامية تدريجياً أساليبها في إدارة المحافظ الاستثمارية لهذه الصناديق، مما زاد من قدراتها التنافسية وفتح لها فرصاً كبيرة في الأسواق الدولية والعالمية، وشهدت فلسطين تأسيس البنك الإسلامي العربي AIB وتأسس في 8 يناير 1995، وبدأ أعماله في مطلع عام 1996، وهو الأول الذي يقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، بينما كان البنك الإسلامي الثاني في فلسطين هو البنك الإسلامي الفلسطيني PIB تأسس عام 1995م، وباشر البنك نشاطه المصرفي مطلع عام 1997م، وبناء على ما سبق، تسلط هذه الدراسة الضوء على سلوك البنوك الإسلامية من خلال تحليل "أثر تنويع محفظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين من عام 2015 إلى عام 2022".

## 1.2 الإطار النظري

### 1.2.1 البنوك الإسلامية

لفهم سلوك البنوك الإسلامية، سيُسلط هذا الفصل الضوء على ظهور البنوك الإسلامية من خلال استعراض عوامل ظهورها والمراحل التي شهدتها، بالإضافة إلى استعراض مخاطر البنوك الإسلامية وعوائدها وأدوات التمويل والتنويع الاستثماري، تليها نظرة عامة على مكونات قطاع البنوك في فلسطين.

#### 1.2.1.1 ظهور البنوك الإسلامية

تم تطوير البنوك الإسلامية استنادًا إلى المبادئ والقيم الإسلامية، حيث تتمثل فكرتها في توفير خدمات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتختلف هذه البنوك عن البنوك التقليدية في معالجة المعاملات وتقديم الخدمات حيث تعتمد على نماذج تمويلية مبتكرة مثل المرابحة والمضاربة والإجارة المالية مع مراعاة مبادئ الشريعة، حيث انطلقت فكرة هذه المؤسسات المالية استنادًا إلى مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية، ومنذ ذلك الحين، شهدت البنوك الإسلامية تطورات كبيرة وانتشارًا في مختلف أنحاء العالم.

يعرف البنك الإسلامي في اقتصاديات النقود والمصرفية والتجارة الدولية على أنه مؤسسة مصرفية تهدف إلى جمع الأموال والمدخرات من الأفراد الذين يفضلون عدم التعامل بالربا أو الفائدة. يقوم البنك الإسلامي بتوظيف هذه الأموال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ودعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (بشير، 2013).

ومن إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور البنوك الإسلامية هي أن معظم الدول العربية اكتسبت استقلالها في منتصف القرن الماضي، هذا التغيير الكبير أحدث تحولًا هائلًا في البيئة السياسية المحيطة، مما أسهم في تشكيل تفكير يرفض الطريقة التقليدية للتعامل مع الأمور المالية التي تعتمد

بشكل أساسي على الفوائد (الربا)، وهذا التحرر من التبعية السياسية والفكرية والثقافية أدى إلى ولادة ما نعرفه اليوم "بنظام المصرفي الإسلامي" (الجعافرة، 2012). تميز هذا التطور بالتركيز على تحريم الإسلام للربا، الأمر الذي دفع إلى إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية في تلك الدول بطريقة تلغي نظام الفوائد التقليدي، وتعتمد بدلاً منه على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال ممارسة مختلف العمليات المصرفية وتقديم الخدمات المالية (الخالدي، 2005). وظهرت عدة مراحل لظهور البنوك الإسلامية من أبرزها:

1. المرحلة الأولى لظهور الصيرفة الإسلامية (الستينات): تعتبر التجربة الأولى للصيرفة الإسلامية في مصر عام 1963 في ميت غمر من أوائل الخطوات التي اتخذت نحو تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في النظام المالي والبنكي. هذه التجربة قدمت نموذجاً مهماً لجمع التوفيرات المحلية واستثمارها في مشروعات التنمية المحلية، وتأسست مؤسسة "البنوك المحلية للتوفير" في ميت غمر بإشراف الدكتور أحمد النجار، هذه المؤسسة تمثلت في محاولة أولى لتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية في مصر. تميزت هذه التجربة بجمع التوفيرات المحلية من المواطنين واستثمارها في مشروعات تنمية محلية تخدم المجتمع، وعلى الرغم من أنها لم تستمر لفترة طويلة، إلا أنها ساهمت في بناء أسس هامة لتطوير الصيرفة الإسلامية وازدهارها في العالم (Zainordin, Hoong, Selvaraja, & Man, 2016).

2. المرحلة الثانية لظهور الصيرفة الإسلامية (السبعينات): شهدت أوائل السبعينات على تأسيس ثاني بنك إسلامي وهو "بنك الاجتماعي ناصر" في مصر عام (1971)، وكانت المفاهيم الرئيسية في تأسيس البنك تشمل بياناً يفيد بأن البنك لن يتعامل مع الفوائد، وأنه مستثنى من القوانين المفروضة على البنوك التقليدية، من ثم، توالى التأسيسات في دول أخرى مثل ماليزيا والبحرين وباكستان والكويت وغيرها. وبسبب تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، اتسعت دائرة البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم (Zainordin, Hoong, Selvaraja, & Man, 2016).

### 1.2.1.2 نشأة البنوك الإسلامية في المنطقة العربية

في عام 1975م، تمت محاولتان رسميتان لتأسيس المصارف الإسلامية، وهما: البنك الإسلامي للتنمية بجدة، والذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبنك دبي الإسلامي الذي أسس بموجب مرسوم حكومة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي عام 1977م، شهدت تأسيس ثلاثة مصارف إسلامية أخرى، وهي: بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، كما تأسس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي يهدف إلى دعم الروابط والتعاون بين المصارف الإسلامية وتعزيز قواعدها الإسلامية في مجال المعاملات المالية. وبدأ انتشار المصارف الإسلامية في مختلف البلدان الإسلامية والعربية، وفقاً لإحصائية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عام 2004م، كان هناك 284 مصرفاً إسلامياً في العالم، حيث بلغ حجم أعمالها أكثر من 261 مليار دولار، بالإضافة إلى وجود أكثر من 310 بنوك ربوية مع نوافذ إسلامية تقدم عمليات مصرفية إسلامية بحجم يصل إلى أكثر من 200 مليار دولار. تُقدَّر معدلات النمو في قطاع المصارف الإسلامية بنحو 15-20% سنوياً (العليات ، 2006).

### 1.2.1.3 الخدمات المصرفية الإسلامية حول العالم

أحد الأغراض الرئيسية للبنوك الإسلامية هو القيام بجميع أعمالها وخدماتها المالية والبنكية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعني توفير بيئة مالية تتماشى مع القيم والمعتقدات الإسلامية. يهدف ذلك إلى تعزيز الأنشطة المالية والاقتصادية بما يتماشى مع التوجهات الإسلامية. في العديد من البلدان الإسلامية، تمت عملية التحول في القطاع المصرفي من خلال إنشاء بنوك إسلامية وتحويل النظام المصرفي بأكمله ليتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. حدث ذلك في باكستان في عام (1977)، وإيران في عام (1979)، والسودان في عام (1985). وقامت بعض الدول بتنظيم جزئي للقطاع المصرفي، مما سمح بتأسيس المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية، وقد وقع ذلك في ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والبحرين (العززي، 2012).

## 1.2.2 تنوع المحافظ الاستثمارية

### 1.2.2.1 تمهيد

يعد مفهوم تنوع المحفظة امراً مألوفاً بالنسبة للعديد من المستثمرين في جميع أنحاء العالم. وعبارة "عدم وضع البيض كله في سلة واحدة" يمكن أن تلخص الفكرة بأن أهمية التنوع في الاستثمارات لتقليل المخاطر، هذا المبدأ يشير إلى أنه من الأفضل توزيع الاستثمارات على عدة أصول مختلفة بدلاً من التركيز على استثمار واحد فقط. من خلال هذا التوزيع، يمكن تحقيق توازن بين العوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها. ويُمكن بناء محفظة استثمارية تحسن العائد بناءً على مستوى معين من المخاطر (الشمري، 2022).

بداية من ماركويتز عام 1952، ظهرت دراسات حول المحافظ الاستثمارية بوجه عام في الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الخمسينات والستينات. هذه الدراسات كانت تهدف إلى تحقيق استثمارات صحيحة لتحقيق دخل جيد للبنوك والمدخرين. ومع ذلك، عدم تطبيق الأسس العلمية لإدارة المحافظ أدى إلى فشل عدد كبير من المؤسسات المالية التي كانت تديرها مدراء غير متخصصين، وخرجت هذه المؤسسات من السوق. في المقابل، نجحت المؤسسات التي كان يديرها مدراء متخصصون في تطبيق نظريات المحافظ المالية الحديثة في استثماراتهم وحققوا نجاحاً كبيراً، وبعد عقود من الأبحاث، أصبحت إدارة المحافظ أحد أهم مواضيع الإدارة المالية (شواط و بوخنودة، 2022).

والمحافظ الاستثمارية تعتبر أداة مالية حديثة نسبياً تُعزز أهميتها من خلال الأسواق المالية المتقلبة والمتأثرة بالظروف الدولية بسبب العولمة وتنوع الأدوات المالية وزيادة مستويات مخاطر الاستثمار. وتلعب دوراً هاماً في جذب وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات المناسبة التي يُصعب على صغار المستثمرين تنفيذها بمفردهم بسبب الخبرة وحجم الرأسمال المطلوب. وتسعى إدارة المحافظ جاهدة للتحكم في توزيع مصادر تمويلها والاستفادة الأمتل من الأصول المتنوعة، مع الأخذ بعين الاعتبار

تنويع مصادر التمويل وتواريخ الاستحقاق والمحافظة على توازن بين أهداف السيولة، الربحية، والأمان. في هذا السياق، يجب على البنوك موازنة أهدافها المتعارضة، حيث ينبغي عليها تحقيق التوازن بين تحقيق الربح وضمان الأمان وتحقيق السيولة، وذلك عبر استثمار في الأصول ذات العوائد المرتفعة ولكن المخاطر المقابلة، أو الاستثمار في الأصول ذات السيولة العالية ولكن العائد المحدود. بالتالي، يتعين على البنوك موازنة جيدة بين أهدافها وسياساتها الاستثمارية لضمان تحقيق أهداف المستثمرين بشكل مرضٍ (كرم، 2023).

### 1.2.2.2 تعريف المحفظة الاستثمارية

المحفظة الاستثمارية في مجال الاستثمار تُعرف بأنها توليفة من الاستثمارات المتنوعة من الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، وغالبًا ما تتضمن أصولًا متنوعة لتقليل المخاطر وتعزيز العوائد المتوقعة للمستثمر. يهدف تنويع المحفظة إلى تقليل التعرض للمخاطر المتعلقة بتقلبات سوق معينة أو قطاع محدد، بالتركيز في الاستثمار في قطاع واحد، يمكن أن يتعرض المستثمر لمخاطر كبيرة في حالة حدوث خسائر في هذا القطاع نتيجة للتقلبات السوقية أو العوامل الاقتصادية الخارجة عن سيطرته. على سبيل المثال، إذا كان المستثمر يستثمر فقط في قطاع الطاقة، فإن تغيرات في أسعار النفط أو التشريعات البيئية قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في قيمة استثماراته، ولذلك، فإن تنويع المحفظة يعتبر استراتيجية حكيمة للمستثمرين، حيث يتم توزيع الاستثمارات على أصول متعددة ومتنوعة لتقليل المخاطر وزيادة فرص العائدات المتوقعة. تعتمد فعالية تلك الاستراتيجية على تحليل الأهداف والتسامح للمخاطر لكل مستثمر بشكل فردي، وفي الوقت الحاضر، يزداد التركيز على تنويع المحافظ الاستثمارية بشكل أساسي، حيث يُنظر إليها على أنها وسيلة فعالة لحماية رأس المال وتحقيق العائد المناسب في ظل التقلبات الاقتصادية والسوقية (فاضل أ.، 2022).

### 1.2.2.3 نظرية المحفظة

يُعد العالم هاري ماركويتز رائدًا في وضع نظرية المحفظة عام 1952، حيث استند في نظريته إلى عدة فرضيات تتعلق بسلوك المستثمر. وتتركز نظرية المحفظة على قرارات المستثمر في اختيار المحفظة المثلى، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر. ولتحقيق ذلك، تسعى النظرية إلى تعظيم العائد دون زيادة المخاطر أو تخفيضها عند مستوى معين من العائد. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر نظرية المحفظة واحدة من الأساليب الحديثة التي أثرت بشكل كبير على مجالات الاستثمار في الأوراق المالية. وقد حصل ماركويتز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1990، وذلك تقديرًا لإسهاماته في فهم كيفية تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد في استراتيجيات الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن المستثمرين يتعاملون مع قرارات اختيار الموجودات وتوزيع المبالغ المستثمرة على هذه الموجودات كوحدة من أهم القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على العائد المتوقع ومدى المخاطر التي يمكن تحملها (السعيد و السلطان ، 2021).

يشير التنوع إلى القرار الذي يسمح باختيار مجموعة متنوعة من الاستثمارات لتكوين المحفظة، بهدف خفض المخاطر المتعلقة بعائد المحفظة دون التأثير على مستوى العائد، ويتمثل الهدف في دمج الأصول بطريقة تخفض المخاطر المحتملة للمحفظة، وتقليل التعرض للمخاطر بين مختلف الأصول المختلفة، والتنوع يتيح فرصة لتقليل مخاطر المحفظة بشكل عام إلى مستوى أقل من تلك المخاطر التي تتعرض لها الأصول الفردية. ويتضمن التنوع توزيع الاستثمارات على مجموعة من الأسهم والأصول المالية المختلفة بدلاً من التركيز على سهم واحد أو نوع واحد من الاستثمارات. ويتمثل أيضاً في التنوع في التوزيع السليم للأصول بحيث تكون متنوعة في مختلف القطاعات والفئات. باختصار، التنوع يهدف إلى تحقيق توازن في المحفظة الاستثمارية من خلال توزيع الاستثمارات على أصول مختلفة، مما يساعد في تقليل المخاطر وزيادة فرص العائدات على المدى الطويل (السعيد و السلطان ، 2021).

#### 1.2.2.4 إدارة المحافظ الاستثمارية

سواء كان البنك إسلامياً أم تقليدياً، فإن الفكرة الأساسية لوجود البنك تتمثل في أداء دور الوسيط المالي بين مصادر واستخدامات الأموال. واحدة من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى الإفلاس هي مشكلة إدارة محفظة البنك، تعتمد إدارة محفظة البنك في بعض الأحيان على تطبيق البرمجة الخطية، ويتمثل النهج التقليدي في تحسين المحفظة في تحقيق الحد الأقصى من العائد المتوقع والحد الأدنى من المخاطر المرتبطة بالمحفظة. وفي هذا النوع من النهج، يجب تعظيم وظيفة الربح وتقليل وظيفة التكلفة مع مراعاة القيود المحددة (Mohagheghnia & Shirghoami, 2013).

إدارة المحافظ الاستثمارية أصبحت أمراً هاماً في الاقتصاد الحديث نظراً لتوافر الفوائض المالية وتنوع الأدوات الاستثمارية، وزيادة الاهتمام بتحقيق الربح. تشمل دورها اختيار وإشراف على مجموعة من الاستثمارات لتحقيق الأهداف المالية والتوجهات طويلة الأجل، مما يحث على توسيع مجالات الاستثمار والبحث عن الفرص البديلة. كما تعمل على تلبية احتياجات المستثمرين من خلال توفير أصول مالية متنوعة ومختلفة المخاطر، مما يساهم في تعزيز سيولة الاقتصاد وتقديم فرص استثمارية متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، يحافظ على استقرار السوق ويشجع على الاستثمار في القطاعات الأولية (كرم، 2023).

#### 1.2.2.5 أهمية المحفظة الاستثمارية

نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه المحافظ الاستثمارية في تحديد السياسات والأسس العلمية والعملية للاستثمار في أسواق الأوراق المالية، أصبحت تشغل مكانة مهمة في مبادئ الاستثمار الحديث. وباتت إدارة المحافظ تُعتبر فناً وعلماً يتضمن اختيار وإشراف مجموعة من الاستثمارات التي تحقق الأهداف المالية طويلة الأجل وتحمل المخاطر للعملاء أو الشركات أو المؤسسات. (Karishma , 2021) ، ولقد زادت أهمية إدارة المحافظ الاستثمارية بشكل كبير في المجتمعات للأسباب التالية (فاضل، 2022):

1. نتيجة لزيادة حجم رؤوس الأموال لدى الشركات الاستثمارية والصناعية، تم توفير السيولة والفوائض المالية، بالإضافة إلى استثمار الأموال الفائضة لدى المستثمرين في مجموعة متنوعة من الأدوات الاستثمارية.
2. يتطلب اهتمام المستثمرين بالاستثمارات المالية الجيدة التي تحقق العوائد والأرباح السريعة البحث عن أساليب علمية حديثة لتحقيق أهدافهم.
3. يتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة استثمارها في الأدوات المالية القصيرة أو الطويلة باستخدام أساليب حديثة لتحقيق الأرباح المستهدفة من قبل المستثمر.
4. تطورت المؤسسات الاستثمارية بشكل متسارع وزاد نشاط صناديق الاستثمار المشتركة بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، امتلكت المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين والأدوات الاستثمارية المتنوعة، وزادت من تنوع استثماراتها محلياً ودولياً.
5. وجود خبراء ومستشارين ماليين يقدمون استشارات في مجالات استثمار الأسهم، السندات، والاستثمارات العقارية يعتبر أمراً بالغ الأهمية للمستثمرين.

#### 1.2.2.6 أهداف المحفظة الاستثمارية

الهدف الرئيسي لإدارة المحافظ الاستثمارية هو تحقيق توازن مثالي بين العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات، ويهدف المستثمرون إلى الحصول على أقصى قيمة ممكنة من الاستثمارات مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر. لذا، يسعى المستثمرون إلى تحقيق أفضل توازن ممكن بين المخاطرة والعائد، ويعتبر هذا التوازن الهدف الرئيسي لبناء محفظة استثمارية مثالية.

الأهداف التي يسعى المستثمرون إلى تحقيقها في مجال الاستثمار في الأوراق المالية تشمل ما يلي:

1. التنويع: هو القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها مفهوم المحفظة الاستثمارية، ويجب على مدير المحفظة أن يأخذ في الاعتبار تكاليف التنويع والإدارة والصيانة، بالإضافة إلى البيانات

والمعلومات المطلوبة حول مكونات المحفظة. ويتم تقسيم التنويع إلى أنواع مختلفة، بما في ذلك التنويع البسيط أو العشوائي الذي يشمل استثمار الأموال في عدد غير محدد من الأوراق المالية، والتنويع الكفؤ الذي يعتمد على أسس علمية في اختيار مكونات المحفظة، مثل معامل الارتباط بين مكوناتها، مما يساعد على تقليل المخاطر المحتملة (القاضي، 2016).

2. القابلية للسيولة والتسويق: يجب أن تكون مكونات المحفظة الاستثمارية من الأوراق المالية قابلة للبيع والتسويق بسرعة وبسهولة عندما يحدث الحاجة المفاجئة إلى سيولة مالية، دون أن يتعرض المستثمر لمخاطر كبيرة (مفلح، 2019).

3. النمو: يعني هذا الهدف التوسع في رأس المال وتعزيزه، ويُعدّ هذا الهدف من بين مؤشرات نجاح العملية الاستثمارية للمستثمر (مفلح، 2019).

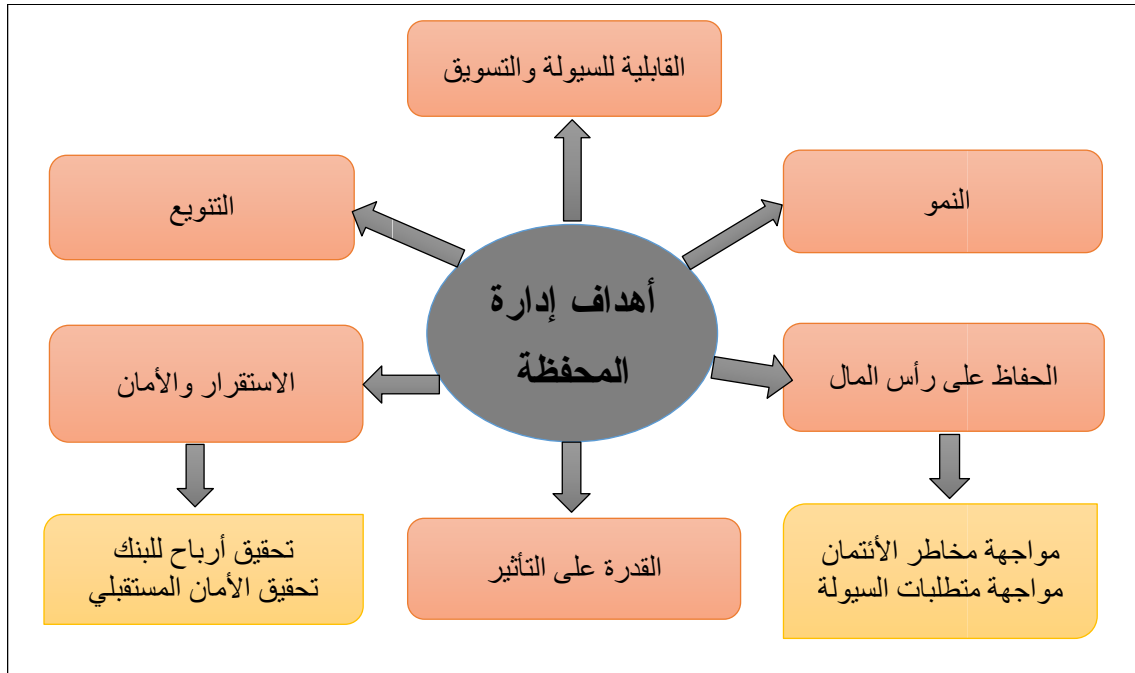
4. الحفاظ على رأس المال: يُعدّ هدفًا أساسيًا ومهمًا للبقاء في السوق، حيث لا يمكن أن تشمل مخاطرة المستثمر رأس المال الأصلي. ولا يمكن أن يتعرض رأس المال لأي نوع من أنواع المخاطر بحجة المضاربة. يشمل رأس المال هنا ليس فقط المبلغ الذي بدأ به المستثمر عند تأسيس الاستثمار، بل يشمل أيضًا القوة الشرائية التي تمثلها هذه الأموال (فاضل، 2022).

5. الاستقرار والأمان: الحفاظ على رأس المال الأصلي يُعدّ أحد الأهداف الرئيسية لمدير المحفظة أو المستثمر، حيث يُعتبر الحفاظ على تدفقات النقدية للمحفظة كمصدر دخل أحد الأهداف الأساسية (السرّحان، 2014).

6. القدرة على التأثير: حيازة مجموعة متميزة من الأصول وتدويرها بكفاءة يعزز مكانة المستثمر في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى السلطة التي يمكن أن يمتلكها في التأثير على قرارات الجمعية العامة للمساهمين في الشركات التي يحتل فيها حصة كبيرة من الأسهم (كرم، 2023).

## شكل (1)

### أهداف إدارة المحفظة الاستثمارية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة

نعترف بوجود تعارض بين أهداف إدارة المحافظ الاستثمارية، حيث يصعب تحقيق هدف الربحية مع تقليل المخاطر في آن واحد. فالسعي نحو تحقيق أقصى عائد يستلزم الاستثمار في أدوات مالية تحمل مخاطر مرتفعة. بالمثل، يتعارض الاستثمار الأمثل للموارد المالية مع تحقيق السيولة وتجنب المخاطر، حيث ينطوي الاستثمار الكامل للموارد دون الاحتفاظ بأرصدة على خطر عدم توفر السيولة في حالات الطوارئ، ومن هنا، تقع على عاتق إدارة المحفظة مهمة الموازنة بين هذه الأهداف المختلفة، مع مراعاة توجهات وأولويات العميل.

بصورة عامة، يمكن اعتبار المحفظة الاستثمارية تشكيلة متنوعة من الأصول الحقيقية والمالية، مختارة بعناية لتحقيق أقصى عائد ممكن مع أدنى مخاطر ممكنة. وقد أصبحت المحفظة الاستثمارية ذات أهمية كبيرة في عالم الاستثمار المعاصر نظراً للزيادة في الفوائض المالية للأفراد والمؤسسات وتوسع الأسواق المالية. يسعى المستثمرون إلى تحقيق عدة أهداف من خلال تشكيل وإدارة المحفظة

الاستثمارية، بما في ذلك الحفاظ على رأس المال وتحقيق دخل إضافي وزيادة تراكمية للرأس مال مع تحقيق الأمان والتنويع في الاستثمارات.

### 1.2.2.7 محددات تكوين محفظة قروض البنوك

تشكيل محفظة قروض البنك هو عملية هامة تتضمن اختيار وترتيب مجموعة متنوعة من القروض بهدف تحقيق أهداف معينة، وهناك العديد من العوامل الرئيسية تلعب دوراً في هذه العملية، ومن بينها:

1. حجم البنك: تبدو الاتجاهات المالية واضحة حينما نلاحظ أن البنوك الصغيرة (من حيث الأصول) تميل إلى منح قروض للمؤسسات الصغيرة بنسبة أكبر مقارنة بالبنوك الكبيرة. في المقابل، تميل البنوك الصغيرة إلى توجيه محفظة القروض نحو القروض التجارية والشخصية. في هذا السياق، تظل البنوك الكبيرة تحتفظ بميزة نسبية في مجال إقراض العملاء الكبار (Sevastyanova, 2008).

2. خصائص السوق: عادةً ما تتأثر البنوك بالمنطقة التي تخدمها، حيث تتفاعل أنشطتها استناداً إلى الطلب في السوق. تشبه عمليات البنوك في السوق عمليات سوق المال، حيث يلتقي فيها عرض الأموال بالطلب عليها. فمثلاً، إذا كان البنك يعمل في منطقة زراعية، فسيكون لديه اهتمام كبير بقطاع الزراعة في محفظته الائتمانية. بينما إذا كان البنك موجوداً في وسط مدينة، فسيكون اهتمامه الرئيسي بقروض الأعمال والتجارية. وتتكيف البنوك مع احتياجات السوق والمجتمعات التي تخدمها، وتسعى لتقديم الخدمات المالية التي تلبى احتياجات العملاء في تلك السوق. هذا التوجه يسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق المالية المحلية (قندوز، 2021).

3. سياسة التسهيلات الائتمانية: التسهيلات الائتمانية تُعتبر نشاطاً اقتصادياً حيويًا بتأثير متشابك على جميع القطاعات الاقتصادية، ويعتمد نمو الاقتصاد الوطني على حركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم؛ إذ تُعتبر التسهيلات الائتمانية مصدراً لإشباع الحاجات والرغبات التمويلية، وتُدعم هذه

التسهيلات القطاعات المختلفة مثل التجاري والصناعي والزراعي والسياحي وغيرها، وتزيد التسهيلات الائتمانية من حجم المعروض النقدي للبنوك، وبالتالي تؤثر بشكل كبير على حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة في الاقتصاد، وتستخدم الدولة حجم التسهيلات الائتمانية كوسيلة للرقابة على نشاط المشاريع من خلال مراقبة الأرصدة الائتمانية المخصصة لها، وتعمل التسهيلات الائتمانية على زيادة الادخار وتقليل الاستهلاك، حيث تشجع البنوك المواطنين على الادخار وتوفير موارد الائتمان، مما يحد من مستويات الاستهلاك. لذلك، يمكن اعتبار التسهيلات الائتمانية مصدرًا للإيرادات للبنوك (دعاس، تلالوة، و بدران، 2021).

4. العائد المتوقع: وبعد الأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطرة والمصرفيات، يقوم البنك باختيار القروض التي تتمتع بأعلى عائد متوقع، حيث يلاحظ أن معظم البنوك تخصص الجزء الأكبر من محفظة قروضها لقطاع الإنشاءات، حيث يبدو أنها توفر أعلى عائد متوقع.

#### 1.2.2.8 عوائد البنوك

تعتبر الربحية خط دفاع ضد الخسائر غير المتوقعة، حيث تعمل على تحسين وضع رأس مال البنك وربحيته المستقبلية من خلال الاستثمار في الأرباح المحتجزة. هناك عدة طرق لقياس الربحية ويمكن تمثيلها على النحو التالي (European Central Bank, 2010).

1. التدابير التقليدية: لقياس الربحية في البنوك تشمل عدة مقاييس ومؤشرات تُستخدم لتقييم أداء البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح. من بين هذه التدابير:

- العائد على الأصول (ROA - Return on Assets): هو مقياس يُستخدم لتقدير كمية الأرباح التي يُولدها البنك لكل سهم مملوك للمساهمين. يتم حساب ربحية السهم عن طريق قسمة أرباح البنك الصافية بعد خصم الضرائب والمصرفيات الأخرى على عدد الأسهم المصدرة، وهو مؤشرًا هامًا لقياس كفاءة إدارة البنوك لأصولها في تحقيق الأرباح. عائد مرتفع يدل على إدارة فعّالة،

بينما عائد منخفض قد يشير إلى مشاكل في الإدارة أو عدم كفاءة في استخدام الأصول لتحقيق العائد المطلوب.

● العائد على حقوق الملكية (ROE – Return on Equity): وهو مقياس يستخدم لقياس كفاءة استخدام رأس المال الخاص بالمساهمين أو الملاك في تحقيق الربح. يُعبر عن نسبة الربح الصافي إلى حقوق المساهمين أو الملاك، وهو مؤشر مهم يقيس كفاءة البنوك في تحقيق العائد على استثمارات المساهمين. عندما يكون العائد على حقوق الملكية مرتفعاً، يدل ذلك على قدرة البنوك على تحقيق أرباح عالية بالنسبة لرأس المال المستثمر فيها. وعلى الجانب الآخر، إذا كانت هذه النسبة منخفضة، فقد يشير ذلك إلى عدم كفاءة البنوك في تحقيق العائد المطلوب من رأس المال.

2. التدابير الاقتصادية: هي الأساليب والإجراءات التي يتخذها البنك لتحقيق الربحية وتحسين أدائه المالي. تشمل هذه التدابير مجموعة من العمليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف، وذلك من خلال تحسين عمليات الإقراض والاستثمار، وتطوير منتجات مالية جديدة، وتحسين إدارة المخاطر، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتخفيض التكاليف العامة، ومن أهم هذه التدابير:

● القيمة الاقتصادية المضافة (EVA- Economic Value Added) هي مقياس مالي يُستخدم لقياس الأداء المالي للبنوك وتقييم كيفية استخدامها لمواردها الرأسمالية لتحقيق العوائد للمساهمين.

3. التدابير القائمة على السوق (Market-Based Measures): هي المقاييس التي تعتمد على تقدير السوق لقيمة البنك المرتبطة بقيمته المحاسبية تُستخدم لقياس أداء البنك وفعاليتيه في جذب استثمارات المستثمرين وتحقيق عائد على رأس المال. وتعتمد هذه المقاييس على العلاقة بين قيمة السوق للبنك وبين القيمة المحاسبية للبنك وأدائه المالي. إليك بعض هذه المقاييس:

● ربحية السهم (Earnings Per Share - EPS): هي مقياس يُستخدم لتقدير كمية الأرباح التي يُولدها البنك لكل سهم مملوك للمساهمين. يتم حساب ربحية السهم عن طريق قسمة أرباح البنك الصافية بعد خصم الضرائب والمصروفات الأخرى على عدد الأسهم المصدرة.

- نسبة السعر إلى الأرباح (Price Earnings Ratio - P/E): يُقِيم هذا المؤشر العلاقة بين سعر سهم البنك في السوق وبين أرباحه. يُستخدم هذا المؤشر لتقدير مدى جاذبية سهم البنك كاستثمار.
- السعر إلى القيمة الدفترية (Price to Book Value - P / B): يُقِيم هذا المؤشر علاقة سعر سهم البنك في السوق بقيمته المحاسبية. إذا كان المعدل أعلى من 1، فقد يكون ذلك دلالة على أن السوق تقيم البنك بشكل أعلى من قيمته المحاسبية.

### 1.2.3 مخاطر البنوك

مخاطر البنوك تشكل جزءاً أساسياً من عملياتها وتشمل مجموعة متنوعة من التحديات التي قد تؤثر سلباً على أدائها واستقرارها المالي. تعد فهم هذه المخاطر وإدارتها بشكل فعال أمراً حيوياً لنجاح البنوك واستمراريتها في السوق المالية. لفهم طبيعة الصيرفة الإسلامية، يجب أن نلقي بعض الضوء على طبيعة البنوك التقليدية وأنواع المخاطر التي تواجهها أثناء التعامل مع الأموال والعملاء. يُعرف الخطر على أنه ظاهرة أو سلسلة من الأحداث التي قد تهدد تحقيق أهداف المنظمة واستقرارها (العززي، 2012). تعريف آخر للمخاطرة يُشير إلى الموقف الذي يحمل في طياته احتمالين، حيث يُمكن حدوث كلاهما، فإذا كان هناك احتمال واحد فقط، فيمكننا القول بغياب المخاطرة. ونظراً لأن إدارة المخاطر تُعتبر علماً، فإنها تعتمد على التحليل الواقعي لهيكل المخاطر، وتستند إلى النماذج القياسية والرياضية في تقديرها وتحليلها (Elgari, 2003).

### 1.2.4 مخاطر إدارة المحفظة الاستثمارية

عندما يقوم المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار، يعتمد على تقديره للمخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة. فالاستثمار، في جوهره، يعني قبول درجة من المخاطرة من أجل تحقيق عائد مادي مستقبلي. وبالتالي، يتعين على المستثمر أن يحدد الميزانية التي يرغب في تحملها مقابل توقعاته للعائد المالي. ويمكن أن يرتبط مستوى المخاطرة بالعوامل المتعددة مثل نوع الاستثمار، وظروف السوق، والتقلبات الاقتصادية.

يهدف المستثمرون عادة إلى تحقيق العائد الأمثل مع تقليل المخاطر قدر الإمكان، وهو توازن يجب مراعاته عند اتخاذ أي قرار استثماري.

استثمارات البنوك تتطلب دراسة شاملة للمخاطر بسبب طبيعة أنشطتها المتنوعة، وهذا يشمل تقييم ودراسة مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجهها بشكل دقيق، يجب على البنوك الحفاظ على التسهيلات الخاصة بها لتنفيذ أنشطتها بكفاءة ودون المساس بالمساهمة، وكذلك التحوط من المخاطر وتقليل تأثيرها، وتضمن العناية بإدارة المخاطر؛ لتحليل مخاطر الاستثمارات المحتملة وتصنيفها حسب طبيعتها ومدى تأثيرها على أداء البنك، وأيضاً وضع سياسات وإجراءات للتحكم في المخاطر والتقليل منها، وتنفيذ استراتيجيات التحوط لتقليل تأثير المخاطر المحتملة، وتقديم تقارير دورية ومتابعة لأداء الاستثمارات وتقييم مخاطرها (حسن، 2021). باستخدام هذه الإجراءات، تتمكن البنوك من السيطرة على المخاطر وتقليل تأثيرها وتحقيق التوازن المطلوب بين المخاطرة والعائد.

#### 1.2.4.1 مخاطر البنوك الإسلامية والتقليدية

البنوك الإسلامية والتقليدية تتعرض لمخاطر متعددة، بما في ذلك تصميم صيغ التمويل الإسلامية، وعلاقتها مع المتعاملين، وهيكلها الداخلي، والبيئة الاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها. (خالدي و الرفاعي، 2011) يمكن تقسيم المخاطر إلى عدة أنواع رئيسية:

1. مخاطر ائتمانية: تتركز مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية على علاقة الدائن والمقترض، حيث يتعذر على المقترضين سداد القروض وفقاً للشروط المتفق عليها في العقود. بالمقابل، تظهر مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أساساً في عقود الاقتراض مثل المرابحة والاستصناع والإجارة، حيث تعتبر المضاربة والمشاركة عقود شراكة وليست ديوناً مباشرة. في حالات عقود المضاربة والمشاركة، يجب على البنوك الإسلامية النظر في أن الأموال المقدمة للعملاء قد تتحول في بعض الأحيان إلى ديون إذا كانت المؤسسة المالية المشاركة متهمّة بالإهمال، مما يزيد من مخاطر الائتمان.

2. مخاطر أخلاقية: في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، يمكن أن ينشأ خطر أخلاقي عندما يكون أحد الأطراف في العقد لديه نوايا غير سليمة ويكون على استعداد لتحمل مخاطر أكبر من الطرف الآخر، مما يعني أن الطرف الآخر سيتحمل تكاليف تلك المخاطر. يمكن أن يظهر الخطر الأخلاقي في عقود المضاربة في البنوك الإسلامية عندما يقوم الوكيل المستفيد من الأموال التي قدمها البنك بأفعال تتعارض مع مصالح البنك، أو عندما يفشل في الكشف عن معلومات حول البنك من أجل الحصول على منافع غير مشروعة (Abedifar, Molyneux, & Tarazi, 2013).

3. مخاطر السوق: تعتبر الصيغ أو الأصول المتداولة بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مصدرًا رئيسيًا لمخاطر السوق، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية. تشمل مخاطر السوق مجموعة واسعة من التغيرات في مستويات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار السلع في الأسواق المختلفة، ومن بين مخاطر السوق، تبرز مخاطر التغير في مستويات أسعار الفائدة كواحدة من أهم التحديات التي تواجهه وضعية المالية التقليدية للبنوك الإسلامية، خاصة في الأصول التي تستند إلى عمليات المتاجرة مثل المرابحة، والإجارة، والسلم. إذ يمكن لتغيرات في مستويات أسعار الفائدة أن تؤثر على تكلفة الاقتراض وتصنيف الإيرادات والنفقات، مما يؤثر بشكل مباشر على أرباح البنوك الإسلامية وقدرتها على تحقيق العوائد المالية المستهدفة (سحنون، 2021). ومخاطر سوق العملات تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، فتقلبات أسعار العملات الأجنبية تؤثر على جميع أنواع الاستثمارات التي تقوم بها البنوك، سواء كانت استثمارات مباشرة أو من خلال عقود التمويل والتوريد. وبالنظر إلى أن البنوك الإسلامية تشتري البضائع والسلع على دفعات بحسب الحاجة، فإنها قد تتعرض لمخاطر تلفها أو سرقتها إذا تم شراؤها بسعر السوق الحالي. علاوة على ذلك، فإن استيراد وتصدير البضائع ينطوي على تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، مما يعرض البنك لمخاطر سعر الصرف، وتتعرض المصارف الإسلامية التي تعتمد على نموذج

المشاركة لمخاطر السوق من خلال التعرض لتقلبات أسعار المعدات أو المباني التي تؤجرها، وأيضاً من خلال التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والأوراق المالية. لذا، يمكن للبنوك الإسلامية أن تتعرض لمخاطر الصرف من خلال معاملاتها في التجارة الخارجية (مصلح الدين، 2017).

4. مخاطر السيولة: تعتبر تحدياً أساسياً في العمل المصرفي، حيث يؤثر نقص السيولة على قدرة المصارف على تلبية التزاماتها تجاه العملاء، مما يؤثر أيضاً على ربحيتها. وتتميز المصارف الإسلامية بأهمية خاصة في هذا السياق، حيث تحتفظ بنسب عالية من السيولة لتلبية متطلباتها، نظراً لعدم القدرة على اللجوء إلى البنك المركزي كمصدر أخير للسيولة. ومن هنا، تظهر الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تسمح للمصارف بتوظيف الفائض بكفاءة وتحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية، مما يتطلب استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر وضمان الاستدامة المالية (زراري، 2021). وتعد من أخطر المخاطر التي تواجه البنوك، حيث قد يتعذر عليها تلبية التزاماتها في حالة نقص السيولة النقدية. يمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى أزمة ثقة بين العملاء والبنك، ويكون استعادة هذه الثقة أمراً صعباً للغاية.

5. مخاطر معدل العائد: هذا النوع من المخاطر يشير إلى الودائع التي يحتفظ بها البنك الإسلامي، والتي يتم التعامل معها على أساس أنها عقود تقاسم الربح والخسارة (PLS) بين المودع والبنك، باستثناء الودائع تحت الطلب. يتناول هذا النوع من المخاطر الاحتمالات التي يمكن أن تواجه البنك عندما يلتزم بإدارة هذه الودائع في مشاريع قد تتكبد خسائر. ووفقاً لمفهوم المشاركة في الربح، فإن أي خسارة من هذا النوع يمكن أن تتم توزيعها بين المودعين بنسب محددة ومتفق عليها مسبقاً (Abedifar, Molyneux, & Tarazi, 2013).

6. مخاطر التشغيل: هي تتبع من مجموعة من المصادر، بما في ذلك الأخطاء البشرية، سواء كانت مهنية أو ناجمة عن التقنية والأنظمة المستخدمة، بالإضافة إلى القصور في تلك الأنظمة. تشمل

هذه المخاطر أيضاً الحوادث الداخلية في البنك، وتتضمن المخاطر القانونية، التي تُعد جزءاً من مخاطر التشغيل وفقاً لاتفاقية بازل للرقابة المصرفية. تتسبب هذه المخاطر في خسائر مباشرة أو غير مباشرة للبنك نتيجة لعوامل داخلية وخارجية (محبوب و سنوسي، 2020). وينبغي مراعاة هذه المخاطر نتيجة لعدم الدقة في العمل، وضعف السجلات، وفشل النظام، وعدم الالتزام بالإجراءات التنظيمية، تلك المشكلات قد تؤدي إلى تناقض بين التكاليف المتوقعة للتشغيل والتكاليف الفعلية، مما يؤثر سلباً على إيرادات المنظمة، ويبدو أن المخاطر التشغيلية تشكل تحدياً خاصاً في البنوك الإسلامية بسبب العدد الكبير من العقود التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل العملية (Chatti, Kablan, & Yousefi, 2013).

7. مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني: تتعرض الأنظمة والبرامج والمعلومات والبيانات الشخصية للتهديدات الإلكترونية والهجمات من قبل المخترقين، مما يعرض سلامتها للخطر. هذه التهديدات يمكن أن تكون عمليات قسدية تستهدف التخريب والاعتداء، أو تكون ناتجة عن الإهمال وقلة الوعي والإدراك. يمكن أن تستهدف هذه المخاطر الدول والأفراد وممتلكاتهم وأموالهم، بما في ذلك البيئة التحتية الحرجة وأسواق المال والقطاعات المصرفية والمنشآت النووية ورفاه الشعوب. على صعيد الأفراد، يمكن أن تستهدف البيانات الشخصية والأموال واختراق أنظمة المعلومات والاعتداء على الملكية الفكرية. لمواجهة هذه المخاطر، يجب اتباع الإجراءات التقنية والتكنولوجية المناسبة، وتحليل المخاطر وتحديدتها ووضع الإجراءات الوقائية لحماية الأنظمة والبرامج بفعالية (الشورة، 2020).

8. مخاطر استمرارية الأعمال: يعمل المصرف بشكل مستمر على بناء وفحص خطط استمرارية العمل وفقاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية. يتم ذلك لضمان استمرارية خدمة مصالح العملاء في حالات الطوارئ. يتم فحص خطط الأزمات وإدارة استمرارية العمل من خلال فحوصات دورية تعتمد على سيناريوهات متعددة. يتم قياس جاهزية الأنظمة البنكية في مختلف المواقع الأصلية

والبديلة لضمان استمرار العمل ومنع أي انقطاع. تُجرى هذه الفحوصات بانتظام لضمان سرعة استجابة البنك للحوادث واحتوائها، ومنع توقف الأعمال لفترات غير مقبولة (تقرير مالي لمصرف الصفا ، 2022).

9. مخاطر الامتثال لأحكام الشريعة، بالإضافة إلى سمعتها وأصولها: تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر متعددة، بما في ذلك عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي قد تتسبب في تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي تنتهك هذه الأحكام، مما قد يؤدي إلى الإضرار بسمعة المصرف. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المصرف مخاطر عقود المعاملات الإسلامية، حيث يتعرض لمخاطر في الربح والخسارة للمشاريع الممولة، سواءً كانت تلك المخاطر متعلقة بتملك الأعيان والمنافع في حالة عقود المعاوضات، أو بالمخاطر التي يتحملها في عقود المشاركات (تقرير مالي لمصرف الصفا ، 2022).

#### 1.2.4.2 أنواع أخرى من المخاطر في الخدمات المصرفية

من بين المخاطر المتعلقة بالصيرفة الإسلامية هي المخاطر المعيارية، والتي ترتبط بتقلبات أسعار الفائدة. على الرغم من عدم فرض البنوك الإسلامية أو دفعها للفوائد، إلا أنها تتأثر بتلك التقلبات. يُستخدم عادةً هامش المخاطرة مع العلامة المرجعية لتحديد هامش الربح في عقود المرابحة، ويتم تحديد هامش الربح مرة واحدة فقط خلال فترة العقد في حالة التعامل مع أصول الدخل الثابت، وبالتالي، لا يمكن للبنوك الإسلامية إعادة تحديد هامش الربح في عقود الدخل الثابت إذا تغيرت أسعار الفائدة. يعتبر هذا التحدي تحدياً هاماً يواجه البنوك الإسلامية، حيث يتطلب إدارة متقدمة للمخاطر للتعامل مع هذا النوع من المخاطر وضمان استدامة العمليات المالية (العززي، 2012)، وهناك نوع رئيسي آخر من المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وهو المخاطر التجارية النازحة، نظراً للمنافسة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الربوية، تواجه المصارف الإسلامية ضغوطاً تجارية لتحقيق معدلات عائد تنافسية متوافقة مع تلك التي تدفعها المؤسسات التقليدية. يُلاحظ أن المعدلات العائدة قد تتجاوز أحياناً

عوائد الأصول التي يتم تمويلها بالفعل، مما يُشكل تحديًا لعقيدة المصارف الإسلامية في "تقاسم المخاطر". هذا يستلزم رفع معدلات العائد لتغطية الجزء المتحمل من المخاطر، في حين تحول البنوك التقليدية المخاطر إلى العملاء وتكتفي بمعدلات عائد أقل. ونتيجة لذلك، تتعرض المصارف الإسلامية لضرورة إيجاد استراتيجيات للحفاظ على تنافسيتها في السوق المالية (بدروني ، 2020).

### 1.2.4.3 الأدوات التمويلية في البنوك الإسلامية

على الرغم من اختلافات كبيرة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، فإن هناك تشابهًا واحدًا مهمًا، وهو دور (الوسيط المالي)، يقوم كلا النوعين من البنوك بجذب الأموال من الأفراد الذين لديهم فائض في الأموال ويجعلها متاحة للأشخاص الذين يعانون من نقص الأموال، ونظرًا لتحريم الربا امتثالًا للدين الإسلامي، تستخدم البنوك الإسلامية أنواعًا مختلفة من الأدوات المالية عن تلك المستخدمة في البنوك التقليدية. (العززي، 2012). ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

#### 1. الأدوات التمويلية على أساس المدائنت

- المرابحة: قامت المصارف الإسلامية بتبني استخدام البيوع بشكل ملحوظ في عمليات التمويل بدلاً من أنواع التمويل الأخرى مثل المضاربة والمشاركة. بيع المرابحة للأمر بالشراء هو واحد من هذه البيوع، حيث أصبحت وسيلة شائعة للتمويل الإسلامي. يعتبر هذا العقد بديلاً مشروعاً لنظام التمويل بالفائدة في البنوك التقليدية، وقد أصبح قلب عمليات المصارف الإسلامية. المرابحة تعتبر أحد أنواع بيوع الأمانة، حيث يتم كشف رأس المال للسلعة المباعة، وهي تقنية تعود للعادات القديمة والتي تحظى بشعبية كبيرة في البيئة الإسلامية. (ملاحيم ، 2014) ، والمرابحة هي صفقة تقوم بموجبها البنوك ببيع أصل معين للعميل بعد أن يقوم البنك بشرائه بالفعل أو عندما يرغب العميل في اقتناء أصل ويتمكن البنك من تحمل تكلفته، وهذا ما يُعرف بأمر شراء المرابحة، وبموجب عقد المرابحة، يقوم البنك ببيع الأصل للعميل بإضافة هامش ربح إلى تكلفة الأصل، ويتعهد العميل بسداد المبلغ للبنك على شكل أقساط متفق عليها مسبقاً (زيتون ، 2010).

- الإجارة (الإيجار): تعرف الإجارة في الفقه بأنها عقد يتضمن تملك منفعة محددة لشيء مباح لفترة معينة مقابل مقابل محدد. وفي تعريف المالكية، يشيرون إلى الإجارة كتمليك منافع لشيء مباح لفترة معينة مقابل مقابل معلوم، ويركزون على استخدام مصطلح الإجارة للعقود التي تتعلق بمنافع البشر، مع إشارتهم إلى أن السفن والحيوانات ليست مشمولة بالإجارة وإنما تنطبق عليها مصطلح الكراء (الفرحاني ، 2019). ويمكن تقسيم عقود الإجارة إلى إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك. وينبع التشابه بينهما من أن المؤجر يحتفظ بملكية الأصول خلال مدة عقد الإجارة ويتحمل كافة المخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة بما في ذلك الالتزام بإصلاح أي أضرار قد تحدث أثناء الاستخدام العادي للأصل أو في الظروف العادية. ولكن أي سوء استخدام للأصل من قبل المستأجر ينقل مسؤولية المخاطر إليه. وما يميز الإجارة المنتهية بالتمليك عن الإجارة التشغيلية هو انتقال ملكية الأصل المؤجر من المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (سالمي ، 2022).

- التورق : هو عملية مالية يقوم فيها الشخص بشراء سلعة معينة بثمن مؤجل، ومن ثم يبيعها إلى طرف آخر غير البائع الأصلي نقدًا بسعر حال. هذه العملية تتيح للعملاء الحصول على سيولة نقدية لتلبية احتياجاتهم المختلفة مع الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية (Sallahuddin & Nik Abd Ghani, 2023). و يُستخدم التورق لتلبية احتياجات لا يمكن تلبيتها عبر صيغ التمويل الإسلامي الأخرى، مثل سداد التزامات المقاولين أو تغطية تكاليف العلاج والتعليم ( البنك الإسلامي الفلسطيني، 2021).

- السلم: هو عقد يتيح للعميل شراء منتج معين بجودة وكمية محددة مسبقاً، ويتم تسليمه في تاريخ مستقبل محدد، يقوم البنك بشراء المنتج ودفع ثمنه بالكامل بعد توقيع العقد، ثم يسلم المنتج للعميل في التاريخ المتفق عليه، ويعتبر البنك الطرف الثاني في هذا العقد، بينما يكون العميل هو الطرف الأول، والطرف الثالث هو الشخص أو الجهة التي يتم شراء المنتج منها، ويعد السلم أداة

استثمارية قصيرة الأجل، تستخدم كبديل للسندات وشهادات الاستثمار، وتتجاوز إطار الإنتاج الزراعي، لتحقيق مصالح العقدين. يشمل عقد السلم الأنشطة الإنتاجية والصناعية والتجارية، حيث يتم دفع الثمن مقدماً، في حين يتم تسليم السلعة في المستقبل وفقاً لشروط محددة ومتفق عليها مسبقاً. ويُعد السلم أداة تمويل مرنة تدعم مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، إذ يوفر رأس المال اللازم لتغطية تكاليف التشغيل والإنتاج. ويُستخدم هذا النوع من التمويل في مجالات التجارة والزراعة والصناعة، مما يحقق فوائد مالية لكل من المشتريين والبائعين (جميعهم و بوقرة، 2022).

• الاستصناع: يعني اتفاقاً بين طرفين، حيث يتعهد الطرف الأول (المصنع) بتصنيع منتج محدد أو تقديم خدمة معينة للطرف الثاني (العميل) وفقاً لشروط محددة مسبقاً، يتضمن عقد الاستصناع عادة تحديد المواصفات والجدول الزمني والتكاليف المتوقعة. ويعد عقد الاستصناع أداة تمويلية مهمة لأنه يسمح بالبدء في عمليات الإنتاج قبل توفر الثمن بالكامل، مما يسمح بتأجيل الدفع. كما يتيح عقد الاستصناع إمكانية تجزئته وفقاً للحاجة، ويمكن أن يساعد في تقديم المنتجات المطلوبة بأسعار مناسبة أقل غالباً من سعرها المستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام عقد الاستصناع في بناء المباني على أراضٍ مملوكة للمستصنع، ويمكن تطبيقه في جميع أنواع الصناعات، بدءاً من الطائرات والصواريخ وصولاً إلى بناء العقارات وتصنيع المباني الجاهزة (النفيعي، 2023).

## 2. الأدوات التمويلية على أساس المشاركة

• المضاربة: هي عملية تشمل تسليم رب المال (البنك) مبلغاً مالياً للمضارب (العامل) ليتاجر به، ويتم تحديد الربح بينهما وفقاً للشروط المتفق عليها، وفي حالة الخسارة، يتحملها رب المال (البنك) فقط إذا ثبت أن المضارب لم يخطئ في العمل، تمثل المضاربة وضع رأس مال محدد في عمل معين بهدف تحقيق الربح، وتمثل شراكة بين المالك والعامل حيث يسهم كل منهما بدوره، إذ يقوم المالك بتوفير رأس المال والعامل بتقديم العمل، ويتم تحديد حصة كل منهما في الربح بنسبة مئوية محددة وفقاً للاتفاق الذي يبرم بينهما (الحمداني و عبد الجبار، 2015).

- المشاركة: وهو تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك والجدير بالذكر إن المشاركة صورة قريية من المضاربة والفرق بينهما، أن في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين، والعقد يحدد الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة (الجدير، 2023).

جدول (1)

نسب صيغ التمويل للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية (2017-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	نوع التمويل	اسم البنك
--	--	\$8,000,000	\$8,000,000	\$11,493,439	\$10,509,093	المضاربة	البنك الإسلامي الفلسطيني
--	--	--	--	--	\$2,526,399	المشاركة	
\$32,562,812	\$33,949,932	\$34,013,665	\$26,749,823	\$17,040,913	\$14,643,608	الاستصناع	
\$821,257,860	\$792,997,250	\$750,890,313	\$696,651,017	\$619,767,742	\$559,076,208	المربحة	
--	--	--	--	--	--	السلم	
\$11,413,769	\$9,124,367	\$750,890,313	\$696,651,071	\$3,552,214	\$3,753,155	الاجارة	
\$23,618,129	\$36,343,292	\$43,068,370	--	--	--	التورق	
\$16,808,497	\$21,107,779	24,405,507\$	\$30,770,166	28.006.016\$	\$7.813.514	المضاربة	البنك الإسلامي العربي
--	--	--	--	--	--	المشاركة	
\$35,250,818	\$30,709,692	\$26,820,149	\$16,840,951	\$12.622.145	\$7.636.251	الاستصناع	
\$775,365,837	\$690,265,394	666,577,205\$	\$646,319,245	579.934.595\$	\$484.665.874	المربحة	
--	--	--	--	--	--	السلم	
\$95,271,487	\$88,004,339	\$82,694,485	\$67,045,465	\$58.780.915	\$50.625.164	الاجارة	
\$124,618,896	\$190,292,300	\$152,442,793	--	--	--	التورق	
--	--	--	--	--	--	المضاربة	مصرف الصفا
--	--	--	--	--	--	المشاركة	
\$5,614,809	\$4,864,516	\$4,393,793	\$4,023,655	\$2,487,761	\$199,510	الاستصناع	
\$166,058,302	\$143,389,889	\$99,973,145	\$84,067,550	\$70,729,008	\$48,871,713	المربحة	
--	--	--	--	--	--	السلم	
\$74,782,578	\$55,634,350	\$40,949,640	\$20,490,655	\$13,267,211	\$3,630,501	الاجارة	
\$ 34,315,808	\$46,262,754	\$31,280,576	\$2,006,592	\$1,480,940	--	التورق	

المصدر: من أعداد الباحثة بالرجوع الى التقارير السنوية المالية لكل من (البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني و مصرف الصفا )

من خلال تحليل الأرقام المتاحة للبنوك الثلاثة (البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا) ومقارنة التمويلات عبر الأعوام من 2017 إلى 2022، يمكننا ملاحظة بعض النقاط البارزة:

حيث ترى الباحثة أن البنك الإسلامي الفلسطيني استخدم مجموعة متنوعة من التمويلات الإسلامية تشمل المضاربة، المشاركة، الاستصناع، المرابحة، الإجارة، والتورق. فيما يتعلق بتمويل المضاربة، شهد البنك انخفاضاً ملحوظاً في هذا النوع من التمويل في عامي 2019 و2020 ليصل إلى \$8,000,000، مع عدم تسجيل أي نشاط في السنوات 2021 و2022، مما يعكس تقليص الاعتماد على المضاربة. أما التمويل بالمشاركة، فقد تم استخدامه في عام 2017 بقيمة \$2,526,399 لكنه توقف في السنوات اللاحقة. من جهة أخرى، شهد تمويل الاستصناع نمواً كبيراً من \$14,643,608 في عام 2017 إلى \$34,013,665 في عام 2020، ثم انخفض قليلاً في عامي 2021 و2022 ليصل إلى \$32,562,812. فيما يخص تمويل المرابحة، أظهر زيادة مستمرة من \$559,076,208 في 2017 إلى \$821,257,860 في 2022، مما يشير إلى اعتماد البنك الكبير على هذا النوع من التمويل. وعلى الرغم من أن تمويل الإجارة أظهر تقلبات، حيث ارتفع من \$3,753,155 في 2017 إلى \$750,890,313 في 2020، إلا أنه انخفض مرة أخرى إلى \$11,413,769 في 2022، مما يعكس تغييرات في استراتيجية التمويل. بالنسبة للتورق، بدأ البنك في استخدام هذا النوع من التمويل في 2020 بمبلغ \$43,068,370 ولكنه شهد انخفاضاً إلى \$23,618,129 في 2022.

بينما يركز البنك الإسلامي العربي على مجموعة متنوعة من التمويلات تشمل المضاربة، الاستصناع، المرابحة، الإجارة، والتورق، مع غياب التمويل بالمشاركة والسلم. شهد تمويل المضاربة تقلبات كبيرة، حيث ارتفع من \$7,813,514 في عام 2017 إلى \$30,770,166 في عام 2019، لكنه انخفض لاحقاً إلى \$16,808,497 في عام 2022، مما يعكس تقلبات في الاعتماد على هذا النوع من التمويل. في

المقابل، أظهر تمويل الاستصناع نمواً ثابتاً من \$7,636,251 في 2017 إلى \$35,250,818 في 2022، مما يعكس اهتماماً متزايداً بهذا النوع. كما يُظهر البنك نمواً مستمراً في تمويل المراجعة، حيث ارتفع من \$484,665,874 في 2017 إلى \$775,365,837 في 2022، مما يشير إلى اعتماد كبير على هذا النوع من التمويل. بالإضافة إلى ذلك، شهد تمويل الإجارة زيادة مطردة من \$50,625,164 في 2017 إلى \$95,271,487 في 2022، مما يعكس توسعاً في هذا المجال. بالنسبة للتورق، بدأ البنك استخدام هذا النوع من التمويل في عام 2020 بمبلغ \$152,442,793، واستمر حتى عام 2022، ولكنه انخفض إلى \$124,618,896 في ذلك العام، مما يشير إلى تغيير في استراتيجيات التمويل في هذا المجال.

يقدم مصرف الصفا مجموعة متنوعة من أدوات التمويل التي تشمل الاستصناع، المراجعة، الإجارة، والتورق، مع درجة تنوع أقل مقارنة بالبنوك الأخرى. وقد شهد تمويل الاستصناع نمواً مستداماً، حيث ارتفع من 199,510 دولار في عام 2017 إلى 5,614,809 دولار في عام 2022، مما يعكس استثماراً مستمراً في هذا النوع من التمويل. أما تمويل المراجعة فقد حقق زيادة كبيرة، حيث نما من 48,871,713 دولار في عام 2017 إلى 166,058,302 دولار في عام 2022، مما يشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على هذا النوع من التمويل. كذلك، أظهرت الإجارة تطوراً ملحوظاً، حيث قفزت من 3,630,501 دولار في عام 2017 إلى 74,782,578 دولار في عام 2022، ما يعكس توسعاً واضحاً في أنشطة التمويل بهذا المجال. وبالنسبة إلى التورق، فقد بدأ المصرف العمل به في عام 2018 بمبلغ 1,480,940 دولار، وارتفع بشكل كبير إلى 46,262,754 دولار في عام 2021، إلا أنه شهد انخفاضاً إلى 34,315,808 دولار في عام 2022، مما يشير إلى تغييرات في استراتيجيات التمويل الخاصة بالمصرف. تعكس هذه البيانات ديناميكية نمو أدوات التمويل التي يعتمدها المصرف في خطته التشغيلية.

وتظهر المقارنة بين البنوك الثلاثة أن تمويل المراجعة هو النوع الأكثر اعتمادًا من قبل البنوك الإسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي ومصرف الصفا، حيث يظهر الجدول نموًا متزايدًا في هذا النوع من التمويل، مما يعكس تفضيل البنوك لهذا النوع بشكل واضح. يتميز البنك الإسلامي الفلسطيني بتنوع أكبر في أنواع التمويلات التي يقدمها، بما في ذلك المضاربة والمشاركة، بينما يركز كل من البنك الإسلامي العربي ومصرف الصفا بشكل أكبر على تمويلات معينة مثل الاستصناع والإجارة. بالنسبة لاستراتيجية التورق، يبدو أن البنك الإسلامي العربي ومصرف الصفا قد زادا من استخدام هذا النوع من التمويل في السنوات الأخيرة، في حين قلل البنك الإسلامي الفلسطيني من اعتماده عليه بعد ارتفاع ملحوظ في عام 2020. وفيما يتعلق بالتمويل بالمضاربة، يُلاحظ أن البنك الإسلامي العربي كان الأكثر نشاطًا في هذا المجال حتى شهد انخفاضًا بعد عام 2019، بينما توقف البنك الإسلامي الفلسطيني عن استخدام المضاربة بعد عام 2020. بشكل عام، يتبع كل بنك استراتيجية تمويل مختلفة تعكس سياسات متنوعة لإدارة المخاطر وتحقيق الربحية، ويظهر أن البنوك التي تعتمد على تنوع التمويل قد تكون أكثر مرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية مقارنة بتلك التي تركز على أنواع محددة من التمويل.

### 1.2.5 القطاع المصرفي في فلسطين

يتكون النظام المصرفي العام في فلسطين من النظام المصرفي التقليدي والإسلامي، ووفقاً لسلطة النقد الفلسطينية لقد بلغ عدد البنوك الخاضعة لأحكام القانون إلى (13) بنكاً فلسطينياً، ويتوزعون إلى (7) بنوك محلية و(6) بنوك وافدة (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

## جدول (2)

### البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين

الرقم	اسم البنك	أنشئت في عام
1	بنك فلسطين	1960
2	بنك الاستثمار الفلسطيني	1994
3	بنك الإسلامي العربي	1995
4	بنك الإسلامي الفلسطيني	1997
5	بنك القدس	1995
6	البنك الوطني	2005
7	مصرف الصفا	2016

## جدول (3)

### البنوك (الوافدة) الغير الفلسطينية العاملة في فلسطين

الرقم	أسم البنك	أنشئت في عام
1	البنك العربي	1930
2	البنك العقاري المصري العربي	1946
3	بنك الأهلي الأردني	1955
4	بنك الأردن	1960
5	بنك القاهرة عمان	1960
6	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1973

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2020

## 1.2.6 البنوك الإسلامية في فلسطين

يتشكل القطاع المصرفي في فلسطين من توليفة متنوعة من البنوك، تشمل البنوك الإسلامية والتقليدية، بالإضافة إلى البنوك المحلية والأجنبية. وقد بدأت البنوك الإسلامية في فلسطين أعمالها بعد تأسيس سلطة النقد الفلسطينية عام 1995، وبعد توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1993، التي منحت سلطة

النقد الفلسطينية صلاحية إصدار تراخيص لإنشاء بنوك جديدة، ظهرت البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية تهدف إلى تجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والهدف من إنشاء البنك الإسلامي هو تطبيق نظام مصرفي جديد يتماشى مع الشريعة الإسلامية، مما يميزه عن غيره من الأنظمة المصرفية المعتادة، ويلتزم البنك الإسلامي بالأحكام القطعية التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، البنك الإسلامي العربي هو أول بنك إسلامي في فلسطين والذي تأسس عام 1995م والبنك الإسلامي الفلسطيني 1995م وبدأ عملياته المصرفية في عام 1997م، بالإضافة إلى هذه البنوك يوجد شركة استثمارية تقوم على أساس الاستثمار حسب الشريعة الإسلامية في شركة بيت المال الفلسطيني التي تأسست كشركة مساهمة عامة عام 1994 برأس مال قدره 10 مليون دينار أردني وقد أخذت بعض هذه البنوك تراخيص لفتح فروع أخرى في المناطق التي ليس لها تواجد فيها (غانم، 2005).

#### جدول (4)

##### البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

الرقم	أسم البنك	أُنشئت في عام
1	البنك الإسلامي العربي	1995
2	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997
3	بنك الصفا	2016

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2021.

#### 1.2.7 أداء البنوك الإسلامية في فلسطين

جدول (5) يوضح المؤشرات المالية التي توضح تطور البنوك الإسلامية في فلسطين من عام 2015 حتى عام 2022.

## جدول (5)

مقارنة للمركز المالي للبنوك الإسلامية الفلسطينية ونسب الأداء في الأعوام 2017-2022

التمويلات المتعثرة (مليون دولار)	اجمالي التمويلات الممنوحة (مليون دولار)	الربح/العائد على الاستثمار (مليون دولار)	العائد على حقوق الملكية (بالنسبة مئوية)	العائد على الأصول (بالنسبة مئوية)	البنك	السنة
144.196	560,923,314	6,402,924	%5.98	%0.62		2017
-	681,564,002	7,103,320	%6.49	%0.67		2018
1,654,565	757,729,010	9,010,282	%7.73	%0.71	البنك الإسلامي العربي	2019
4,019,381	945,049,866	8,014,336	%6.67	%0.51		2020
6,326,572	1,012,397,444	11,689,174	%8.92	%0.67		2021
9,679,192	1,028,339,808	13,078,366	%9.39	%0.79		2022
1,290,303	619,378,328	14,531,138	%13.26	%1.44		2017
4,627,886	679,951,860	15,131,604	%13.78	%1.37		2018
4,006,222	770,485,510	14,524,068	%12.89	%1.10	البنك الإسلامي الفلسطيني	2019
5,672,825	885,476,487	11,169,723	%9.06	%0.74		2020
5,921,086	890,363,440	13,685,189	%9.87	%0.83		2021
4,348,304	898,219,397	15,346,058	%10.34	%1.01		2022
4,666	52,706,241	-2,477,735	-%3.52	-%1.94		2017
185.562	87,108,800	-2,822,122	-%4.22	-%1.70		2018
477,050	109,372,571	-3,956,115	-%6.29	-%1.67	بنك الصفا الإسلامي	2019
1,232,271	174,526,752	-4,623,095	-%7.94	-%1.44		2020
1,249,120	248,747,977	-619,626	-%1.08	-%0.16		2021
918,243	277,004,216	1,052,568	%1.79	%0.27		2022

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على (التقارير المالية لكل من : جمعية البنوك الإسلامية ، البنك الإسلامي العربي،  
البنك الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الصفا)

يعرض الجدول أداء ثلاثة بنوك إسلامية (البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، وبنك الصفا الإسلامي) بناءً على عدة مؤشرات مالية مهمة خلال الفترة من 2017 إلى 2022. هذه المؤشرات تشمل العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، الربح/العائد على الاستثمار، إجمالي التمويلات الممنوحة، وإجمالي التمويلات المتعثرة. يمكن تحليل هذه البيانات لتقييم أداء كل بنك وفهم الاتجاهات العامة في أدائه المالي.

شهد البنك الإسلامي العربي أداءً مستقرًا ومتصاعدًا من 2017 إلى 2022؛ إذ ارتفع العائد على الأصول من 0.62% في 2017 إلى 0.79% في 2022، مما يشير إلى تحسن في كفاءة استخدام الأصول. كما زاد العائد على حقوق الملكية من 5.98% إلى 9.39%، مشيرًا إلى قدرة متزايدة على تحقيق عوائد جيدة للمساهمين. ارتفعت أرباح البنك من 6.4 مليون دولار في 2017 إلى 13.08 مليون دولار في 2022، في حين توسع إجمالي التمويلات الممنوحة من 560.9 مليون دولار إلى 1.03 مليار دولار خلال نفس الفترة. أما التمويلات المتعثرة، فشهدت زيادة من 144.2 مليون دولار إلى 9.68 مليون دولار، مما يشير إلى بعض التحديات في إدارة مخاطر الائتمان.

حقق البنك الإسلامي الفلسطيني أداءً مميزًا في السنوات الأولى، حيث سجل أعلى نسب للعائد على الأصول بلغت 1.44% في عام 2017، إلا أنها انخفضت تدريجيًا لتصل إلى 1.01% في عام 2022، مما يشير إلى وجود ضغوط على كفاءة البنك في استخدام أصوله. كذلك، شهد العائد على الأسهم تراجعًا من 13.26% إلى 10.34% خلال الفترة نفسها، إلا أنه بقي مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالبنوك الأخرى. أما على مستوى الأرباح، فقد ارتفعت من 14.5 مليون دولار في عام 2017 إلى 15.35 مليون دولار في عام 2022، بالتزامن مع زيادة إجمالي التمويلات الممنوحة من 619.3 مليون دولار إلى 898.2 مليون دولار. وعلى الرغم من التقلبات التي شهدتها التمويلات المتعثرة خلال الفترة، إلا أنها سجلت تحسنًا ملحوظًا، حيث انخفضت من 5.92 مليون دولار في عام 2021 إلى 4.3 مليون دولار في عام 2022، مما يعكس تقدمًا في إدارة المخاطر المالية لدى البنك.

وشهد بنك الصفا الإسلامي أداءً ماليًا متقلّبًا من 2017 إلى 2022؛ إذ كان العائد على الأصول سالبًا في السنوات الأولى، حيث بلغ -1.94% في 2017، ولكنه وصل إلى 0.27% في 2022، مما يعكس تحسناً في الكفاءة. كذلك، بدأ العائد على حقوق الملكية سالبًا في 2017 بنسبة -3.52%، لكنه وصل إلى 1.79% في 2022، مما يشير إلى تحسن مشجع للمستثمرين. بقي البنك في خسائر حتى 2021، قبل أن يحقق ربحًا قدره 1.05 مليون دولار في 2022. شهد إجمالي التمويلات الممنوحة نموًا من 52.7 مليون دولار إلى 277 مليون دولار، بينما انخفضت التمويلات المتعثرة من ذروتها في 2020 (1.23 مليون دولار) إلى 918,243 دولار في 2022، مما يعكس تحسناً في إدارة المخاطر.

عند مقارنة البنوك الثلاثة، يتضح أن يتصدر البنك الإسلامي الفلسطيني في العائد على الأصول، مما يعكس كفاءة أكبر في استخدام الأصول، يليه البنك الإسلامي العربي، في حين أظهر بنك الصفا الإسلامي تحسناً تدريجيًا حتى وصل إلى مستويات إيجابية في 2022. في العائد على حقوق الملكية، يظهر البنك الإسلامي الفلسطيني تفوقًا، يليه البنك الإسلامي العربي، بينما كان أداء بنك الصفا الإسلامي الأضعف حتى 2022. في الأرباح، يُظهر البنك الإسلامي الفلسطيني استقرارًا أعلى، يليه البنك الإسلامي العربي، في حين يظهر بنك الصفا الإسلامي تذبذبًا وتحسناً بسيطًا في 2022. أما التمويلات المتعثرة، فقد شهد البنك الإسلامي العربي زيادات ملحوظة، بينما أظهر البنك الإسلامي الفلسطيني تحسناً نسبيًا، وسجل بنك الصفا الإسلامي أفضل تحسن في إدارة مخاطر الائتمان.

### 2.1.8 مكونات التنوع في البنوك الإسلامية

تنص المادة 36 من القانون المصرفي الفلسطيني لعام 2002 على أن السلطة النقدية تحدد نسب السيولة المتعلقة بالبنوك للحفاظ على مستوى من السيولة يتناسب مع نشاط كل مصرف وتحدد شروط الحد الأدنى للموجودات السائلة والفئات المحددة لها وطريقة حساب هذه النسب. (قانون المصارف رقم (2)، 2002). ولذلك تعتمد البنوك الإسلامية على التنوع في عدة مجالات، ومنها:

## 1. التنوع في محفظة الودائع

يمكن تقسيم الودائع في جانب الأصول من الميزانية العمومية إلى قسمين رئيسيين: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية لا تحصل على أي فوائد على هذه الودائع، مما يميزها عن البنوك التقليدية. أما في جانب الالتزامات، فتشمل ودائع من البنوك والمؤسسات المالية، إلى جانب الحسابات الجارية للعملاء. ومن المهم ملاحظة أن البنك الإسلامي لا يقدم فوائد على هذه الودائع، مما يعكس التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، تحتوي البنوك الإسلامية على حسابين رئيسيين خارج الميزانية العمومية، مما يعزز شفافيتها وامتثالها للأحكام الشرعية (زيتون ، 2010)، وهما:

- حسابات الاستثمار المقيدة (RIA): المصرف يتفق مع أصحاب حسابات الاستثمار المخصصة على نسبة من الأرباح تدفع لهم في تاريخ الاستحقاق، حيث يتم احتساب هذه النسبة استنادًا إلى النسبة المتفق عليها من الأرباح التي يحققها المصرف كعمولة مقابل استثمار ودائع العملاء في مجالات محددة وفقاً لطلبهم. وتمثل هذه العمولة الفرق بين النسبة المحصلة من الجهة التي تم الاستثمار لديها والنسبة المتفق عليها مع العميل. ويتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية الربح أو الخسارة الناتجة عن الصفقات المستثمرة بها، باستثناء في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط المتفق عليها مع المصرف، حيث يتحمل المصرف الخسائر الناجمة عن ذلك.
- استثمار الوكالة (WI): هي نوع من العقود يتم بموجبه تفويض بنك المساهمة كوكيل استثماري لتشغيل وتقييم رأس المال المملوك للعميل، وفي الحسابات المساهمة القائمة على الوكالة الاستثمارية، لا يجوز تغيير نسبة الربح التقديرية المحددة أثناء التعاقد، وهي تُحدد من طرف واحد حتى نهاية أجل الاستحقاق، ونسبة مساهمة العميل في الخسارة في حسابات المساهمة القائمة على الوكالة الاستثمارية هي مائة في المائة. يمكن للعميل طلب عقد مساهمة بقيمة حساب الواحدة السارية في تاريخ أجل استحقاق الحساب، وتقتصر قيمة حساب الواحدة على المبلغ المدوع والربح

المقدر. في حال زيادة الربح المحقق عن الربح المقدر، لا يجوز للعميل المطالبة بمبلغ أعلى من الربح المقدر (Ziraat Katilim Bank، 2021).

- حساب التوفير (SA) : حساب التوفير هو نوع من الحسابات المصرفية التي تتيح للعميل إيداع وسحب الأموال في أي وقت دون التقيد بفترة زمنية محددة. يوفر هذا الحساب وسيلة آمنة لحفظ الأموال، وقد يمنح البنك أرباحاً على الرصيد المودع، والتي تُحسب حسب الشروط المتفق عليها في العقد، سواء يومياً أو شهرياً. في بعض البنوك، يتم إصدار بطاقات صرف آلي عند فتح حساب التوفير، لكن هذه الحسابات قد لا تشمل دفتر شيكات (قفيشة، 2020).
- الحساب الجاري (CA): هو حساب بنكي يُمكن العميل من إيداع وسحب الأموال في أي وقت خلال ساعات العمل الرسمية، يُستخدم الحساب لتأمين الأموال وحمايتها من السرقة أو الضياع دون غرض الاستثمار، يسمح الحساب الجاري بإجراء معاملات مالية بسهولة دون الحاجة إلى حمل النقود أو تحويلها، مما يسهل العمليات التجارية ويحمي الأموال (البرل، 2023).

## 2. التنوع في محافظ التمويل

الأدوات المالية الإسلامية تعتبر مرنة بما يكفي لتلبية الاحتياجات المالية لمختلف العملاء ومختلف القطاعات الصناعية. تلعب هذه الأدوات دوراً هاماً في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي، بما في ذلك تمويل المشاريع والاستثمارات المختلفة (زيتون، 2010)، وتشير التقارير السنوية إلى أن البنوك الإسلامية في فلسطين تعتمد عدة استراتيجيات في التعامل مع التنوع، حيث تبين أنها تتنوع في تمويلها باستخدام أدوات مالية متنوعة وتستهدف النشاط الاقتصادي ومناطق جغرافية مختلفة وهي:

- تنوع نوع التمويل: تتوفر لدى البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من أدوات التمويل المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه: المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، البيع الآجل، والاستصناع.

• التتويح حسب النشاط الاقتصادي : تقدم البنوك الإسلامية التمويل لمختلف القطاعات الصناعية، حيث تلعب دوراً مهماً في تنمية هذه القطاعات، بما في ذلك الصناعة والتعدين والزراعة والبناء والتجارة العامة والخدمات، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى.

■ القطاع الصناعي: قطاع الصناعة يحمل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يظهر تأثيره التنموي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ينعكس هذا التأثير في تحقيق زيادات في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر رئيسي يُستخدم لقياس مستوى التنمية الاقتصادية (مغني و هرش، 2020). تتبقى آفاق نمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية واسعة، مع إمكانية تحقيق أثر إيجابي أكبر على الاقتصاد الفلسطيني. تتمثل أهمية هذه الصناعة في قدرتها على الوصول إلى فئات جديدة من العملاء غير المشمولين ماليًا، مما يمكنها من التطور والانتشار وتحقيق أثر إنمائي أعمق على مستوى الأفراد والاقتصاد الكلي. يبرز دور الخدمات المالية الإسلامية في استراتيجية الشمول المالي في فلسطين، حيث تعتبر المعتقدات الدينية أحد أهم عوائق الشمول المالي. يشير الإحصائيات إلى أن نسبة كبيرة من البالغين قد امتنعوا عن الاقتراض لدوافع دينية، كما أن عددًا كبيرًا من الأفراد لا يمتلكون حسابًا بنكيًا أو بوليصة تأمين، مما يؤكد على أهمية تطوير الخدمات المالية الإسلامية لدعم الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين (هيئة سوق رأس المال، 2021).

■ القطاع الزراعي : يُعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في معظم دول العالم، لأنه يلبي الاحتياجات الغذائية للسكان ويوفر الموارد النقدية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم القطاع الزراعي في توفير المدخلات الأساسية للصناعات الزراعية. وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، يحتاج القطاع الزراعي إلى التمويل اللازم لتحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية (حسيبة و إكرام، 2023). وهو الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها الحصول على رأس المال، سواء كان نقديًا أو عينيًا، من مصادر متنوعة ولفترات زمنية مختلفة، واستخدامه في عمليات

الإنتاج وإعادة الإنتاج الزراعي. يتضمن ذلك أيضاً الأنشطة المرتبطة بالإنتاج مثل التخزين، والنقل، والبيع، والتسويق، بهدف تحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم (العرابي و طروبيا ، 2019).

■ قطاع الخدمات : في البنوك الإسلامية يعد القطاع الخدماتي من المواضيع الهامة نظراً للدور الكبير الذي يلعبه هذا التمويل في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وتعزيز التنمية المستدامة. يعتبر تمويل الخدمات العامة من قبل البنوك الإسلامية مجالاً حيويًا، حيث تلتزم هذه البنوك بمبادئ الشريعة الإسلامية وتقدم حلولاً تمويلية متوافقة معها لدعم المشاريع الحكومية والمبادرات العامة. تعتمد البنوك الإسلامية على عدة صيغ تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل مشاريع القطاع العام، مثل المشاركة، الإجارة، الاستصناع، والمرابحة. تُستخدم هذه الصيغ لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع، بما في ذلك قطاع السياحة مثل تمويل المطاعم والفنادق، وكذلك تمويل الخدمات العامة (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2022).

■ قطاع التجارة : من خلال توفير التمويل للعملاء ذوي الخبرات وتقاسم الأرباح وفقاً للنسب المتفق عليها، تُستخدم الأموال في البنوك الإسلامية عبر صيغ تمويلية متعددة ومتوافقة مع الشريعة، بما يناسب مختلف الأنشطة. وبذلك، أصبحت المصارف الإسلامية تلعب دوراً مهماً في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية، حيث تقدم مجموعة متنوعة من وسائل الدفع والتمويل والضمان والخدمات المصرفية (علي، 2022).

■ العقارات والانشاءات : تعتبر العقارات في البنوك الإسلامية من الجوانب الهامة نظراً لدورها في التنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية، مع مراعاة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. تُصنّف العقارات التي تُحتفظ بها لأغراض الإيجار أو لزيادة قيمتها، أو لكلا الغرضين، كاستثمارات عقارية. تُسجّل هذه الاستثمارات العقارية في البداية على أساس التكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المدفوع، بالإضافة إلى تكاليف الشراء المرتبطة بالعقار. بعد التسجيل الأولي، تُقاس

الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، ويتم إدراج التغيرات في هذه القيمة في قائمة الدخل الشامل. في حال انخفاض قيمة العقارات، يتم تكوين مخصص مالي يعادل قيمة الانخفاض ويُسجل في قائمة الدخل للفترة التي حدث فيها الانخفاض (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2022).

■ التمويلات الاستهلاكية : تعتبر موضوعاً مهماً للبحث نظراً لدورها البارز في الاقتصاد الإسلامي، حيث تتيح للأفراد الحصول على تمويلات لشراء السلع والخدمات للاستهلاك الشخصي، مثل السيارات والأجهزة المنزلية والتعليم، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها (البنك الإسلامي العربي ، 2022).

■ الأراضي : تلعب البنوك الإسلامية دوراً بارزاً في تمويل الأراضي، مستفيدة من صيغ تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة والمشاركة المتناقصة. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بإدارة المخاطر والتقلبات في السوق، تواصل البنوك الإسلامية تطوير استراتيجيات مبتكرة وفعالة لتقديم حلول تمويلية تلبي احتياجات العملاء وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

جدول (6)

التوزيع نسب حسب النشاط الاقتصادي للبنوك الإسلامية الفلسطينية للسنوات المالية (2017-2022)

اسم البنك	أسم القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البنك الإسلامي الفلسطيني	الصناعة	1,459,358	1,486,359	6,436,111	3,410,275	5,589,414	7,139,636
	الزراعة	9,989,464	9,009,673	23,180,125	5,768,170	22,004,312	26,695,799
	الخدمات	39,819	97,014	2,316,628	1,885,096	1,389,459	1,549,659
	التجارة	189,478,88	239,183,10	211,469,656	237,938,804	238,490,784	219,824,181
	العقارات والأبنية	175,748,283	169,411,680	146,492,757	118,775,803	141,774,798	149,824,309
	الأراضي	76,006,630	77,543,545	108,537,953	150,593,982	119,022,226	113,747,348
	التمويلات الاستهلاكية	93,501,575	94,819,181	179,484,156	190,045,279	200,154,988	224,975,576
البنك الإسلامي العربي	الصناعة	29,636,933	35,529,527	38,460,036	33,589,650	34,090,814	30,741,743
	الزراعة	25,660,968	29,688,355	32,625,348	36,780,330	31,497,548	3,607,964
	الخدمات	42,197,006	55,620,704	60,027,617	65,541,585	58,844,455	73,024,453
	التجارة	83,639,006	124,897,596	135,347,899	145,388,027	188,986,851	197,382,652
	العقارات والأبنية	101,554,088	127,378,036	138,197,130	158,485,752	163,216,091	190,461,357
	الأراضي	105,018,605	132,561,237	143,654,517	158,251,788	166,274,905	170,589,276
	التمويلات الاستهلاكية	123,849,351	132,855,875	148,677,533	187,113,715	189,463,260	181,183,453
مصرف الصفا	الصناعة	--	--	6,415,556	6,893,351	16,523,572	18,824,084
	الزراعة	18.671.431	3,705,840	3,753,049	3,942,704	3,815,498	80567,701
	الخدمات	--	--	668,025	439,632	272,618	3,182,774
	التجارة	13.324.286	26.575.075	20,555,353	35,342,405	51,240,197	47,097,485
	العقارات والأبنية	7.160.984	17.318.769	24,114,741	30,222,689	39,844,130	55,460,640
	الأراضي	12.968.209	18.671.431	17,822,190	28,281,028	48,979,891	54,343,703
	التمويلات الاستهلاكية	3.845.395	11.136.643	12,053,606	16,573,205	28,921.007	43,953,704

المصدر: من أعداد الباحثة بالرجوع الى التقارير السنوية المالية لكل من (البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني و مصرف الصفا )

تُظهر البيانات المالية للبنوك الإسلامية الفلسطينية الثلاثة: البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا، نمواً وتنوُّعاً ملحوظاً في استثماراتها عبر عدة قطاعات اقتصادية من عام 2017 إلى 2022.

وترى الباحثة أن البنك الإسلامي الفلسطيني شهد تقلبات في تمويل القطاعات المختلفة على مدار السنوات الست الماضية، مما يعكس تغيرات في الطلب وظروف السوق، ففي قطاع الصناعة، بدأ التمويل بمبلغ 1,459,358 دولار في عام 2017، وشهد ارتفاعاً كبيراً في عام 2019 ليصل إلى 6,436,111 دولار، لكنه انخفض في 2020 قبل أن يعاود الارتفاع في السنوات التالية ليصل إلى 7,139,636 دولار في 2022، مما يدل على تقلب الطلب أو الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي مع اهتمام متجدد في السنوات الأخيرة.

أما قطاع الزراعة، فقد شهد تذبذباً كبيراً؛ حيث ارتفعت التمويلات إلى 23,180,125 دولار في عام 2019، ثم انخفضت بشكل حاد في 2020 إلى 5,768,170 دولار، قبل أن ترتفع مرة أخرى بشكل كبير لتصل إلى 26,695,799 دولار في 2022، مما قد يعكس تغييرات في الاستراتيجية الزراعية أو تأثير الظروف المناخية والاقتصادية على هذا القطاع.

وفي قطاع الخدمات، بدأ التمويل بمستويات منخفضة نسبياً في 2017 عند 39,819 دولار، وارتفع بشكل ملحوظ في 2019 ليصل إلى 2,316,628 دولار، ثم تراجع تدريجياً في السنوات اللاحقة، مما يشير إلى اهتمام منقطع من البنك ببناءً على الطلب أو العائد المتوقع.

وعلى الجانب الآخر، يُظهر قطاع التجارة استقراراً نسبياً وارتفاعاً في التمويل، حيث زاد من 189,478,88 دولار في 2017 إلى 238,490,784 دولار في 2021، قبل أن ينخفض قليلاً في 2022، مما يعكس الاهتمام الكبير بالتجارة وأهمية هذا القطاع للبنك واستقراره في السوق.

وفيما يتعلق بقطاع العقارات والإنشاءات، فقد شهد التمويل انخفاضاً تدريجياً من 175,748,283 دولار في 2017 إلى 118,775,803 دولار في 2020، لكنه عاد للارتفاع في السنوات اللاحقة ليصل إلى 149,824,309 دولار في 2022، وقد يكون هذا التغير نتيجة لتقلبات سوق العقارات والبناء أو تغييرات في سياسات البنك التمويلية.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر قطاع الأراضي نمواً ملحوظاً في التمويل من 76,006,630 دولار في 2017 إلى 150,593,982 دولار في 2020، لكنه تراجع في السنوات اللاحقة، مما قد يعكس تقلبات في سوق العقارات أو تغييرات في طلب المستثمرين.

أخيراً، شهدت التمويلات الاستهلاكية زيادة مستمرة من 93,501,575 دولار في 2017 إلى 224,975,576 دولار في 2022، مما يشير إلى تزايد الطلب من قبل الأفراد على القروض الاستهلاكية، وهذا يعكس نمواً في الاستهلاك الشخصي.

البنك الإسلامي العربي يشهد في قطاع الصناعة نمواً معتدلاً في التمويل من 29,636,933 دولار في 2017 إلى 38,460,036 دولار في 2019، لكنه شهد تراجعاً في السنوات اللاحقة. يعكس هذا التوجه تغييراً في استراتيجية البنك أو تغييرات في السوق الصناعية.

أما قطاع الزراعة بعد نمو مستقر من 2017 إلى 2020، شهد هذا القطاع انخفاضاً حاداً في التمويل في 2022 ليصل إلى 3,607,964 دولار. قد يكون هذا الانخفاض نتيجة لتغييرات في استراتيجية البنك أو نتيجة لتحديات واجهها القطاع الزراعي، أظهر قطاع الخدمات نمواً قوياً وثابتاً على مدار السنوات، حيث ارتفع التمويل من 42,197,006 دولار في 2017 إلى 73,024,453 دولار في 2022. يشير هذا إلى اهتمام متزايد من البنك بهذا القطاع، وربما يكون ذلك بناءً على العوائد الإيجابية من هذه الاستثمارات، وشهد قطاع التجارة شهد نمواً كبيراً ومستداماً، حيث ارتفع التمويل من 83,639,006

دولار في 2017 إلى 197,382,652 دولار في 2022. يعكس هذا النمو زيادة في الأنشطة التجارية وثقة البنك في السوق.

بينما قطاع العقارات والإنشاءات فقد نما التمويل في هذا القطاع بشكل ملحوظ من 101,554,088 دولار في 2017 إلى 190,461,357 دولار في 2022. يعكس هذا الاستثمار الكبير أهمية قطاع العقارات والإنشاءات في استراتيجية البنك ، و يُظهر التمويل لقطاع الأراضي نمواً ثابتاً، حيث ارتفع من 105,018,605 دولار في 2017 إلى 170,589,276 دولار في 2022. يشير هذا إلى استقرار في الاستثمارات العقارية طويلة الأجل ، اما التمويلات الاستهلاكية فقد أظهرت تمويلات هذا القطاع تقلبات طفيفة، مع ذروة في 2020 عند 187,113,715 دولار، تلتها انخفاضات طفيفة في السنوات التالية. قد يعكس هذا التغيرات في الطلب على القروض الاستهلاكية.

بينما شهد مصرف الصفا نمواً ملحوظاً في تمويل القطاعات المختلفة خلال الفترة من 2017 إلى 2022، مما يعكس توسعاً في أنشطته واستراتيجياته التمويلية. ففي قطاع الصناعة، بدأ التمويل من عام 2019 بمبلغ 6,415,556 دولار وشهد نمواً ملحوظاً ليصل إلى 18,824,084 دولار في 2022، مما يشير إلى توسع البنك في دعم القطاع الصناعي. أما قطاع الزراعة، فقد شهد تقلبات كبيرة، حيث ارتفع التمويل بشكل كبير في 2022 إلى 80,567,701 دولار، مما قد يكون نتيجة لتغيرات استراتيجية في استثمارات البنك أو استجابة لفرص جديدة في القطاع الزراعي ،وفي قطاع الخدمات كان التمويل متقطعاً خلال السنوات، ولكنه شهد قفزة كبيرة في 2022 ليصل إلى 3,182,774 دولار، مما يعكس اهتماماً متجدداً من البنك بتوسيع خدماته في هذا القطاع. أما قطاع التجارة، فقد أظهر نمواً مستمراً بزيادة التمويل من 13,324,286 دولار في 2017 إلى 47,097,485 دولار في 2022، مما يدل على توسع النشاط التجاري وثقة البنك في هذا السوق. وفي قطاع العقارات والإنشاءات، شهد التمويل نمواً ملحوظاً من 7,160,984 دولار في 2017 إلى 55,460,640 دولار في 2022، مما يشير إلى توسع

كبير في أنشطة البناء والتطوير العقاري. كما شهد قطاع الأراضي نمواً ثابتاً في التمويل، حيث ارتفع من 12,968,209 دولار في 2017 إلى 54,343,703 دولار في 2022، مما يعكس استثماراً متزايداً في الأصول العقارية. وأخيراً، أظهرت التمويلات الاستهلاكية نمواً مستمراً، حيث ارتفعت من 3,845,395 دولار في 2017 إلى 43,953,704 دولار في 2022، مما يعكس زيادة في الطلب على القروض الاستهلاكية وربما ثقة المستهلكين في الاقتصاد. هذا التوسع في التمويل يعكس تنوع استثمارات البنك واستجابته للاحتياجات المتغيرة للسوق.

ترى الباحثة أن البنوك الثلاثة تتابع استراتيجيات تمويل متنوعة بناءً على تغيرات السوق والطلب على القطاعات المختلفة. هناك تركيز واضح على قطاعات التجارة والعقارات والتمويلات الاستهلاكية في معظم البنوك، مما يعكس الأهمية الاقتصادية لهذه القطاعات في فلسطين. التذبذبات في التمويلات تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية، والسياسات الداخلية للبنوك، والتغيرات في الطلب على التمويلات ، ترى الباحثة أن البنوك الإسلامية في فلسطين تتمتع بمرونة في الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والسياسية، وتسعى لتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد في استراتيجياتها التمويلية.

**التنوع الجغرافي:** ويبين الجدول (7) عدد فروع البنوك الإسلامية لعام 2023، حيث تقوم هذه البنوك بتوزيع محفظة التمويل على مناطق مختلفة في فلسطين.

## جدول (7)

عدد فروع البنوك الإسلامية لعام 2023

#	اسم البنك	الشمال	العاصمة والمتوسطة	الجنوب	المجموع
1	بنك الإسلامي العربي	11	9	10	30
2	بنك الإسلامي الفلسطيني	12	11	20	43
3	بنك الصفا	3	4	2	9

المصدر: بورصة فلسطين، 2023

يظهر الجدول (7) عدد فروع البنوك الإسلامية في فلسطين لعام 2023، حيث يتم توزيع الفروع على مناطق مختلفة في البلاد. تعمل هذه البنوك على توزيع محفظة التمويل على الأنحاء المختلفة من فلسطين لتلبية احتياجات العملاء في جميع المناطق، وبالنسبة لبنك الإسلامي العربي، فإنه يمتلك 11 فرعاً في منطقة الشمال، 9 فروع في منطقة العاصمة والمتوسطة، و10 فروع في منطقة الجنوب، مما يجعل مجموع فروعه 30 فرعاً. أما بنك الإسلامي الفلسطيني، فليده 12 فرعاً في منطقة الشمال، 11 فرعاً في منطقة العاصمة والمتوسطة، و20 فرعاً في منطقة الجنوب، مما يجعل مجموع فروعه 43 فرعاً. أما بنك الصفا، فليده 3 فروع في منطقة الشمال، 4 فروع في منطقة العاصمة والمتوسطة، و2 فروع في منطقة الجنوب، مما يجعل مجموع فروعه 9 فروع، ويعكس هذا التوزيع الجغرافي للفروع تنوع الجغرافي لعمليات البنوك الإسلامية في فلسطين، مما يساهم في توفير الخدمات المالية والتمويلية للمجتمع في جميع أنحاء البلاد.

### 1.3 الدراسات السابقة

#### 1.3.1 الدراسات العربية

دراسة خلف (2023) بعنوان: أثر إدارة مخاطر الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة لجمع البيانات الأولية. شمل مجتمع الدراسة (48) شركة، وتم توزيع (81) استبانة على العاملين في أقسام إدارة المخاطر بـ(27) شركة مدرجة، استُرد منها (66) استبانة، بنسبة استرداد بلغت 81.4%. جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركات المدرجة، حيث تسهم الجهود المستمرة في المتابعة والمراقبة، ووجود هياكل تنظيمية متخصصة لإدارة المخاطر، في تحسين الأداء المالي وتعزيز نجاح الشركات. كما بينت الدراسة وجود

علاقات طردية متوسطة بين أبعاد إدارة المخاطر المختلفة والأداء المالي. وأوصت الدراسة بتعزيز الاهتمام بإدارة المخاطر عبر إنشاء أقسام متخصصة داخل الشركات، لما لذلك من أثر إيجابي في تحسين الأداء المالي. كما دعت إلى التركيز على تحليل المخاطر بشكل مستمر وتوفير الكفاءات والخبرات الضرورية، بالإضافة إلى منح الأدوات اللازمة لضمان جودة ودقة إدارة المخاطر. وشددت على أهمية المراقبة والمتابعة المستمرة لتقليل تأثير المخاطر المحتملة، بما يرفع من كفاءة الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

**دراسة ميكائيل ومحمود (2022)** بعنوان: تنويع الاستثمار في الأدوات المالية أثره على أداء المحفظة الاستثمارية. وتهدف الدراسة الحالية إلى فهم تأثير تنويع الاستثمار في أسهم الشركات على أداء المحفظة الاستثمارية، مستندة إلى نموذج شارب وباستخدام بيانات عينية من أسهم شركات أمريكية. تم بناء نموذج افتراضي يستكشف العلاقة بين تنويع الاستثمار وأداء المحفظة. تم اعتماد بيانات أسهم ثلاث شركات في قطاعات مختلفة في الفترة من 1990 إلى 2020. أظهرت الدراسة أن التنويع الجيد يسهم في رفع أداء المحفظة الاستثمارية، وأن المحفظة التي حققت أفضل أداء كانت تلك التي سجلت أعلى معدل شارب. من المقترحات الرئيسية أن يستخدم المستثمرون الطرق العلمية لتقييم أداء المحافظ الاستثمارية وقياس العوائد والمخاطر، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فاعلية وتوجيه أموالهم للأدوات والمجالات ذات العوائد الأكثر ربحاً وضماناً.

**دراسة النعمة ومحمد (2020)** بعنوان: بناء محفظة استثمارية كفؤة باستخدام مؤشر نسبة وليام: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى اختبار أسهم أعلى الشركات باستخدام مؤشر نسبة وليام، واختبار قدرة أدوات التحليل المستخدمة في تكوين محفظة أسهم فعالة مقارنة بمحفظة السوق. تم استخدام أدوات فنية ورياضية وتم اختيار 21 شركة وتضمنت المحفظة النهائية أعلى 10 شركات في الفترة من مارس 2015 إلى يونيو 2017. أظهرت الدراسة أن عائد المحفظة للشركات

المختارة وفقاً لمؤشر نسبة وليم كان أكبر من عائد محفظة السوق، كما كانت المخاطرة أقل بالنسبة للمحفظة المختارة. كانت نسبة مؤشر وليم أعلى من نسبة مؤشر محفظة السوق، مما يشير إلى كفاءة المحفظة الاستثمارية لهذه الشركات. توصلت الدراسة بالنظر إلى كل من عائد ومخاطر تلك المحافظ عند مقارنتها، واستخدام محفظة متنوعة من حيث الأدوات لتقليل المخاطر.

دراسة عكار وناصح (2020) بعنوان: اختبار تأثير نموذج العوامل المتعددة (Fama&French) في بناء المحفظة الاستثمارية: دراسة تطبيقية في سوق عمان للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى تكوين محفظة الاستثمارية المثلى للأسهم في سوق عمان للأوراق المالية باستخدام نموذج (Fama& French)، وتعريف نموذج المؤشر المتعدد لتكوين محفظة الأسهم المثلى وتقييم أدائها وفقاً لهذا النموذج. استندت الدراسة إلى ثلاثة قطاعات هي الصناعة والخدمات والقطاع المالي في فترة من 2013 إلى 2017. وجدت الدراسة أن قطاع الخدمات في سوق عمان للأوراق المالية يتفوق على الصناعة والقطاع المالي، وأنه حقق أعلى عائد مع مستوى معقول من المخاطر مقارنة بالقطاعات الأخرى. وإحدى الاقتراحات الرئيسية للدراسة هو ضرورة زيادة الجهود في قطاعي الصناعة والمالية من خلال رفع مستوى الأداء، مما يعزز القيمة السوقية، وينصح بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق ذلك.

دراسة المدارمة (2018) بعنوان: أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك الإسلامية (2006-2016) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك الإسلامية كهدف رئيسي، وذلك من خلال تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في الأردن، وقياس ربحية البنوك الإسلامية في الأردن، وتقييم أداء المحافظ الاستثمارية للبنوك الإسلامية في الأردن، اعتمدت الباحثة في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بكافة الجوانب الموضوعية والنظرية ذات العلاقة بالدراسة الحالية، تكونت عينة الدراسة من كافة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من

عام (2006-2016) والبالغ عددها بنكين مدرجات في بورصة عمان المالي، وأوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات منها: ان تتبنى البنوك الإسلامية سياسة متزنة في إدارة محافظها الاستثمارية للتمكن من الحفاظ على مؤشرات العائد، وان تتابع البنوك الإسلامية المؤثرات الداخلية والخارجية والتغيرات المالية والاقتصادية للحفاظ على المحفظة الاستثمارية..

دراسة **عبد العزيز (2018)** بعنوان: التنوع وأثره على أداء المحافظ الاستثمارية في فلسطين. هدفت الدراسة إلى معرفة اثر ساسة تنوع مكونات المحفظة الاستثمارية في هيئات إدارة المحافظ الاستثمارية في فلسطين على أداء المحفظة، متمثلة بالبنوك التجارية والإسلامية وشركات التأمين في فلسطين، للفترة ما بين (2007-2016)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على بيانات من القوائم المالية لهيئات إدارة المحافظ في فلسطين ليتم استخراج البيانات المتعلقة بأداء المحافظ الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إن جميع هيئات إدارة المحافظ الاستثمارية كانت قيم المتغيرات المستقلة (حجم رأس المال وحجم رأس المال المستثمر وحجم الأصول) أكثر تشتتاً حول أوساطها الحسابية وكان متغير حجم الأصول الأكثر تشتتاً فيما بينهما، وإن سياسة التنوع تؤثر على أداء المحفظة الاستثمارية في البنوك التجارية والإسلامية وشركات الوساطة العاملة في فلسطين وأما في شركات التأمين فإن سياسة التنوع لا تؤثر على أداء المحافظ، وأوصت الباحثة بأنه يجب على جميع الهيئات التي تقوم بإدارة المحافظ، اتباع سياسة ومعايير معينة لتشكيل تلك المحافظ بحيث تحافظ عنصرى العائد والمخاطرة والعمل على تنوع المحافظ بشكل جيد لتقليل والمخاطر التي تتعرض لها، وان تقوم البنوك الإسلامية والتجارية وشركات الوساطة العاملة في فلسطين بالاهتمام بسياسة تنوع المحافظ الاستثمارية والعمل على تحسينها بشكل يؤدي إلى تحسين أداء تلك المحافظ، وأيضاً إجراء المزيد من الدراسات حول المحافظ الاستثمارية في فلسطين.

دراسة الربيعي والموسوي وحميد (2017) بعنوان: بناء المحفظة الاستثمارية الأمثل لسوق الأوراق المالية العراقية - دراسة تطبيقية باستخدام طريقة التصنيف البسيط للمدة 2014-2015. هدفت هذه الدراسة إلى بناء المحفظة الاستثمارية الأمثل في سوق العراق للأوراق المالية لكل سنة من سنوات الدراسة المحددة من 2014 إلى 2015، وتحليل بيانات كل محفظة على حدة، مع التركيز على الأسهم المشاركة في بناء المحفظة الأمثل بشكل مبسط ومنهجي. توصلت الدراسة إلى أن هناك تذبذبًا كبيرًا في متوسط عائد سوق العراق للأوراق المالية على مدار الفترة المدروسة، مما يشير إلى عدم استقرار السوق خلال ذلك الوقت. كما أظهرت النتائج أن حركة معظم الأسهم المحددة ترتبط بعلاقة طردية مع حركة السوق، مما يعني أنها أكثر تقلبًا من حركة السوق المالي بشكل عام. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اتباع أسلوب الترتيب البسيط في بناء المحافظ الاستثمارية، خاصة في ظل عدم السماح بالبيع القصير، مع التركيز على الأساسيات وتحليل البيانات بشكل شامل لتحقيق أداء مثالي ومرتفع. وقد أشارت الدراسة إلى ضرورة توجيه المستثمرين نحو قطاعات غير متأثرة بالبيع القصير مثل قطاع المصارف والتأمين، وتحفيز الشركات في قطاعات الصناعة والاستثمار والزراعة على تعزيز كفاءة أدائها داخل سوق العراق للأوراق المالية من خلال سياسات وإجراءات فعالة

دراسة التونسي (2016) بعنوان: أثر التنويع الاستثماري في ربحية المصارف الإسلامية في الأردن، السعودية، السودان: دراسة مقارنة. هدفت الدراسة إلى بيان أثر التنويع الاستثماري على ربحية المصارف الإسلامية في الأردن والسعودية والسودان خلال الفترة (2005 - 2014)، وتم اختيار التنويع الاستثماري (المرابحة المحلية، المرابحة الدولية، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والمحافظ المالية) كمتغير مستقل، ودراسة أثره على المتغير التابع ويتمثل بالربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح، وتم إدخال متغير ضابط للدراسة هو حجم المصرف مقاساً بإجمالي الموجودات. وقد شملت عينة الدراسة البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الراجحي، وبنك البلاد، وبنك فيصل

الإسلامي السوداني، وبنك الشمال الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إلى وجود أثر معنوي للتنوع الاستثماري على العائد على الموجودات (ROA) في المصارف الإسلامية في الأردن، السعودية، والسودان، ومرد ذلك يعود إلى زيادة التوجه نحو التنوع الاستثماري للأدوات المالية الإسلامية مما يؤدي إلى تحسين معدل العائد على الموجودات، أوصى الباحث بضرورة أن تعمل إدارات الاستثمار في المصارف الإسلامية على تحليل فرص الاستثمار الحقيقية ودراسة جدواها وتقييم العوائد المتوقعة لكل بديل استثماري، وعلى ضوء ذلك يتم توزيع العمليات الاستثمارية وتنويعها بين مختلف الأنشطة الاستثمارية من خلال تنوع حزمة مويلاتها بأساليب التمويل كالمشاركة والمضاربة والإجارة وعدم التركيز على التمويل بالمرابحة لتحقيق زيادة في إيراداتها وبالتالي تحسين معدلات ربحيتها.

**دراسة القاضي (2016)** بعنوان: أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية "دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2012-2014". تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في السوق المالي الأردني والتي بلغ عددها 13 بنك، ثم تم إجراء تحليل مالي بهدف التعرف على أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية وقد جاءت نتيجة التحليل متطابقة مع نتائج التحليل الإحصائي الذي تم إجراءه باستخدام معادلة الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وكانت النتائج بعد الاختبارات والمؤشرات المالية المستخدمة في دراسة أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية فيما يلي؛ ان قيم المتغيرات المستقلة في مجملها أكثر تشتتاً حول أوساطها الحسابية من قيم المتغيرات التابعة وذلك بدلالة كل من: انحرافاتها المعيارية، وكذلك اتساع المدى الممثل للقيمة العليا والقيمة الدنيا، ومن ثم مؤشري الالتواء والتفرطح، ومن بين المتغيرات المستقلة وكان المؤشر sharp ومخاطر المحفظة الأكثر تشتتاً بالمقارنة مع المتغيرين المستقلين الآخرين عائد المحفظة والعائد الخالي

من المخاطرة، بالنسبة للمتغيرات التابعة فمع الانخفاض النسبي للتشنت في قيمتها بشكل عام، إلا إن العائد على الاستثمار (ROI) كان الأقل نشنتا من الآخر (ROE)، وأوصت الباحثة بأنه يجب على البنوك اتباع سياسة متوازنة عند تكوين المحفظة الاستثمارية بحيث تحافظ على عنصرى العائد والمخاطرة في نفس الوقت والعمل على تنويع المحفظة بشكل جيد لتقليل المخاطر التي تتعرض لها، وان يكون مدير المحفظة الاستثمارية مؤهلاً لدرجة مقبولة للوقوف على تأثيرات التطورات والتغيرات المالية والاقتصادية المحيطة بالمحفظة الاستثمارية، وضرورة قيام الجهات المختصة في بورصة عمان بإعداد قاعدة بيانات تحتوي على عائدات المحافظ الاستثمارية لأهميتها في إعداد الدراسات ومساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار استثمار بشكل رشيد.

**دراسة الحمدوني (2011) بعنوان: تقييم أداء المحافظ الاستثمارية بالتطبيق على سوق عمان المالي.** هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء المحافظ الاستثمارية المبنية على أساس نوع الصناعة باستخدام مقياس العائد المعدل بالمخاطرة وفقاً لنماذج (Sharpe, Treynor, Jensen)، حيث تم اختيار (116) شركة مساهمة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال فترة 2009، وتوصلت الدراسة الى وجود تباين في تقييم أداء المحافظ الاستثمارية وفقاً لنماذج (Sharpe, Treynor, Jensen)، كما توصلت الدراسة استخدام مقياس العائد والمخاطرة على حدة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بدراسة إمكانية تحقيق عوائد إضافية ناشئة عن عوامل تخصصها ولا يساهم السوق فيها بشكل كبير ومن شأن ذلك أن يعزز عوائد الشركات المتحققة في السوق، لان معظم أسباب التقلبات في أسعار أسهم الشركات ناتجة عن عوامل ليس لها علاقة بالسوق، فمن الأفضل أن يكون الاستثمار سواء من قبل الشركات أو المستثمرين من خلال محافظ استثمارية متنوعة تنويع جيد لأن عكس ذلك قد يؤدي الى تحقيق خسائر.

### 1.3.2 الدراسات الأجنبية

#### Assessment of Investment Portfolios of Jordanian Banks :(2024) Abu Orabi

ترجمة العنوان إلى العربية: تقييم محافظ الاستثمار للبنوك الأردنية. هدفت هذه الدراسة إلى كيفية اختيار المستثمرين للاستثمارات التي ستمنحهم معدل العائد المطلوب؛ إنهم مهتمون بشكل أساسي بدائل الأداء. تهتم هذه الدراسة بشكل رئيسي بأداء البنوك الأردنية في استثماراتها البديلة بشكل عام واستثمارات المحفظة بشكل خاص. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الأردنية تلتزم بنظريات تكوين المحافظ الاستثمارية، من حيث التنويع، والمفاضلة بين العائد والمخاطر، وسياسة تكوين المحافظ. ويتم تطبيق مبدأ الراحة لضمان استقرار المستثمر والعائد على رأس المال. كما أشارت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ التنويع، وتلتزم بمبدأ المفاضلة بين العائد والمخاطر وتلتزم بمبادئ السياسة في تكوين المحفظة، ومبدأ ضمان نسبة العائد، واستقرار المستثمر والعائد على رأس المال. ويوصي الباحث بأنه يجب على البنك عند تكوين المحفظة الاستثمارية أن يقوم بتنويع هذه المحفظة بمعنى أن يكون عائد أي أداة استثمارية مناسباً لدرجة خطورتها، أي أنه سيكون هناك مفاضلة بين العائد والمخاطرة، وعلى البنك أن يتبع سياسة متوازنة عند تكوين المحفظة الاستثمارية بحيث يحافظ على العلاقة بين المخاطرة والعائد في أي وقت، والمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع من أجل تطوير فهم أكبر لأسس تكوين المحافظ الاستثمارية.

#### The Impact of Financing Diversification and Financial :(2024) Yusnita

#### on the Risks of Islamic Commercial Banks in Indonesia Performance

العنوان إلى العربية: تأثير تنويع التمويل والأداء المالي على مخاطر البنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تنويع التمويل، الذي يتضمن ستة عقود تمويلية تستخدمها البنوك الإسلامية في إندونيسيا، والأداء المالي على مخاطر الائتمان المتمثلة في نسبة التمويل غير المنتج (NPF) في البنوك التجارية الإسلامية، باستخدام بيانات اللوحة للفترة من 2018 إلى 2022.

تكشف نتائج الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ولكن غير مهم لتنويع التمويل والأداء المالي بشكل جزئي على مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية في إندونيسيا. ومع ذلك، يظهر أن التنويع المالي والأداء المالي معًا يؤثران بشكل كبير على مخاطر الائتمان، مما يشكل مصدر قلق لهيئة الخدمات المالية في إندونيسيا فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية. تركز الدراسة على العائد على الأصول (ROA) كمؤشر للأداء المالي، ومع ذلك، قد تكون هناك قيود على هذا المؤشر في قياس الأداء المالي الشامل للبنوك الإسلامية.

### The Role of Investment Portfolios in Developing Sustainable Banking Returns. (2023) Dukhkhani & Beshit

ترجمة العنوان إلى العربية : دور محافظ الاستثمار في تطوير العوائد المصرفية المستدامة. هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، وهو تعظيم العائد على الاستثمار في إطار مخاطر محدودة باستخدام سياسة التنويع كوسيلة فعالة ومجدية. إن التنويع هو مفتاح نجاح الاستثمارات، حيث تقلل من درجة المخاطر المتعلقة بالاستثمار كلما زادت مدى التنويع. ويعتبر تحقيق مستوى معقول من العائد والحفاظ على رأس المال الأصلي من بين أهم أهداف المحافظ الاستثمارية. توصلت الدراسة إلى أهمية دور المحافظ الاستثمارية في تقليل المخاطر المحتملة للمستثمر وضرورة تحقيق مستوى مقبول من السيولة لتحقيق أقصى عائد ممكن ونمو رأس المال المستثمر. ويركز البحث على أهمية تدريب وتطوير مديري المحافظ لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الأمثل، مع التأكيد على أهمية اتباع سياسات التنويع المتوازنة للحفاظ على توازن ما بين العائد والمخاطرة. بشكل عام، يوصى بتبني سياسات التنويع الملائمة لكل محفظة استثمارية وضرورة تقييم الاستثمارات باستخدام مقاييس العائد والمخاطرة. ومن الضروري أيضاً تحسين السياسات الاستثمارية المتبعة وتكثيف الجهود في تطوير المهارات اللازمة للمديرين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية.

Financing Concentration and Credit : (2023) Abdurraheem, Alam , & Nadzri

Risks: Empirical Study on the Islamic Banks in Malaysia : ترجمة العنوان إلى العربية :

تركيز التمويل ومخاطر الائتمان: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في ماليزيا . تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تركيز التمويل ومخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الماليزية. تم استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لتحليل مدى تركيز محفظة التمويل القطاعي. كما تم تقدير العلاقة طويلة الأمد بين تركيز التمويل ومخاطر الائتمان في النظام المصرفي الإسلامي باستخدام منهجية OLS الديناميكية للتكامل المشترك. أظهرت نتائج مؤشر HHI أن البنوك الإسلامية في ماليزيا كانت تمتلك محفظة تمويلية ذات تركيز عالٍ خلال الفترة من 2007 إلى 2018. كما كشفت نتائج منهجية OLS الديناميكية عن وجود علاقة طويلة الأمد بين تركيز تمويل البنوك ومخاطر الائتمان. تقدم هذه الدراسة رؤى عملية مهمة لصناع السياسات والجهات التنظيمية، بالإضافة إلى مديري البنوك الإسلامية، لحماية مصالح المودعين وضمان استقرار النظام المالي في مواجهة الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة. تسلط هذه الدراسة الضوء على تركيز التمويل كعامل حاسم في تحديد مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية في ماليزيا باستخدام مناهج إحصائية ثابتة وديناميكية.

Analysis of the impact of income : (2023) Rahmawati & Mardanugraha

diversification on banks' profitability: A case study of banks in Indonesia

العنوان إلى العربية: تحليل تأثير تنويع مصادر الدخل على ربحية البنوك: دراسة حالة البنوك في

إندونيسيا. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير تنويع الدخل على ربحية البنوك. كما تقوم بتحليل

العوامل الأخرى التي قد تؤثر على ربحية البنوك خلال الفترة من يوليو 2018 إلى يونيو 2022.

استخدمت الدراسة بيانات لجميع البنوك العاملة في إندونيسيا حتى يونيو 2022، معتمدة على طريقة

العزوم المعممة (GMM). تشير نتائج الدراسة إلى أن تنويع الدخل يؤثر سلبًا على ربحية البنوك، التي

تُقاس من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما تبين أن هناك عوامل أخرى تؤثر

سلبًا، مثل ودائع الأطراف الثالثة والخدمات المصرفية الرقمية. في المقابل، يسهم نمو الائتمان والنواتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي في تعزيز الربحية. وفقًا لتصنيف KBMI، يظهر تنويع الدخل تأثيرًا إيجابيًا على الربحية في KBMI 2 و KBMI 3، بينما يجب على KBMI 3 الانتباه لتأثير المعاملات في الأوراق المالية والعملات الأجنبية، والتي قد تؤدي إلى انخفاض الربحية. أما KBMI 1، فيعاني من تأثير سلبي للدخل غير المعتمد على الفوائد، بينما لا يوجد تأثير كبير في KBMI 4. فيما يخص الدخل الآخر، الذي يعد مكونًا رئيسيًا للدخل غير المعتمد على الفوائد، فهو لا يظهر تأثيرًا كبيرًا على الربحية.

**Baroroh (2023): Activity Diversification, Performance, and Profitability in Islamic Banking** ترجمة العنوان إلى العربية: : تنويع الأنشطة والأداء والربحية في الخدمات المصرفية الإسلامية. تنويع التمويل في البنوك الإسلامية هو استراتيجية لتحسين الأداء. ولكن، هل يمكن لتنويع التمويل الذي تنفذه البنوك الإسلامية أن يزيد من الربحية؟ وهل يستطيع تنويع التمويل تقليل مخاطر التمويل؟ أرادت الدراسة إثبات هذين الافتراضين باستخدام بيانات من تقرير البنوك الإسلامية للفترة 2016-2021، مع الاستفادة من مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) لتنويع التمويل. تم تصنيف تنويع التمويل إلى ثلاث فئات: تنويع قائم على العقود، تنويع قائم على نوع التمويل، وتنويع قائم على القطاعات الاقتصادية. تم قياس الربحية في الدراسة باستخدام نسبة العائد على الأصول (ROA) ومخاطر الديون المتعثرة باستخدام نسبة التمويل غير (NPF-performing). وأظهرت نتائج الدراسة أن تنويع التمويل القائم على العقود يؤثر على نسبة العائد على الأصول بشكل سلبي وله تأثير إيجابي على نسبة التمويل غير-performing. من ناحية أخرى، فإن تنويع التمويل بناءً على نوع الاستخدام لا يؤثر على زيادة الربحية وله تأثير إيجابي على مخاطر الديون المتعثرة. في حين أن تنويع التمويل بناءً على القطاعات الاقتصادية له تأثير كبير في زيادة الربحية وله تأثير سلبي كبير في تقليل مخاطر الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.

## Sectoral Finance Diversification and Profitability of : (2022) Widarjono & Sidiq

Islamic Banking in Indonesia ترجمة العنوان إلى العربية : تنوع التمويل القطاعي وربحية الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا. تستعرض هذه الدراسة تأثير تركيز التمويل القطاعي على ربحية البنوك الإسلامية في إندونيسيا، باستخدام بيانات من البنوك الإسلامية للفترة من يناير 2015 إلى يونيو 2021. يتم تصنيف البنوك الإسلامية إلى نوعين: البنوك التجارية الإسلامية والبنوك ذات النوافذ الإسلامية. اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) ومجموعة المتوسطات البانلية (PMG) لتحليل البيانات، وأظهرت النتائج أن تركيز التمويل القطاعي يسهم في زيادة ربحية البنوك التجارية الإسلامية، بينما يؤدي تنوع التمويل القطاعي إلى تعزيز ربحية البنوك ذات النوافذ الإسلامية. علاوة على ذلك، تبين أن الحجم وعدم الكفاءة يؤثران سلبًا على ربحية كل من البنوك التجارية الإسلامية والبنوك ذات النوافذ الإسلامية، وتشير هذه النتائج إلى أن السياسة المتلى للتمويل القطاعي بالنسبة للبنوك التجارية الإسلامية هي التركيز في تمويل قطاعات معينة، مما يعني أن هذه البنوك ينبغي أن تبني تنافسية قوية في مجالات محددة من الاقتصاد. لتحقيق ذلك، يجب زيادة مهارات العاملين لخلق ميزة تنافسية في القطاع الذي يتم التركيز عليه. بالمقابل، يُفضل للبنوك ذات النوافذ الإسلامية تنوع التمويل القطاعي. لدعم هذه الاستراتيجية، يجب على البنوك أن تضمن إشرافًا جيدًا على التمويل، وخاصة التمويل القطاعي المستند إلى عقود المشاركة في الأرباح.

## Diversifications, Bank Characteristics, and : (2022) Ayusaleha & Laila

Profitability of Sharia Commercial Banks in Indonesia ترجمة العنوان إلى العربية:

التنوع وخصائص البنوك وربحية البنوك التجارية الشرعية في إندونيسيا. تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير التنوع وخصائص البنوك على ربحية البنوك التجارية الشرعية في إندونيسيا خلال الفترة من 2015 إلى 2019 بشكل جزئي ومتزامن. في هذه الدراسة، تم استخدام التنوع في التمويل استنادًا إلى العقود وتنوع الإيرادات المقاسة باستخدام 1 - مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) كمعايير

للتنويع، بينما تم استخدام التمويل غير المنتج وحجم البنك كمعايير لخصائص البنوك. اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام تحليل الانحدار للبيانات المقطعية. استُخدمت عينة هادفة ( purposive sampling) في هذه الدراسة. أظهرت النتائج أن التنويع ومخاطر التمويل لهما تأثير سلبي كبير بشكل جزئي، بينما حجم البنك له تأثير إيجابي كبير، في حين أن تنويع الإيرادات لا يؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك التجارية الشريعة في إندونيسيا. بشكل متزامن، فإن التنويع وخصائص البنوك لهما تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية الشريعة في إندونيسيا.

### Financing Diversification and Profitability of Islamic Banking in Indonesia: (2021) Prastiwi & Anik

ترجمة العنوان إلى العربية : تنويع التمويل وربحية الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تنويع التمويل المصرفي الإسلامي على أساس القطاعات الاقتصادية ونوع الاستخدام على الربحية. استخدمت هذه الدراسة بيانات التمويل للمصارف الإسلامية ووحدات الأعمال الإسلامية في 2014-2018. البيانات في هذه الدراسة هي بيانات السلاسل الزمنية. تم تحليل البيانات عن طريق تحليلات الانحدار الخطي المتعددة المستخدمة. وتم التوصل إلى مؤشر الصحة العالمية لتنويع تمويل البنوك الإسلامية على أساس القطاع الاقتصادي مرتبطة بشكل إيجابي بزيادة ربحية البنوك الإسلامية. ويعني تنويع التمويل على أساس القطاعات الاقتصادية المرتفعة، وله تأثير على الحد من ربحية البنوك الإسلامية في إندونيسيا. وأن تنويع التمويل حسب نوع الاستخدام يعطي تأثيراً كبيراً في زيادة ربحية البنوك الإسلامية في اتجاه سلبي. إذا كانت الخدمات المصرفية الإسلامية تركز فقط على توجيه التمويل إلى قطاع الاستهلاك، فيمكن أن يكون لها تأثير على خفض الربحية. بحيث تحتاج البنوك الإسلامية إلى تحقيق المساواة في توزيع الاستهلاك على رأس المال العامل وقطاعات الاستثمار. نتائج هذه الدراسة مثيرة للاهتمام لأنه يمكن استخدامها كمرجع للأعمال المصرفية الإسلامية في تحديد سياسة تنويع التمويل للحصول على ربحية عالية مع مخاطر منخفضة.

**Diversification of financing as an attempt to increase : (2020) Lestari**  
profitability in Islamic commercial banks in Indonesia  
ترجمة العنوان إلى العربية: تنويع التمويل كمحاولة لزيادة الربحية في البنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تأثير تنويع تمويل البنوك على ربحية البنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا خلال الفترة من 2013 إلى 2018. خلال هذه الفترة، شهدت ربحية العائد على الأصول (ROA) تقلبات ملحوظة وميلاً نحو الانخفاض، وذلك بسبب ارتفاع مستوى التمويل المتعثر. استخدمت الدراسة منهج السببية مع نهج كمي، وشملت جميع البنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا. تم اختيار عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية باستخدام طريقة العينة الهادفة (Purposive Sampling) للفترة الممتدة لست سنوات، واعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية، واستخدمت تحليل الانحدار للبيانات الطولية باستخدام برنامج Eviews 9 كأداة للتحليل الإحصائي. المتغير التابع في الدراسة هو الربحية، والتي تمثلها نسبة العائد على الأصول (ROA)، بينما تشمل المتغيرات المستقلة تنويع عقود التمويل، وتنويع تمويل أنواع الاستخدام، وتنويع تمويل القطاعات الاقتصادية. تم قياس مستوى التنويع باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI)، وأظهرت النتائج أن تنويع عقود التمويل له تأثير سلبي على الربحية، في حين أن تنويع أنواع الاستخدام وتنويع تمويل القطاعات الاقتصادية لهما تأثير إيجابي على العائد على الأصول (ROA).

**Income Diversification and Banks' Profitability from an African : (2018) Boadi**  
Market Perspective: A Relief for SMEs  
ترجمة العنوان إلى العربية: تنويع مصادر الدخل وربحية البنوك من منظور السوق الأفريقية: هل يشكل مصدر ارتياح للشركات الصغيرة والمتوسطة؟. شهدت القطاعات المالية في العديد من الدول الإفريقية بعض التغييرات التنظيمية والإصلاحات المالية في أوائل التسعينيات. وقد نقلت هذه الإصلاحات التركيز نحو توليد الدخل غير التقليدي. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية حول تأثير تنويع الدخل على ربحية البنوك في الأسواق المصرفية الإفريقية تبدو غير

كافية. تستخدم هذه الدراسة بيانات لوحة تضم 584 بنكاً من البنوك الفعالة دولياً والمتنوعة في تخصصاتها، التي تتخذ من 50 دولة إفريقية مقراً لها، وتمتد من عام 2001 إلى 2013. توثق النتائج التجريبية وجود علاقة سلبية بين تنويع الدخل وربحية البنوك، مما يعني أن البنوك المتنوعة في إفريقيا أقل ربحية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الدراسة تنفي وجود علاقة غير خطية بين تنويع الدخل وربحية البنوك، إلا أن النتائج تشير إلى أن تنويع الدخل له تأثير هامشي متناقص على ربحية البنوك. وبالتالي، فإن العلاقة بين تنويع الدخل وتنويع البنوك في البيئة المصرفية الإفريقية هي علاقة خطية.

### Investment Portfolio Analysis of Commercial Banks : (2021) Siregar & Sijapati

in Nepal. ترجمة العنوان إلى العربية : تحليل محفظة الاستثمار للبنوك التجارية في نيبال. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية في نيبال، مع التركيز على تقييم مخاطرها وعائداتها. تم استخدام البيانات الثانوية المتاحة من التقارير السنوية لبنوك مختارة، وتم جمعها من المواقع الإلكترونية لتلك البنوك. يهدف المجتمع المستهدف للدراسة إلى البنوك التجارية في نيبال، حيث يتواجد حالياً 27 بنكاً تجارياً في البلاد. تم اختيار 3 بنوك تجارية ليتم تضمينها في عينة الدراسة، وتم تحليل العلاقة بين عوائد الأوراق المالية ومخاطر المحفظة. أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين عوائد الأوراق المالية غير المتنوعة بالمخاطر. وأن مخاطر المحفظة وعائداتها تتجاوز متوسط المخاطر والعائد على الأوراق المالية الحكومية، لكنها أقل من متوسط المخاطر والعائد على القروض والسلفيات التجارية. وأوصت الدراسة بتنويع أصول البنوك المركزية بنسب مناسبة لتقليل المخاطر وزيادة الأرباح، وتعزيز الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المنخفضة مثل الأوراق المالية الحكومية، تحسين توزيع الأموال بين القروض والسلفيات التجارية والأصول المرتبطة السلبية لزيادة العائد وتقليل المخاطر، بشكل عام، ينبغي على البنوك العمل على تحسين استراتيجياتها الاستثمارية وضبط توزيع

الأصول بشكل متوازن لتحقيق أهداف الاستثمار وتحقيق مستوى مقبول من العائد مع الحفاظ على مخاطر معقولة.

Does diversification improve the performance of German banks? Evidence from individual bank loan" portfolios. ترجمة العنوان إلى العربية : هل يؤدي التنوع إلى تحسين أداء البنوك الألمانية؟ الأدلة من محافظ القروض المصرفية الفردية. ناقشت الدراسة العلاقة بين التنوع في محفظة القروض وأداء البنوك التقليدية. تم استخدام عينة مكونة من 983 بنكاً ألمانياً في الفترة من عام 1996 إلى 2002. استخدم المؤلفون مؤشر هيرشمانهيرفيندال كمقياس للتنوع، و ROA كمقياس لأداء البنوك. تم فحص تأثير التنوع في محفظة القروض على الأداء على ثلاث مستويات، وهي عبر الصناعات والمناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية الأوسع. استخدمت لوحة الانحدار لدراسة تأثير التنوع على ربحية البنوك. أظهرت نتائج الدراسة أن تركيز محفظة القروض يمكن أن يحسن عوائد البنوك، خاصة في حالة المخاطرة المتوسطة، وعلى صعيد التنوع الصناعي، حيث يمكن أن يكون للبنك تحسين في أداءه.

The Effects of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank Loan. ترجمة العنوان إلى العربية : تأثير التركيز والتنوع على مخاطر وعائدات البنوك: أدلة من القروض المصرفية الفردية. قامت هذه الدراسة بتحليل آثار التركيز والتنوع على المخاطر المصرفية والعائد. شملت البحث بيانات 105 بنوك إيطالية خلال الفترة من 1993 إلى 1999. استخدم المؤلفون مؤشر هيرشمانهيرفيندال لقياس تنوع القروض، واستخدموا ثلاثة قطاعات في دراستهم: القطاع الصناعي والمنزلي، و قطاع الأصول الواسع والقطاع الجغرافي. تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام جميع البيانات من جميع البنوك وخلال جميع سنوات الدراسة، تضمن النموذج متغيرات وهمية ومتغيرات تحكم وهي: الحجم، EQRATIO، BRRATIO، و EMPRATIO واستخدمت الدراسة أيضاً فحصاً للتأخيرات لتحديد ما

إذا كانت مشكلة الارتباط التلقائي موجودة. ووجدت الدراسة أن تنوع القروض في القطاع الصناعي يقلل من عائد البنك، بينما في الأصول الواسعة والقطاع الجغرافي، يؤدي التنوع في القروض إلى زيادة عائد البنك.

#### Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individual Banks (2009) Langrin & Roach

أثار التركيز والمخاطر على عوائد البنوك: أدلة من مجموعة من الأفراد. تناول المؤلفون تأثير تركيز محفظة القروض الفردية على عوائد البنوك، وتم جمع بيانات قروض القطاع الخاص من 15 مؤسسة مصرفية في جامايكا للفترة 2000-2007. استخدم المؤلفون مقياسين تقليديين للتركيز في الدراسة: مؤشر هيرشمانهيرفيندال (HHI) ومعامل جيني (GC). وخمسة مقاييس مسافة للتركيز: الحد الأقصى للاختلافات المطلقة، ومتوسط الاختلافات النسبية التربيعية، ومتوسط الاختلافات النسبية، والمجموع الطبيعي للاختلافات المطلقة، والمجموع الطبيعي للاختلافات المربعة. درجة التركيز بواسطة HHI تقع ضمن الفاصل الزمني  $(1/n, 1)$  وبواسطة GC ضمن  $(0, n-1/n)$ . في حين أن جميع مقاييس المسافة للتركيز تقع ضمن الفاصل الزمني  $(0, 1)$ . وقدرت الدراسة تأثير التنوع والمخاطر على أداء البنك باستخدام لوحة الانحدار ذات التأثيرات الثابتة. أعطتنا الدراسة النتائج التالية: نتج HHI عن 0.54، و GC نتج عن 0.34. ويرى المؤلفون إن التركيز على محفظة القروض المصرفية من شأنه أن يقلل من المخاطر المنهجية للبنك وفقا لمقاييس المسافة.

#### The Effects of Diversification on Banks' Expected Returns (2008) Estrada, Arbelaez, & Rueda

Expected Returns: ترجمة العنوان إلى العربية: تأثير التنوع على العائدات المتوقعة للبنوك. وتناولت الدراسة تأثير التنوع على عوائد البنوك في كولومبيا. تم الحصول على بيانات ربع سنوية خلال الفترة ما بين 1995 و 2007 لـ 47 مؤسسة مالية. استخدم المؤلفون RCA و RCE كمقاييس

للأداء، حيث كانت مجرد تعديلات على نسب العائد على الاستثمار (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). ومن أجل فحص التنوع، استخدمت الدراسة مؤشر هيرشمانهيرفيندال. وقد تم دراسة تأثير التنوع من خلال 3 مستويات، مؤشر محفظة القروض، المؤشر القطاعي، ومن خلال المؤشر الإقليمي. استخدمت الدراسة انحدار OLS المجمع من أجل تقدير نموذج الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن تركيز محفظة القروض من شأنه أن يضر بعائدات البنك في المتوسط.

### 1.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة

تقدم الدراسات العربية والأجنبية المذكورة مساهمات قيمة في مجال إدارة المحافظ وتحليل الاستثمارات، حيث تسعى جميعها إلى تحقيق أهداف محددة وباستخدام منهجيات متنوعة. تركز الدراسات العربية على مختلف القضايا المالية والاقتصادية ذات الصلة بالبيئة الاقتصادية العربية، بينما تستعرض الدراسات الأجنبية تجارب وأساليب متباينة من مختلف أنحاء العالم، ويهدف الباحثون في الدراسات العربية إلى فهم تأثير عوامل محددة مثل تنوع الاستثمار، وتكوين المحافظ، وأداء البنوك والمصارف على الربحية واستقرار الأسواق المالية في البلدان العربية. بينما تعتمد الدراسات الأجنبية على مناهج متنوعة مثل تحليل الأوراق المالية، والنماذج الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات لتحليل وإدارة المخاطر المالية وتحسين أداء المحافظ الاستثمارية.

أما نتائج الدراسات تشير إلى أهمية العوامل المختلفة مثل التنوع، والتدريب، والكفاءة في إدارة المحافظ، وتأثيرها على الربحية واستقرار الأسواق المالية. كما تظهر الدراسات أوجهًا متفق عليها، مثل أهمية تنوع المحافظ وتحسين إدارة المخاطر، وفضول الانتباه إلى تكنولوجيا المعلومات لتحسين عمليات اتخاذ القرارات. ومع ذلك، تختلف الدراسات في تركيزها على العوامل المحددة والسياقات الجغرافية المختلفة، مما يعكس تنوع الاهتمامات والتحديات في مجال إدارة المحافظ والاستثمارات.

#### 1.3.4 الفجوة البحثية

الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل في عدم وجود دراسات سابقة تحلل تأثير تنويع محفظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2022. على الرغم من وجود دراسات سابقة تتناول تأثير تنويع المحافظ على ربحية البنوك الإسلامية في بعض البلدان العربية والأجنبية، إلا أنه لم تتم دراسة هذا التأثير بشكل محدد في سوق البنوك الإسلامية في فلسطين خلال الفترة المحددة، تكمن الفجوة البحثية في نقص الدراسات التي تتناول بالتحديد البنوك الإسلامية في فلسطين وتأثير تنويع محافظ التمويل على ربحيتها خلال الفترة المحددة، حيث أن الدراسات السابقة تركز بشكل أساسي على بنوك الأردن والبنوك الإسلامية في بلدان أخرى، وقلة البحوث التي تستخدم منهجيات محددة لتحليل تأثير تنويع محافظ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية، مما يترك فرصة لاستكشاف منهجيات جديدة أو معدلة لفهم هذا التأثير بشكل أفضل، ونقص في الدراسات التي تغطي الفترة الزمنية المحددة، حيث أن معظم الدراسات السابقة تقتصر على فترات زمنية أقل، مما يعني أنه يمكن أن توفر الدراسة الحالية رؤية مفصلة حول تطور ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين على مدى فترة زمنية أطول، بالإضافة إلى ضرورة تقديم تحليل متكامل للعوامل المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين وكيفية تأثير تنويع محافظ التمويل على هذه العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالنظر إلى هذه الفجوات البحثية، يمكن أن تسهم الدراسة الحالية في إغناء الأدب العلمي في مجال إدارة المحافظ وتحليل الاستثمارات، وتقديم رؤى جديدة تسهم في فهم أفضل لتأثير تنويع محافظ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين.

#### 1.4 مشكلة الدراسة

يُعدّ التنويع في محافظ التمويل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية الفلسطينية بشكل جوهري، ويأتي هذا التأثير نتيجة للتنوع في مصادر الدخل والاستثمارات التي تقوم بها هذه

البنوك، حيث يُعدُّ توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية والمنتجات المالية ذات أهمية بالغة. في السنوات الأخيرة، أصبح موضوع التنويع محل اهتمام الباحثين في مجال التمويل. ويؤيد بعض الباحثين التنويع لأنه يساعد في تقليل التعرض للمخاطر، نظراً لتقليل التعرض لمخاطر السوق المحددة والتوجه نحو الاستثمارات المتنوعة والمتوازنة، وتشمل محافظ التمويل في البنوك الإسلامية الفلسطينية عادةً مجموعة متنوعة من المنتجات والأصول، مثل التمويل العقاري، وتمويل المشاريع، والاستثمار في الأوراق المالية والصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل الودائع والحسابات الجارية. في حين يفضل آخرون التركيز لأنه يساعد في التخصص في مجال معين، مما من شأنه أن يزيد من فوائد المنظمة.

وتعتمد البنوك الإسلامية الفلسطينية على التوزيع العادل للمخاطر بين محافظها التمويلية، مع التركيز على تحقيق التوازن بين العوائد المالية والمخاطر المحتملة بجعل التنويع هدفاً أساسياً في استراتيجية إدارة محافظها، تتمكن البنوك الإسلامية الفلسطينية من تقليل تبعياتها على أسواق أو قطاعات اقتصادية معينة، مما يعزز من استقرارها المالي ويحد من تأثير التقلبات السوقية. وبالتالي، يؤدي التنويع الفعال إلى زيادة ربحية هذه البنوك، وتحقيق مزيد من الاستدامة والاستقرار في البيئة المالية الفلسطينية، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي، وعليه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة لي النحو التالي: ما تأثير التنويع في محافظ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الفلسطينية دراسة في الأعوام (2015-2022)؟

## 1.5 أسئلة الدراسة

تهتم هذه الدراسة بمعرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية في فلسطين تتجه نحو التنوع أو التركيز، وأثر هذه الحركة على ربحية البنوك الإسلامية، لذا يمكن أن تتبثق من سؤال الدراسة الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يؤثر تنوع المحفظة ضمن أنواع التمويل المختلفة على ربحية البنوك الإسلامية؟
2. كيف يتم تنوع المحفظة الاستثمارية داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وهل يؤثر ذلك على ربحية البنوك الإسلامية؟
3. كيف تؤثر المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية؟
4. كيف تؤثر خاصية البنك (الموظفون) على ربحية البنوك الإسلامية؟

## 1.6 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تنوع محفظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى استكشاف تأثير المخاطر والعوامل الإدارية، بما في ذلك عوامل الموظفين، على الربحية في البنوك الإسلامية في فلسطين، وتتمثل الأهداف في:

**الهدف الرئيسي الأول:** دراسة أثر تنوع محفظة التمويل على الربحية في البنوك الإسلامية.

### الأهداف الفرعية:

1. معرفة مدى تأثير التنوع بين أنواع التمويل المختلفة على الربحية في البنوك الإسلامية.
2. لمعرفة مدى تأثير التنوع بين القطاعات الصناعية المختلفة على الربحية في البنوك الإسلامية.

**الهدف الرئيسي الثاني:** دراسة أثر المخاطر والموظفين على الربحية في البنوك الإسلامية

## 1.7 فرضيات الدراسة

1. الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تنوع أنواع التمويل والربحية في البنوك الإسلامية.
  - الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تنوع أنواع التمويل ومعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية.
  - الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تنوع أنواع التمويل ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية.
2. الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تنوع القطاعات والربحية في البنوك الإسلامية.
  - الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تنوع القطاعات ومعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية.
  - الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين تنوع القطاعات ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية.
3. الفرضية الرئيسية الثالثة : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة والربحية في البنوك الإسلامية.
  - الفرضية الفرعية الخامسة : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين المخاطر ومعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية.
  - الفرضية الفرعية السادسة : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين المخاطر ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية.
4. الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين القوى العاملة والربحية في البنوك الإسلامية.

- الفرضية الفرعية السابعة : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين القوى العاملة ومعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية.
- الفرضية الفرعية الثامنة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين كفاءات الموظفين ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الإسلامية.

## 1.8 أهمية الدراسة

تستمد أهمية هذه الدراسة من دور المحافظ الاستثمارية في البنوك الإسلامية الفلسطينية، حيث تسعى هذه المحافظ إلى تعظيم ربحية البنوك وتقديم خدمات متميزة للعملاء. تعتمد أهمية المحافظ الاستثمارية على قدرتها على تجميع الأدوات الاستثمارية وتقليل مخاطر الاستثمار، وهو ما يلبي احتياجات المستثمرين في الأسواق المالية المتقلبة. يتطلب هذا استخدام الأساليب العلمية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتركيزاً على أهمية التنوع لتخفيض مخاطر الاستثمار في إطار المحافظ الاستثمارية. وتتمثل أهمية الدراسة في استعراض الطرق المختلفة لبناء المحافظ الاستثمارية، وتوزيع الاستثمارات في المحفظة بأكثر من طريقة. وهذا يتطلب مقارنة أداء عدة محافظ استثمارية لاختيار الأسلوب الأمثل. بالتالي، تعتبر الدراسة مساهمة مهمة في إثراء المعرفة حول دور المحافظ الاستثمارية في تحقيق أهداف البنوك الإسلامية وخدمة العملاء بشكل فعال.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تعميق فهمنا لتأثير تنوع محافظ التمويل في البنوك الإسلامية الفلسطينية، وذلك نتيجة لقلة البحوث والدراسات المتاحة حول هذا الموضوع المهم، وأهميته خاصة في ظل التغيرات الحديثة. تسعى الدراسة إلى اختبار تأثير التنوع في محافظ التمويل على الربحية للبنوك الإسلامية في فلسطين، وتسليط الضوء على تحديد مدى استجابة هذه البنوك للتنوع الاستثماري وقدرتها على تحسين أدائها المالي. تعتمد أهمية الدراسة العلمية على تحليل موضوع حديث نسبياً، وتحديدًا اختبار تأثير التنوع في محافظ التمويل على البنوك الإسلامية في فلسطين كونها ذات تجربة مصرفية إسلامية، وتسعى الدراسة لتحديد مدى تأثير هذا التنوع على الربحية والاستدامة المالية لهذه البنوك.

## 1.9 حدود الدراسة

**الحدود المكانية:** الدراسة تركز على البنوك الإسلامية في فلسطين، وتم التركيز على البنوك الإسلامية المنتشرة في مدن ومناطق مختلفة في فلسطين، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الحدود الزمانية:** يتم استقراء تأثير التنويع في محافظ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية في فلسطين خلال فترة زمنية وهي ما بين (2015-2022) ، إلى أن بعض البيانات المتعلقة بالسنوات من (2015 إلى 2017) لم تكن متاحة .

**الحدود الموضوعية:** تتمحور الدراسة حول تأثير التنويع في محافظ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الفلسطينية فقط، دون الدخول في تقييم للبنوك الغير إسلامية، ويتم التركيز على العوامل المالية والاقتصادية المتعلقة بالتنويع في محافظ التمويل وتأثيرها على الربحية، دون الدخول في عوامل أخرى مثل السياسية أو الاجتماعية.

## 1.10 مصطلحات الدراسة

**التنويع:** يقصد في مصطلح "التنويع" قرار البنك بتشكيل مجموعة متنوعة من الاستثمارات التي تشكل المحفظة، سواء كانت محفظة القروض أو محفظة الأوراق المالية. يهدف هذا التشكيل إلى تقليل مخاطر المحفظة دون التأثير السلبي على حجم العائد المتوقع. من خلال توزيع مختلف القروض الممنوحة على مجموعات مختلفة من العملاء، يسعى البنك إلى التقليل من مخاطر المقترضين غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم. هذا النهج يعمل على تعزيز الاستقرار المالي للبنك وتحقيق أهدافه المالية بشكل فعال ومستدام (بوخلالة و محمدي، 2022).

**التعريف الإجرائي:** في المالية، يعتبر التنويع أحد سياسات إدارة المخاطر، حيث يشير إلى توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على مجموعة متنوعة من الأدوات الاستثمارية، لتفادي حدوث

خسائر فادحة في الاستثمار، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

**الربحية:** هي العلاقة بين الأرباح المحققة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، ويمكن اعتبارها مؤشراً على كفاءة توليد الشركة للاستثمارات وتحقيق الأرباح (ابو شنب، السقا، المشهراوي، نشوان، و عزام، 2020).

**التعريف الأجرائي:** تمثل العلاقة بين الأرباح التي تم تحقيقها والاستثمارات التي تمت لتحقيق تلك الأرباح، وتُعد مؤشراً هاماً لقياس كفاءة استثمارات الشركة في تحقيق الأرباح.

**الاستثمار:** في المفهوم المالي يعني شراء أو بيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات، وهو نوع من الاستثمارات غير الحقيقية لأنه لا يؤدي إلى إنتاج جديد بل يعتمد على استهلاك جزء من القيمة الموجودة بالفعل. يمكن وصف الاستثمار بأنه عملية تبادل بين القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية المتوقعة من النشاط الاستثماري والقيمة الحالية لتدفقات النقد اللازمة للتمويل. (ابراهيم، 2022).

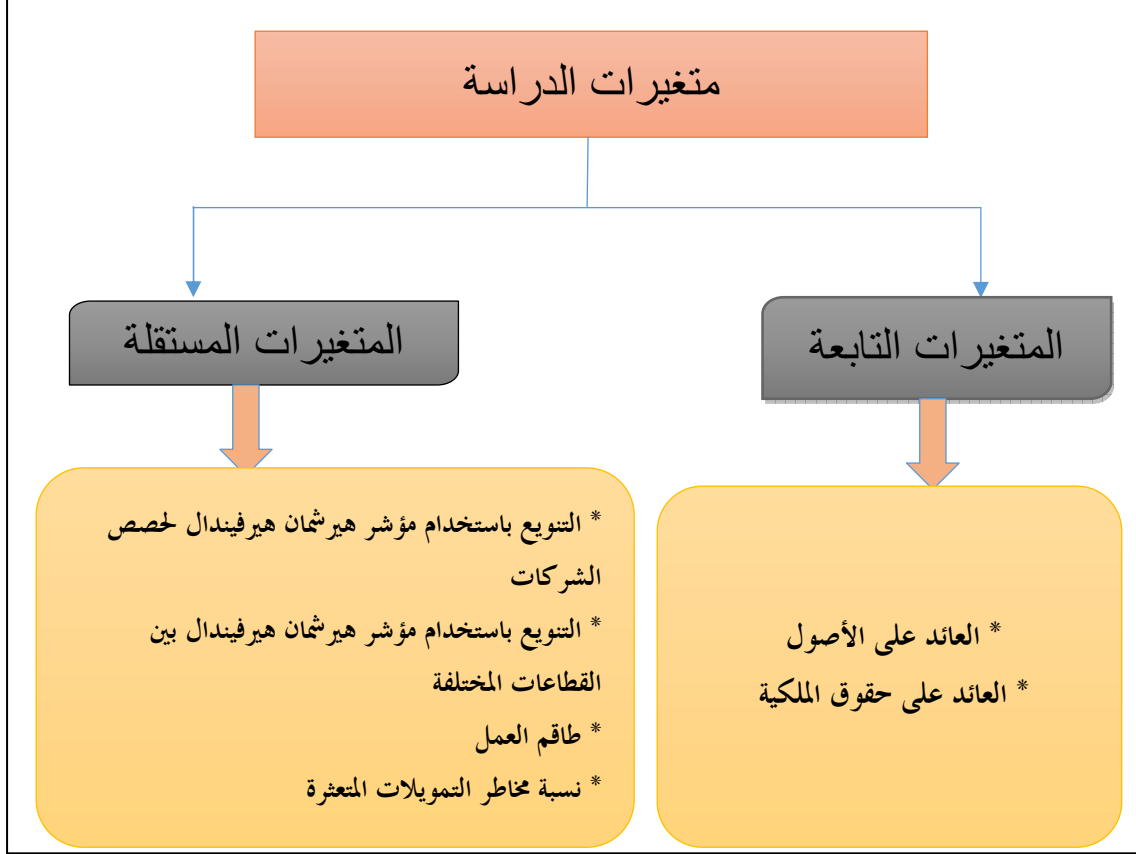
**التعريف الأجرائي:** في المفهوم المالي، يُفهم الاستثمار على أنه عملية شراء أو بيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات، ويُعتبر نوعاً من الاستثمارات غير الحقيقية؛ حيث لا يُسهم في إنتاج جديد، بل يعتمد على استهلاك جزء من القيمة الموجودة بالفعل. يمكن وصف الاستثمار كعملية تبادل بين القيمة المستقبلية لتدفقات النقد المتوقعة من النشاط الاستثماري، والقيمة الحالية لتدفقات النقد اللازمة لتمويل هذا النشاط.

**المخاطر:** تعني الخسارة المحتملة المادية نتيجة لوقوع حادث معين، حيث إذا حدثت، فإنها قد تسبب أضراراً. وتعتمد المخاطرة دائماً على عدم اليقين بشأن النتيجة المحتملة لعدة نتائج مختلفة. وبشكل عام، تأتي المخاطرة من عدم اليقين بشأن تحقق العوائد المتوقعة، ويعتبر البنك في حالة مخاطرة عندما يكون هناك احتمال عدم تحقق العوائد المتوقعة (بربكي و فرج ، 2024).

**التعريف الإجرائي:** هي احتمالية وقوع خسارة مادية نتيجة لوقوع حادث معين، حيث يمكن أن تسبب هذه الخسارة أضراراً. تعتمد المخاطرة دائماً على عدم اليقين حول النتيجة المحتملة لعدة سيناريوهات مختلفة. وبشكل عام، تأتي المخاطرة من عدم اليقين حول تحقق العوائد المتوقعة. يعتبر البنك في حالة مخاطرة عندما يكون هناك احتمالية عالية لعدم تحقق العوائد المتوقعة.

**البنوك الإسلامية:** هي نظام مالي ومصرفي يتبع المبادئ والأحكام الإسلامية في تنظيم عمليات توزيع الأموال وتداولها، بما في ذلك تقسيمها وتوزيعها وآليات إعطائها وكيفية سدادها. وتعمل هذه المؤسسة المالية على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع واستثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان والمجتمعات الإسلامية (بنك صفوة الإسلامي ، 2022).

**التعريف الإجرائي:** تُعرف هذه المؤسسة المالية والمصرفية بأنها نظام يتبع المبادئ والأحكام الإسلامية في تنظيم عمليات توزيع الأموال وتداولها، بما في ذلك تقسيمها وتوزيعها وآليات إعطائها وكيفية سدادها. تعمل هذه المؤسسة على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع واستثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان والمجتمعات الإسلامية.



## الفصل الثاني

### منهج الدراسة

يُخصّص هذا الفصل لتحديد المنهجية المتبعة في الدراسة، مع مراعاة حجم وتكوين عينة الدراسة، وتحديد مصادر البيانات المستخدمة، وشرح الأساليب الإحصائية المتبعة، وتحديد المتغيرات المدروسة، بالإضافة إلى استعراض نموذج الدراسة.

#### 2.1 مجتمع الدراسة والعينة

يتألف مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية الثلاث التي تعمل في فلسطين حتى نهاية العام 2022. تشمل العينة الفترة من عام 2015 إلى 2022، مما أدى إلى الحصول على ثماني مشاهدات، وتتكون العينة من البنوك الإسلامية الثلاثة التالية فقط: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك الصفا الإسلامي.

#### 2.2 مصادر البيانات

يتم جمع كل البيانات اللازمة من تقارير السنوية التي تصدر بشكل دوري من البنوك التي تم اختيارها للعينة، وبهدف تغطية الإطار النظري للدراسة ومراجعتها الأدبية. تم جمع الكتب والأوراق الأكاديمية المنشورة حول موضوع الدراسة الحالية من المكتبات والمواقع الإلكترونية ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات المتاحة في قواعد البيانات.

## 2.3 متغيرات الدراسة

يُقدم ما يلي تعاريف لكل متغير:

### 2.3.1 المتغيرات التابعة

1. العائد على الأصول (ROA): هو مؤشر مالي يُستخدم لقياس كفاءة إدارة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق ربح. يعكس ROA العائد الذي تحققه الشركة على استثمارها في الأصول الإجمالية. يُحسب ROA عادة عن طريق قسمة صافي الربح (الربح بعد خصم النفقات) على إجمالي الأصول (عبيدات وآخرون، 2013)، حيث يُقيس الأرباح التي تم توليدها لكل شيكل إسرائيلي من الأصول المصرفية. لقد تم استخدام نسبة ROA في العديد من الدراسات (بير وآخرون، 2007، لانغرينوروتش، 2009، (Singh, 2014)). يُحسب معامل ROA باستخدام الصيغة التالية:

$$(1) \dots \dots \dots ROA = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets}$$

2. العائد على حقوق الملكية (ROE): هو مؤشر مالي يُستخدم لقياس كفاءة إدارة الشركة في تحقيق عوائد للمساهمين عن طريق استخدام حقوق الملكية، ويقيس ROE العلاقة بين صافي الربح وحقوق المساهمين الإجمالية (حقوق الملكية والديون العادية). (Behr et al., 2007). تم استخدام نسبة العائد على حقوق الملكية من قبل العديد من الدراسات (Estrada et al., 2007، Behr et al., 2008، al., وTurkmen & Yigit، 2012). يتم حساب نسبة ROE باستخدام الصيغة التالية:

$$(2) \dots \dots \dots ROE = \frac{Net\ Income}{Shareholders\ Equity}$$

## 2.3.2 المتغيرات المستقلة

### 1. التنوع باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) لحصص الشركات

تُعدُّ مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) واحدة من أكثر المقاييس استخدامًا لتقييم التنوع، مؤشر هيرشمان هيرفيندال (Herfindahl-Hirschman Index - HHI) هو مقياس يُستخدم لتقدير درجة التركيز أو التوقع في سوق معينة. يتم حسابه عن طريق جمع مربعات حصص الشركات المختلفة في السوق. يزيد قيمة المؤشر عندما يكون هناك تركيز أعلى في السوق، وتقل قيمته عندما يكون التوزيع أكثر تنوعًا وقد تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة (سينغ، 2014؛ التركمان ويغيت، 2012). يقيس هذا المؤشر التركيز (الذي تم تطبيقه في هذه الدراسة) باستخدام الصيغة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n s_i^2 = 1 \quad (3)$$

حيث:

•  $HHI$  = هو مؤشر هيرشمان هيرفيندال.

•  $n$  = هو عدد الشركات في السوق.

•  $s_i$  = هو حصة الشركة

•  $i$  = في السوق.

تتراوح قيم مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) في نطاق (1، n/1)، حيث يُمثل n/1 أعلى مستوى من التنوع، في حين يُمثل الرقم 1 أعلى مستوى من التركيز (Jahn et al., 2013). تفيد النظرية المصرفية التقليدية بأنه يُفضل للبنوك تنوع أصولها لتقليل المخاطر وتحسين أداء المؤسسة (Estrada et al., 2008). وبالتالي، يُتوقع أن تكون العلاقة بين تنوع محفظة التمويل والربحية ذات توجه إيجابي.

## 2. التنوع باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) بين القطاعات المختلفة

المُعرف أيضاً باسم HHI-Sectors (مؤشر هيرشمان هيرفيندال بين القطاعات)، هو مفهوم يُستخدم لتقييم مدى توزيع التنوع في الاستثمارات أو الأنشطة الاقتصادية عبر قطاعات مختلفة. يقيس هذا المؤشر درجة التركيز أو التنوع في توزيع الاستثمارات أو الإنتاج بين مجموعة من القطاعات، ويحسب HHI-Sectors بنفس الطريقة المستخدمة في مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) التقليدي، حيث يتم جمع مربعات حصص القطاعات المختلفة، ويتراوح قيم HHI-Sectors بين 0 و 1، حيث تكون قيمة 0 في حالة التوزيع المتساوي وتزداد القيمة بزيادة التركيز في قطاع أو قطاعات محددة، وتكون صيغة HHI-Sectors تكون عادةً كالتالي:

$$\text{HHI-Sectors} = \sum_{i=1}^n s_i^2 = 1s_i^2 \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

• HHI = هو مؤشر هيرشمان هيرفيندال.

• n = هو عدد القطاعات التي تستثمر بها البنوك

•  $s_i$  = هو الاستثمارات أو الإنتاج الإجمالي

• i = حصة القطاع

## 3. طاقم العمل

تُستخدم نسبة الموظفين كمؤشر لقياس كفاءة البنك، وفقاً لدراسة سابقة (Behr et al., 2007). يُفضل أن تكون هذه النسبة منخفضة، حيث يُتوقع أن تكون لها تأثير سلبي على الربحية. تم استخدام نسبة الموظفين في بحوث متعددة (Behr et al., 2007، Langrin & Roach، 2009، و Estrada et al., 2008). يُقاس هذا المتغير باستخدام الصيغة التالية:

$$(5) \dots \dots \dots \text{Personnel} = \frac{\text{Personnel costs}}{\text{Total assets}}$$

تتألف تكاليف الموظفين من الرواتب والبدلات والمزايا الإضافية للموظفين، بالإضافة إلى المساهمات البنكية في التأمين الاجتماعي، وتكاليف الرعاية الطبية، والتدريب، ونفقات التأمين.

#### 4. نسبة مخاطر التمويلات المتعثرة (Non – performing loan risk ratio)

نسبة مخاطر التمويلات المتعثرة تمثل نسبة التمويلات ذات المخاطر المالية المتزايدة أو التي أصبحت صعبة في التسديد مقارنة بإجمالي محفظة التمويلات لدى البنك أو المؤسسة المالية. يتم حساب هذه النسبة عادة عن طريق تقسيم إجمالي قيمة التمويلات المتعثرة على إجمالي قيمة محفظة التمويلات ، وتكون الصياغة العامة لنسبة مخاطر التمويلات المتعثرة هي:

$$(6) \dots \text{Non – performing loan risk ratio} = \frac{\text{Total value of non-performing loans}}{\text{Total value of loan portfolio}} * 100$$

هذه النسبة تعكس النسبة المئوية للتمويلات التي يُعتبر مستوى مخاطرها عاليًا أو صعبة التسديد في إطار الإجمال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرًا مهمًا في تقييم صحة المحفظة الائتمانية للمؤسسات المالية وفهم مدى تعرضها لمخاطر التمويلات.

#### 2.4 نموذج الدراسة

استخدمت العديد من الدراسات النموذج الاحصائي المستخدم في هذه الدراسة حيث بعض الدراسات ألفت الضوء على دور العوامل الخطرة في بناء نماذجها لمقاييس التنوع في التمويل ، حيث قامت بتحليل تأثير المخاطر على النموذج على سبيل المثال، استخدمت دراسة (Turkmen and Yigit، 2012) وكذلك دراسة (Singh، 2014) النموذج الحالي من التشديد على أهمية التعامل مع المخاطر عند بناء النماذج الاقتصادية، في المقابل. من هذا المنطلق، يبرز أهمية تحليل المخاطر من خلال مرحلتين، الأولى تستبعد عامل الخطر من النموذج، بينما تشمل الثانية هذا العامل لفحص تأثيره. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت عدة دراسات مقياس (Herfindahl-Hirschman Index) مثل دراسة

(Yusnita, 2024) تقدم منظوراً حديثاً في تحليل النماذج مع تضمين المخاطر، في حين أن دراسة (Abdurraheem, Alam, & Nadzri, 2023) تستعرض آثار المخاطر على الأداء المالي بشكل موسع. كذلك، دراسة (Baroroh, 2023) تضيف بعداً آخر بدمج اللوغاريتم كأداة لتحسين دقة التحليل. أما دراسة (Ayusaleha & Laila, 2022)، فقد أظهرت فوائد تضمين هذه العوامل في النماذج المالية لتحسين التنبؤات وعليه، تم تعديل النموذج ليشمل اللوغاريتمات لتحسين دقة النتائج، وتصبح المعادلة الأولى التي تستبعد المخاطر على النحو التالي:

$$(7)..... \ln Return_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln HHI_{it} + \beta_2 \ln HHI_{f_{it}} + \beta_3 \ln cost_{it} + \varepsilon_i$$

وعند إضافة نسبة المخاطر نسبة المخاطر كما تمت اضافته في دراسات كلا من (Behr et al., 2007، Estrada et al.، 2008) تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$(8)..... \ln Return_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln HHI_{it} + \beta_2 \ln HHI_{f_{it}} + \beta_3 \ln cost_{it} + \beta_4 \ln risk_{it} + \varepsilon_i$$

حيث ان:

- $i$ : تعبر عن البنك
- $t$ : الفترة الزمنية بالسنوات
- $\ln Return$ : المتغير التابع الذي تم قياسه بواسطة ROA وهو العائد على الأصول و ROE وهو العائد على حقوق الملكية
- $\ln HHI$ : مؤشر هيرشمانهيرفيندال (HHI) لحصص الشركات وتركيز نوع التمويل
- $\ln HHI_f$ : مؤشر هيرشمانهيرفيندال (HHI) لحجم التمويل من القطاعات الأخرى
- $\ln cost$ : نسبة تكلفة الموظفين
- $\ln Risk$ : نسبة المخاطر حجم القروض
- $\varepsilon$ : مصطلح الخطأ

## 2.5 الطرق الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على أساليب إحصائية متقدمة في تنفيذ التحليل اللازم لتحقيق أهداف هذه الدراسة التي تهدف إلى فهم تأثير تنويع المحفظة على ربحية البنوك الإسلامية. لتحليل نموذج الدراسة، تم استخدام برنامج STATA14.0، حيث تم تطبيق تقنيات الانحدار المتعدد لفحص العلاقات المحتملة بين المتغيرات ذات الصلة. كما تم جمع وتحليل البيانات المترابطة لاختبار وفحص فرضيات الدراسة، وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ اختبارات دقيقة للتحقق من صحة بيانات الدراسة، وتم اعتماد الاختبارات الإحصائية المناسبة للتأكد من جودة وموثوقية البيانات المستخدمة في التحليل، مما يعزز النتائج ويضمن الدقة العلمية للدراسة وكانت هذه الاختبارات هي:

### 2.5.1 الإحصائيات الوصفية

وهي عبارة عن مجموعة من الطرق التي تستخدم لتلخيص ووصف البيانات بطريقة مختصرة وفعالة. تهدف هذه الإحصائيات إلى فهم وتحليل الخصائص الأساسية للمتغيرات دون الحاجة إلى إجراء تحليلات إحصائية معقدة.

### 2.5.2 اختبار شدة التباين (VIF)

يُقاس قوة العلاقة الخطية المتعددة في تحليل الانحدار. يستخدم في تقدير العلاقات بين متغير تابع ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، ويمكن استخدام VIF لتقدير قوة العلاقة بين هذه المتغيرات والتحليل المستقبلي للعلاقة بينهما. يُعتبر VIF مؤشراً إحصائياً يُشير إلى زيادة التباين في معاملات الانحدار نتيجة للتبادل الخطي بين المتغيرات. تعبر صيغة معامل VIF عادةً عن:

$$VIF_i = \frac{1}{1-R_i^2} \dots \dots \dots (9)$$

حيث:

$R^2$  = هو معامل التحديد الخطي في تحليل الانحدار.

هذا المعامل يُظهر درجة تعددية التباين الناتجة عن العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة. قيم VIF العالية تشير إلى وجود تداخل قوي بين المتغيرات، مما يُظهر استفاد الدقة الإحصائية ويشير إلى ضرورة إعادة تقييم نموذج التحليل الانحدار.

### 2.5.3 اختبار الارتباط بين المتغيرات (ارتباط بيرسون)

سيستخدم معاملات الارتباط في الإحصاء لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين تنقسم أنواع الارتباط في الإحصاء لثلاثة أنواع هي (ارتباط طردي- ارتباط عكسي- ارتباط صفري) حيث تستخدم صيغ معامل الارتباط لإيجاد مدى قوة علاقة بين البيانات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين -1 و 1، بحيث:

- إذا كانت قيمة معامل الارتباط 1 فهذا يشير لعلاقة إيجابية قوية يعني أنه لكل زيادة موجبة في متغير واحد
- إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي -1 فهذا يشير لعلاقة سلبية قوية. يعني أنه مقابل كل زيادة موجبة في متغير واحد، هناك انخفاض سلبي لنسبة ثابتة في الآخر
- إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي 0 فهذا يدل على عدم وجود علاقة على الإطلاق يعني أنه لا توجد زيادة إيجابية أو سلبية مقابل كل زيادة، أي أن الاثنان فقط غير مرتبطين.

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{[n\sum x^2 - (\sum x)^2][n\sum y^2 - (\sum y)^2]}} \quad (10) \dots\dots$$

### 2.5.4 نموذج الانحدار التجميعي (MRP) Model Regression Pooled

كما يرى (عامر، 2015) هو أبسط نموذج سلاسل زمنية مقطعية والسبب ان معاملات  $\alpha$  و  $\beta$  لجميع الفترات الزمنية تكون ثابتة، هذا يعني إهمال تأثير الزمن وتكون معادلة نموذج الانحدار التجميعي على الشكل التالي:

$$(11) \dots\dots Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T$$

حيث:  $(\varepsilon_{it}) = 0, EVar(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$

## 2.5.5 اختبار بريوش - باغان (Breusch-Pagan test)

هو أداة إحصائية تُستخدم لتحليل الفروق بين متوسطين لمجموعتين مستقلتين، ويتمثل الهدف من الاختبار في التحقق مما إذا كان هناك فرق إحصائي ذو دلالة بين المتوسطين لهاتين المجموعتين. يشمل الاختبار إعداد فرضيات، مع تحديد مستوى الدلالة المقبول، وجمع البيانات، وحساب إحصائيات الاختبار، ثم اتخاذ القرار بقبول أو رفض الفرضيات بناءً على النتائج. استخدام اختبار بريوش-باغان يعتبر شائعاً في تحليل الفروق بين المجموعات المستقلة، ويساعد في فهم مدى تباين المتوسطين وتحديد ما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية وتكون المعادلة على النحو التالي:

$$t = \frac{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}{\sqrt{\frac{s_1^2}{n_1} + \frac{s_2^2}{n_2}}}$$

(12).....

حيث:

- $T =$  إحصائية الاختبار
- $X_1$  و  $X_2$ : هما المتوسط من كل مجموعة
- $s^1$  و  $s^2 =$  التباين العيني لكل مجموعة
- $n^1$  و  $n^2 =$  هما حجم كل مجموعة

## الفصل الثالث

### تحليل البيانات

#### 3.1 المقدمة

يركز هذا الفصل على فحص العلاقة بين تنوع المحفظة الاستثمارية والربحية في البنوك الإسلامية. يتضمن الفصل عرضاً للإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ويقوم بفحص وجود مشاكل تعدد الخطوط وعدم التجانس في التباين باستخدام اختبار عامل التضخم التباين واختبار بريوش باغان. وفي الختام، يتم استخدام تحليل البيانات المجمع لتقدير نتائج نموذج الانحدار واختبار فرضيات الدراسة، ويقدم الجدول (8) توصيفاً لمتغيرات الدراسة المستخدمة في نموذج الدراسة.

#### جدول (8)

وصف المتغيرات المستخدمة في التحليل

الوصف	المتغير	التعريف	طريقة الحساب
مقاييس الأداء	ROA	العائد على الأصول	= صافي الربح / إجمالي الأصول
	ROE	العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح / حقوق المساهمين الإجمالية
مقاييس التنوع	HHI	التنوع بين أدوات التمويل	$HHI = \sum_{i=1}^n s_i^2$
	HHI_f	التنوع بين القطاعات المختلفة	$HHI = \sum_{i=1}^n s_i^2$
مقاييس كفاءة التكلفة	cost	تكاليف الموظفين على إجمالي الأصول	= تكاليف الموظفين / إجمالي الأصول
مقاييس المخاطرة	Risk	نسبة المخاطرة	= إجمالي قيمة التمويلات المتعثرة / إجمالي قيمة محفظة التمويلات

### 3.2 نتائج الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول (9) الإحصائيات الوصفية الرئيسية لمتغيرات الدراسة لكل بنك مدرج في العينة وهي البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، وبنك الصفا الإسلامي، في حين يوضح الجدول (10) نتائج الإحصائيات الوصفية للبنوك.

#### جدول (9)

نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكل بنك مدرج في العينة

نتائج الإحصاءات الوصفية للبنك الإسلامي الفلسطيني					
Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
0.0079	0.0067	0.000424	0.00685	8	LnROA1
0.136	0.127	0.003021	0.128625	8	LnROE
0.000214	0.000098	4.08E-05	0.000145	8	LnHHI
0.02	0.02	0	0.02	8	lnHHI_f
0.902	0.4275	0.167606	0.672875	8	Lncost
0.128617	0.1267	0.000679	0.127729	8	LnRisk
نتائج الإحصاءات الوصفية للبنك الإسلامي العربي					
Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
0.0156	0.0015	0.004257	0.010288	8	LnROA1
0.202	0.161	0.017155	0.187	8	LnROE
0.000186	0.000012	7.58E-05	0.000135	8	LnHHI
0.02	0.02	0	0.02	8	lnHHI_f
0.821	0.3643	0.160466	0.620538	8	Lncost
0.245386	0.240571	0.001985	0.242773	8	LnRisk
نتائج الإحصاءات الوصفية للمصرف الصفا الإسلامي					
Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
0.27	-1.94	0.870796	-1.315	8	LnROA1
0.14	-0.062	0.064618	-0.015	8	LnROE
0.00002	0.000011	4.00E-06	1.65E-05	8	LnHHI
0.0004	0.0002	9.91E-05	0.000313	8	lnHHI_f
0.996	0.94	0.025881	0.970875	8	Lncost
0.1748	0.140625	0.012967	0.154744	8	LnRisk

أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية للبنك الإسلامي الفلسطيني أن متوسط العائد على الأصول (ROA) بلغ (0.00685)، مما يعكس ربحية جيدة ومستقرة نسبيًا للبنك خلال الفترة المدروسة. العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ متوسطه (0.128625)، مما يشير إلى تحقيق عوائد جيدة على استثمارات المساهمين. أما تكاليف الموظفين مقارنة بإجمالي الأصول فبلغت (0.000145)، وهو مؤشر على كفاءة البنك في إدارة التكاليف التشغيلية. بالنسبة لنسبة المخاطرة، فقد كانت ثابتة عند (0.02)، ما يعكس مستوى منخفضًا من المخاطرة التي يواجهها البنك. التنوع بين أدوات التمويل سجل متوسطًا قدره (0.672875)، مما يشير إلى أن البنك يعتمد على تشكيلة متنوعة من أدوات التمويل. أما التنوع بين القطاعات المختلفة فقد بلغ (0.127729)، ما يدل على تركيز نسبي في استثمارات البنك على قطاعات الأقتصاديات وهي ( الصناعة، الزراعة، الخدمات، التجارة، العقارات والأنشاءات، الأراضي، والتمويلات الاستهلاكية). أما في البنك الإسلامي العربي، فقد كان متوسط العائد على الأصول (ROA) أعلى من البنك الإسلامي الفلسطيني، حيث بلغ (0.010288)، مما يعكس ربحية أعلى وقدرة على تحقيق إيرادات جيدة من أصوله. العائد على حقوق الملكية (ROE) كان أيضًا أعلى بمتوسط (0.187)، مما يشير إلى تحقيق عوائد أكبر للمساهمين. تكاليف الموظفين مقارنة بإجمالي الأصول بلغت (0.000135)، وهي قريبة من تكاليف البنك الإسلامي الفلسطيني، مما يعكس كفاءة مشابهة في إدارة التكاليف. نسبة المخاطرة كانت ثابتة عند (0.02)، مما يدل على استقرار في إدارة المخاطر. التنوع بين أدوات التمويل كان أقل قليلًا بمتوسط (0.620538)، مما يشير إلى اعتماد أكبر على بعض الأدوات المالية مقارنة بالبنك الإسلامي الفلسطيني. التنوع بين القطاعات المختلفة بلغ (0.242773)، مما يعكس تنوعًا أكبر في استثمارات البنك مقارنة بالبنك الإسلامي الفلسطيني.

بالنسبة لمصرف الصفا الإسلامي، أظهرت النتائج أن البنك يعاني من خسائر كبيرة، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول (-1.315) (ROA)، مما يشير إلى ضعف الأداء المالي. كذلك، كان العائد على حقوق الملكية (ROE) سلبًا بمتوسط (-0.015)، مما يعني أن البنك لم يتمكن من تحقيق عوائد إيجابية

للمساهمين خلال الفترة المدروسة. تكاليف الموظفين مقارنة بإجمالي الأصول كانت منخفضة جدًا بمتوسط (1.65) (E-05)، مما قد يعكس حجم عمليات صغير أو تركيزًا كبيرًا على تقليل التكاليف. نسبة المخاطرة كانت منخفضة للغاية عند (0.000313)، مما يشير إلى أن البنك يتجنب المخاطر العالية بشكل عام. التنوع بين أدوات التمويل كان مرتفعًا جدًا بمتوسط (0.970875)، مما يشير إلى اعتماد كبير على أدوات تمويل متنوعة. أما التنوع بين القطاعات المختلفة فقد بلغ (0.154744)، مما يدل على تركيز أقل مقارنة بالبنك الإسلامي العربي ولكنه أعلى من البنك الإسلامي الفلسطيني.

عند المقارنة بين البنوك الثلاثة بناءً على المتغيرات المختلفة، نجد أن البنك الإسلامي العربي يظهر أداءً ماليًا أفضل من حيث العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) مقارنة بالبنك الإسلامي الفلسطيني ومصرف الصفا الإسلامي. في حين يعاني مصرف الصفا الإسلامي من خسائر كبيرة في الأداء المالي، مما يعكس في العائد السلبي على الأصول و حقوق الملكية ، وبالنسبة لتكاليف الموظفين مقارنة بإجمالي الأصول، نجد أن البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي يقدمان كفاءة مشابهة في إدارة التكاليف التشغيلية، بينما يعاني مصرف الصفا الإسلامي من انخفاض كبير في التكاليف، مما قد يكون مؤشرًا على حجم عمليات أصغر أو هيكل إدارية مختلفة. أما فيما يتعلق بالمخاطرة، فنجد أن البنكين الإسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي يتشاركان في مستوى مخاطرة ثابت عند (0.02)، مما يعكس إدارة فعالة للمخاطر. بالمقابل، يحقق مصرف الصفا الإسلامي مستوى مخاطرة منخفضًا جدًا، مما قد يعكس استراتيجية حذرة للغاية في التعامل مع الاستثمارات.

فيما يتعلق بالتنوع بين أدوات التمويل، يظهر مصرف الصفا الإسلامي أعلى تنوع بمتوسط (0.970875)، مما يشير إلى استثمار واسع في أدوات مالية متنوعة، يليه البنك الإسلامي الفلسطيني بمتوسط (0.672875)، ثم البنك الإسلامي العربي بمتوسط (0.620538). هذه النتيجة قد تشير إلى أن مصرف الصفا يسعى لتوزيع المخاطر على نطاق أوسع رغم خسائره، بينما يعتمد البنك الإسلامي

الفلسطيني على تشكيلة متوازنة، في حين يركز البنك الإسلامي العربي على أدوات مالية معينة، وأما بالنسبة للتوزيع بين القطاعات المختلفة، فإن البنك الإسلامي العربي يظهر أعلى تنوع بمتوسط (0.242773)، مما يعكس استثماراً في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. يليه مصرف الصفا الإسلامي بمتوسط (0.154744)، ثم البنك الإسلامي الفلسطيني بمتوسط (0.127729). هذه النتائج قد تشير إلى أن البنك الإسلامي العربي يعتمد استراتيجية توسعية تهدف إلى تقليل المخاطر من خلال تنوع استثماراته عبر قطاعات متعددة، بينما يميل البنك الإسلامي الفلسطيني إلى التركيز أكثر على قطاعات معينة.

وأخيراً ومن خلال التحليل الشامل لأداء البنوك الثلاثة، يمكن القول إن البنك الإسلامي العربي يتمتع بأداء مالي متفوق واستراتيجية تنوع أكبر مقارنة بالبنك الإسلامي الفلسطيني ومصرف الصفا الإسلامي. في المقابل، يعاني مصرف الصفا الإسلامي من ضعف في الأداء المالي رغم اعتماده على تنوع أكبر بين أدوات التمويل. أما البنك الإسلامي الفلسطيني، فيظهر استقراراً جيداً في الأداء ولكنه يعتمد على استراتيجية أقل تنوعاً بين القطاعات.

## جدول (10)

نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
0.443251	-1.31767	0.424374	-0.18078	24	LnROAI
2.044436	1.635404	0.105619	1.760619	24	LnROE
-4.81959	-9.583	1.771151	-6.46333	24	LnHHI
0.558472	-5.80914	1.349879	-1.02756	24	lnHHI_f
-3.84209	-4.6269	0.232413	-4.17121	24	Lncost
0.693147	-4.72847	1.832558	-0.3171	24	LnRisk

- يظهر من التحليل أن هناك فارقاً يُلاحَظ بين القيم المتوسطة للبنوك الثلاثة، حيث كانت القيم المتوسطة لمؤشر العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، واللوغاريتم الطبيعي لمؤشر تركيز القروض (HHI) ، ولوغاريتم الطبيعي المعدل لمؤشر تركيز التمويلات (HHI\_f) ، ولوغاريتم الطبيعي للتكاليف (cost) ، ولوغاريتم الطبيعي للمخاطر (Risk) وتُبلغ قيمة P على التوالي 0.001 و 0.0013 و 0.000 و 0.0134 و 0.000 و 0.000. يُشير ذلك إلى أن قيم P لها دلالة إحصائية كما في الجدول (11) في الملحق (أ).
- نتائج تحليل العائد على الأصول تُظهر قيمة احتمالية (p-value) معنوية بشكل كبير تبلغ 0.001. يُشير ذلك إلى وجود علاقة إحصائية بين المتغير العائد على الأصول. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن المتوسط للعائد على الأصول هو -0.18078، مما يُظهر وجود ميل نحو الخسارة بدلاً من الربح. وعلى صعيد آخر، يُظهر الانحراف المعياري قيمة عالية قدرها 0.424374، مما يُعكس تبايناً كبيراً في العائد على الأصول. هذا يعني أن النتائج تشير إلى تقلبات كبيرة في الأداء المالي. وفيما يتعلق بفاصل الثقة 95% ([Conf. Interval %95]) ، يقدم النطاق من -0.39898 إلى 0.037409، وهو نطاق محتمل للقيمة الحقيقية للمتوسط. في حال عدم تضمين القيمة الصفرية في هذا النطاق، يمكن اعتبار ذلك دليلاً إحصائياً على أن العائد على الأصول يختلف عن الصفر.
- تشير نتائج تحليل العائد على الأسهم إلى أمور مهمة حول هذا المتغير المحدد. قيمة الاحتمالية (p-value) البالغة 0.0013 تظهر أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين المتغير المدروس والعائد على الأسهم. يعني ذلك أن التغير في هذا المتغير قد يؤدي إلى تغيرات إحصائية في العائد على الأسهم. أما متوسط العائد على الأسهم البالغ 1.760311 يشير إلى أن هناك ارتفاعاً معنوياً في العائد. يُظهر الانحراف المعياري (Std. Dev.) البالغ 0.125334 أن البيانات تتمتع بتقلب محدد، مما يشير إلى مدى التباين في القيم. بشكل إضافي، يقدم فاصل الثقة 95% ([Conf. Interval]) نطاقاً محتملاً للقيمة الحقيقية للمتوسط، حيث يتراوح بين 1.69587 و 1.824752.

إذا لم تتضمن القيمة الصفرية في هذا النطاق، يُمكن اعتبار ذلك دليلاً إحصائياً على أن العائد على الأسهم يختلف عن الصفر. بصورة عامة، يُمكن فهم هذه النتائج على أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين المتغير المدروس وعائد الأسهم، وأن الأسهم قد حققت متوسطاً مرتفعاً مع تقلبات محددة.

- نتائج تحليل التنوع بين أدوات التمويل تظهر أهمية هذا المتغير في فهم العوائد المالية. قيمة الاحتمالية الصغيرة جداً (p-value: 0.000) تشير بوضوح إلى أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين التنوع في أدوات التمويل والعائد المالي. أما المتوسط البالغ -5.44059 يشير إلى تأثير قوي وسلبى للتنوع بين أدوات التمويل على العائد. هذا يعني أن زيادة في التنوع تترافق عادةً مع انخفاض في العائد على الاستثمار وبلغ الانحراف المعياري العالي (Std. Dev.: 0.717428) يظهر تبايناً كبيراً في التنوع بين أدوات التمويل، مما يشير إلى التغير الكبير في هذا الجانب. كما أن فاصل الثقة 95% ([Conf. Interval %95]) يوضح أن قيم المتوسط المتوقعة للتنوع تقع بين -5.80946 و -5.07172. عدم تضمين القيمة الصفرية في هذا النطاق يدعم فرضية أن التنوع بين أدوات التمويل يؤثر سلباً على العائد المالي باختصار، النتائج تشير إلى أن التنوع القوي في أدوات التمويل يمكن أن يكون له تأثير كبير وسلبى على العائد المالي.

- تحليل نتائج التنوع بين القطاعات المختلفة يكشف عن تأثير هام وإحصائي معنوي لهذا المتغير على العائد المالي، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (p-value) 0.0134 وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة إحصائية معنوية بين التنوع بين القطاعات المختلفة والعائد المالي. أما المتوسط البالغ -0.84504 يشير إلى انخفاض في العائد عندما يكون هناك تنوع بين القطاعات المختلفة. هذا يمكن أن يكون نتيجة لتفضيل بعض القطاعات على حساب الآخرين أو تأثيرات سلبية محتملة للتنوع وبلغ الانحراف المعياري البالغ 1.044324 يشير إلى وجود تباين كبير في تأثير التنوع بين القطاعات على العائد المالي. هذا يعني أن هناك تقلبات كبيرة يمكن أن تحدث بين النتائج.

بينما كان فاصل الثقة 95% ([Conf. Interval %95]) يقدم نطاقاً من 1.38198 - إلى -0.30809، وهو نطاق يحتمل أن يحتوي على القيمة الحقيقية للمتوسط. عدم تضمين القيمة الصفرية في هذا النطاق يُشير إلى أن التوزيع بين القطاعات المختلفة يؤثر على العائد المالي بشكل إيجابي أو سلبي، وذلك وفقاً للقيم المحتملة في هذا النطاق. وعليه ترى الباحثة أن التوزيع بين القطاعات المختلفة يمكن أن يكون له تأثير معنوي على العائد المالي، مما يشير إلى أهمية اختيار القطاعات بعناية لتحسين الأداء المالي.

- نتائج تحليل تكاليف الموظفين على إجمالي الأصول تظهر أن هناك تأثيراً إحصائياً قوياً ومعنوياً لهذا المتغير على العائد المالي. قيمة الاحتمالية (p-value) الصغيرة جداً (p-value: 0.000) تشير إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين تكاليف الموظفين والعائد على الأصول. أما المتوسط البالغ -4.2005 يظهر تأثيراً كبيراً وسلبياً لتكاليف الموظفين على العائد على الأصول. يعني ذلك أن زيادة في تكاليف الموظفين تترافق عادةً مع انخفاض في العائد. والانحراف المعياري البالغ 0.222188 يظهر قلة في التباين في هذا المتغير، مما يشير إلى استقرار في تكاليف الموظفين. أما فاصل الثقة 95% ([Conf. Interval %95]) يوضح أن قيم المتوسط المتوقعة لتكاليف الموظفين تقع بين -4.31474 و -4.08627. عدم تضمين القيمة الصفرية في هذا النطاق يُظهر أن تكاليف الموظفين تؤثر سلباً على العائد المالي، وباختصار، يشير تحليل هذا المتغير إلى أهمية مراقبة وإدارة تكاليف الموظفين لتحسين العائد المالي وتحقيق أداء مالي أفضل.

- نتائج تحليل نسبة المخاطرة تشير إلى أهمية هذا المتغير في تحديد مدى التأثير على العائد المالي. قيمة الاحتمالية الصغيرة جداً (p-value: 0.000) تشير إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين نسبة المخاطرة والعائد المالي. أما المتوسط البالغ 0.587493 فيشير إلى وجود تأثير إيجابي لنسبة المخاطرة على العائد المالي. يعني ذلك أن زيادة في نسبة المخاطرة قد تترافق بزيادة في العائد. كما أن الانحراف المعياري البالغ 0.435625 يظهر أن هناك تبايناً في مستوى المخاطرة، مما

يشير إلى التغير المتوقع في نسبة المخاطرة، وبلغ فاصل الثقة 95% ([Conf. Interval %95])  
يوضح أن قيم المتوسط المتوقعة لنسبة المخاطرة تتراوح بين 0.363515 و 0.81147. عدم  
تضمنين القيمة الصفرية في هذا النطاق يُشير إلى أن نسبة المخاطرة تؤثر إيجاباً على العائد المالي.  
وباختصار، يظهر تحليل هذا المتغير أن إدارة المخاطر بشكل فعال قد تكون لها تأثير إيجابي على  
العائد المالي، وقد يكون تحديد مستوى مناسب للمخاطرة هو عنصر مهم في تحقيق أداء مالي  
متميز.

### 3.3 نتائج تحليل ارتباط بيرسون

يتضح من الجدول (12) في الملحق (أ) ارتباط بيرسون يوضح قوة واتجاه العلاقات بين مختلف  
المتغيرات ويمكن تفسير هذه النتائج بالشكل التالي:

#### أولاً: العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

بلغت قيمة ارتباط بيرسون للعائد على حقوق الملكية 0.5991 وهو ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية  
بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. توضح هذه النتيجة أن زيادة في العائد على  
الأصول يمكن أن تترافق بزيادة في العائد على حقوق الملكية، حيث إن تفسير هذه العلاقة يمكن أن  
يكون مرتبطاً بكفاءة إدارة الأصول واستخدامها بشكل فعال لتحقيق عوائد على حقوق الملكية. عندما  
يتحسن العائد على الأصول، يمكن أن يترجم ذلك إلى مزيد من الربحية للمساهمين، مما يؤدي إلى زيادة  
في العائد على حقوق الملكية، ومن المهم أن يدرك المستثمرون والقادة التنفيذيون أهمية متابعة هذه  
العلاقة وضمان استمرار تحقيق العوائد الإيجابية على الأصول و حقوق الملكية. يُشجع عليهم تحليل  
العوامل التي قد تؤثر على الأداء المالي للبنك واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على هذا الفهم.

### ثانياً: التنوع بين أدوات التمويل (Financial Diversification)

نتائج التحليل تُظهر أن هناك علاقة إيجابية بين التنوع بين أدوات التمويل والعائد على الأصول. قيمة  $0.525$  تظهر قوة هذه العلاقة، حيث يُعتبر الارتفاع في قيمة هذا المتغير مؤشراً إيجابياً على العائد على الأصول. بمعنى آخر، يزيد التنوع الجيد بين أدوات التمويل عادةً من فرص تحسين العائد الإجمالي للأصول، ومن المثير للاهتمام أيضاً أن هناك علاقة سلبية تظهر بين التنوع بين أدوات التمويل والعائد على حقوق الملكية، مع قيمة  $-0.268$ . هذا يشير إلى أن زيادة في التنوع قد ترافق بانخفاض في العائد على حقوق الملكية. وتفسر الباحثة ذلك في أن التنوع الذي يُعتبر إيجابياً للعائد على الأصول قد يؤثر بشكل سلبي على العائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى تحديات في تحقيق توازن مثلى بين هاتين العوائد. هذه النتائج تُظهر أهمية تحليل العلاقات بين مختلف المتغيرات المالية لتحديد كيفية تأثير التنوع بين أدوات التمويل على العوائد الاقتصادية الكلية للمؤسسة، مع النظر في التوازن المطلوب بين مختلف أهداف الاستثمار والعائد المطلوب.

### ثالثاً: التنوع بين القطاعات المختلفة (Sector Diversification)

نتائج التحليل تُظهر أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين التنوع بين القطاعات المختلفة والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. القيمة الإيجابية ( $0.3381$ ) تُشير إلى قوة واتجاه هذا الارتباط، حيث أنه عندما يكون هناك تنوع فعال بين مختلف القطاعات، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على العائد على الأصول، وهذا يعني أن توزيع استثمارات المؤسسة عبر قطاعات متعددة يُمكن أن يقلل من المخاطر المتعلقة بتقلبات أداء السوق في قطاع واحد. ببساطة، يُظهر هذا التنوع أن الاستفادة من الأداء القوي في قطاع واحد يمكن أن يُعزز من العائد على الأصول، إلى جانب ذلك، الارتباط الإيجابي مع العائد على حقوق الملكية يُشير إلى أن التنوع بين القطاعات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أيضاً على العائد على حقوق الملكية، ويعكس ذلك قدرة البنوك على استغلال الفرص والتحسينات في مختلف القطاعات،

مما يساهم في تعزيز العائد العام للمستثمرين، مما يُظهر أهمية استراتيجية التنويع بين القطاعات لتحقيق استقرار وأداء قوي على مستوى الأصول و حقوق الملكية.

#### رابعاً: تكاليف الموظفين على إجمالي الأصول (Employee Costs to Total Assets)

نتائج التحليل تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين تكاليف الموظفين على إجمالي الأصول والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، حيث تبلغ القيمة الإيجابية 0.4332، مما يشير إلى قوة واتجاه هذا الارتباط وتفسر الباحثة هذه النتائج انه يمكن أن يكون ذلك متعلقاً بالاستثمار في موارد العمل على سبيل المثال، قد يكون تدريب الموظفين وتوظيف المواهب عوامل تسهم في تحسين الإنتاجية والكفاءة. بالتالي، يمكن أن يكون لزيادة تكاليف الموظفين تأثيراً إيجابياً على العائد على الأصول و حقوق الملكية ، ومن المهم أن يأخذ القادة الإداريون هذه النتائج بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد البشرية وتحديد تكاليف الموظفين، وقد يساعد تحليل العلاقة بين تكاليف الموظفين والعائد المالي الكلي على توجيه الاستراتيجيات لتحقيق توازن مثلى بين الاستثمار في الموارد البشرية وتحقيق العوائد المرجوة.

#### خامساً: نسبة المخاطرة على التمويلات (Risk Ratio on Financing)

نسبة المخاطرة على التمويلات (Risk Ratio on Financing) بقيمة 0.6904 تظهر تأثيراً إيجابياً على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، وهذا يعني أن زيادة نسبة المخاطرة على التمويلات قد ترتبط بزيادة في العائد على الأصول و حقوق الملكية ، وتفسر الباحثة هذه العلاقة على أنها يمكن أن يكون متعلقاً بتوازن النشاط المصرفي واستراتيجية إدارة المخاطر. في بعض الأحيان، يمكن أن يكون تحمل مخاطر أعلى على التمويلات مصحوباً بعوائد أعلى، وربما يقوم المصرف بتحمل المخاطر لتحفيز التمويلات وتشجيع نشاط التمويل، الذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول و حقوق الملكية ، ومع ذلك، يجب أن يتم التفكير في هذه العلاقة بعناية، حيث يجب تحقيق

توازن بين تحمل المخاطر وتحقيق عوائد مستدامة. من المهم أن يتخذ المصرف قراراته بناءً على تقييم دقيق للمخاطر وتحليل شامل لتأثيرها على الأداء المالي الشامل للمؤسسة.

#### 3.4 نتائج عامل تضخم التباين (VIF)

تظهر مشكلة تعدد الخطوط عندما تكون المتغيرات المستقلة للدراسة مترابطة بشكل كبير، مما يجعل من الصعب تحديد تأثير كل متغير على النتائج بشكل منفصل. لفحص وتحديد مدى وجود مشكلة تعدد الخطوط، يتم استخدام اختبار عامل تضخم التباين (VIF) كمؤشر يُستخدم لتقدير مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويهدف اختبار VIF إلى تقدير مدى ارتباط كل متغير مستقل مع المتغيرات الأخرى، وذلك عبر حساب نسبة تضاعف التباين لكل متغير. إذا كانت هذه النسبة عالية، فإن هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرات، مما يشير إلى وجود مشكلة تعدد الخطوط (Gujarati, 2003)، وباستخدام اختبار VIF، يمكن للباحث تحديد مدى الاعتماد المتبادل بين المتغيرات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي تأثير تعدد الخطوط، سواء عن طريق إعادة صياغة النموذج الإحصائي أو استبعاد بعض المتغيرات المرتبطة بشكل كبير.

يوضح الجدول (13) في الملحق (أ) نتائج اختبار عامل تضخم التباين، حيث تكون جميع أرقام VIF أقل من 10 ما عدا العائد على الأصول في النموذج الأول والذي أشار إلى وجود المخاطر مما أشار إلى وجود مشكلة في المتغيرات المستقلة ولكن تم حل هذه المشكلة عند إزالة متغير نسبة المخاطرة على القروض، وبالتالي أصبحت النتائج جيدة لمشكلة تعدد الخطوط بين المتغيرات المستقلة للدراسة (غوجاراتي، 2003). نتائج عامل التسامح (VIF/1) أعلى من 10% مما يشير إلى عدم وجود مشكلة متعددة الخطوط بين المتغيرات المستقلة، وكان متوسط قيم VIF للنموذج الثاني 1.23 وللنموذج الثالث 3.53 وللنموذج الرابع 1.16 على التوالي، حيث تكون هذه الأرقام أقل من 10، مما يشير إلى عدم وجود خطوط متعددة.

### 3.5 نتائج اختبار Breusch-Pagan

يستخدم اختبار Breusch-Pagan لمعرفة ما إذا كان التباين المقدر للبقايا (مصطلح الخطأ) متجانساً أم لا. توجد مشكلة عدم التجانس، عندما يتم رفض الفرضية الصفرية (تباين البقايا متجانس). أدى اختبار Breusch-Pagan إلى أن  $\chi^2$  غير مهم إحصائياً، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي فإن تباين البقايا متجانس، وستكون مشكلة عدم التجانس غائبة (Breusch & Pagan, 1979). يوضح الجدول (14) في الملحق (أ) نتائج اختبار Breusch-Pagan.

### 3.6 نتائج التقدير

يستخدم اختبار Breusch-Pagan Lagrangian Multiplier (LM) لمعرفة ما إذا كان سيتم استخدام تحليل بيانات الفريق أو تحليل البيانات المجمعة في الانحدار. يوضح الجدول (15) في الملحق (أ) نتائج اختبار LM، حيث  $\chi^2$  غير مهم إحصائياً في النماذج الأربعة للدراسة، وبالتالي فإن استخدام تحليل البيانات المجمعة في هذه الدراسة سيكون أفضل وأكثر ملاءمة (Breusch & Pagan 1979).

### 3.6.1 تقدير نموذج معادلة ROA

يوضح الجدول (16) في الملحق (أ) نتائج تقدير ROA كمتغير تابع، قبل وبعد إضافة عامل الخطر إلى النموذج.

### النموذج (1) مع المخاطر

فيما يتعلق بالنموذج 1، تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 60.9% من التباين في ROA للبنوك الإسلامية الممتلئة في عينة الدراسة ( $R^2$  المعدل = 60.9%). فيما يتعلق بنسبة F، بلغت 4.67 وهي ذات دلالة إحصائية بنسبة 1%، أن تلك النتائج تُشير إلى أن العوامل المُدرجة في النموذج تلعب دوراً هاماً وفعالاً في شرح وفهم جزء كبير من التغيرات في معدل عائد الأصول للبنوك الإسلامية في هذه الدراسة.

تشير النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التنوع بين أدوات التمويل (المقاس باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال) ومعدل عائد الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية. حيث بلغ مستوى الدلالة (0.798) وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل من وجهة نظر الباحثة، قد تفسر النتيجة التي تشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تنوع التمويل وعائد الأصول في البنوك الإسلامية بعدد من العوامل. أولاً، قد يكون تنوع التمويل غير كافٍ لتحقيق تحسينات ملحوظة في عوائد الأصول، حيث قد تكون هناك حدود لتأثير التنوع على الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للعوامل الأخرى مثل إدارة المخاطر الفعالة، جودة الأصول، واستراتيجيات الاستثمار دور أكبر في تحديد الأداء المالي للبنوك، مما يقلل من أهمية تأثير تنوع التمويل. كما يمكن أن يكون هناك اختلاف في تأثيرات تنوع التمويل حسب نوعه وكيفية تطبيقه، مما يفسر عدم وجود تأثير عام ملحوظ. علاوة على ذلك، قد تؤثر البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك على نتائج التنوع، حيث يمكن أن تكون العوامل الاقتصادية أو السوقية أكثر تأثيراً من تنوع التمويل. وتتفق النتيجة مع عدة دراسات (Lestari (2020) و Boadi (2018) و Ayusaleha & Laila (2022) تدعم هذه الفكرة، حيث تشير إلى أن تنوع مصادر التمويل قد لا يكون له تأثير إيجابي بل على العكس يكون له تأثير سلبي على الربحية وترى الباحثة أن أسلوب التنوع والتي قامت الباحثة بقياسه من خلال مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لا يحقق الربحية للبنوك بحكم عدة عوامل مثل الوضع المالي الصعب الذي تعيشه الدولة الفلسطينية من تبعات الحرب مما يجعل خيارات التنوع لتحقيق الربحية أمر شبه صعب بالنسبة لسوق صغير مثل سوق البنوك الإسلامية. ومع ذلك، تتناقض هذه النتيجة مع دراسات أخرى مثل دراسة (التونسي، 2016) و (خالد، 2016) التي وجدت تأثيراً معنوياً للتنوع الاستثماري على العائد على الأصول. هذا التباين يبرز الحاجة لمزيد من الدراسات لفحص كيفية تأثير تنوع التمويل بشكل دقيق على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، بما في ذلك النظر في أنواع محددة من التمويل وأثرها الفعلي.

تشير نتائج هذه الفرضية إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل للقطاعات الأخرى (المقاس باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال المعدل للقطاعات الأخرى) ومعدل عائد الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة (0.065) وهو مقبول عند مستوى 10 % وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ، من وجهة نظر الباحثة، تشير النتائج إلى أن تنوع التمويل الموجه للقطاعات المختلفة له تأثير ملموس على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وتحديدًا على عائد الأصول. هذا يعني أن البنوك التي توزع استثماراتها بشكل أوسع عبر قطاعات متعددة قد تتمتع بأداء مالي أفضل. وتبرز هذه النتيجة أهمية إدارة المحفظة التمويلية بشكل استراتيجي، حيث أن التنوع يمكن أن يعزز من قدرة البنك على تحقيق عوائد أعلى وتقليل المخاطر المرتبطة بالتركيز على قطاع واحد فقط. بناءً على ذلك، يمكن القول أن التنوع يعد عنصرًا مهمًا في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية. وتشابهت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة التي أظهرت نتائج مماثلة مثل Widarjono & Sidiq (2022) التي وجدت أن تركيز التمويل القطاعي يزيد من ربحية البنوك الإسلامية، مما يشير إلى أن التركيز في قطاعات معينة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي. كما أن دراسة Prastiwi & Anik (2021) أشارت إلى تأثير إيجابي لتنوع التمويل بناءً على القطاعات الاقتصادية على ربحية البنوك الإسلامية، وهو ما يتناقض مع النتيجة الحالية التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين التنوع القطاعي ومعدل عائد الأصول (ROA). فيما اختلفت هذه النتيجة مع ، دراسة Lestari (2020) وجدت أن تأثير تنوع القطاعات الاقتصادية لم يكن مهمًا بالرغم من أنه كان إيجابيًا، بينما كان تأثير تنوع العقود سلبيًا، مما يشير إلى أن التركيز في قطاعات محددة قد لا يكون له تأثير كبير على العائد على الأصول. كذلك، دراسة Baroroh (2023) لاحظت تأثيرًا إيجابيًا للتنوع القطاعي على المخاطر ولكنه لم يكن مؤثرًا بشكل كبير على الربحية، مما قد يفسر بعض جوانب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز القطاعات الأخرى و العائد على الأصول (ROA).

أما بشأن تكاليف الموظفين (Icost) فتظهر النتائج عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين نسبة تكاليف الموظفين ومعدل عائد الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.514) وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل، وهذا يعني أن التغيرات في تكاليف الموظفين لا تؤثر بشكل كبير على العائد المالي للبنوك من خلال العائد على الأصول. قد يكون ذلك دليلاً على أن تكاليف الموظفين، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، لا تلعب دوراً مهماً في تحديد مدى فعالية البنوك الإسلامية في تحقيق عوائد مالية، وتشابهت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة التي أظهرت نتائج مماثلة. على سبيل المثال، دراسة Yusnita (2024) وجدت أن تأثير تكاليف الموظفين على الأداء المالي كان غير معنوي، مما يتماشى مع النتائج التي تفيد بعدم وجود علاقة دالة بين تكاليف الموظفين و(ROA). كما أن دراسة Rahmawati & Mardanugraha (2023) لم تجد تأثيراً كبيراً لتكاليف الموظفين على الربحية، وهو ما يعزز هذه النتيجة. في المقابل، تختلف هذه النتيجة عن دراسات أخرى مثل دراسة Boadi (2018) أشارت إلى أن تحسين كفاءة الموظفين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على ربحية البنوك، مما يتناقض مع النتيجة التي توضح عدم وجود علاقة معنوية بين تكاليف الموظفين و(ROA).

توضح نتيجة نسبة المخاطر (المقاسة بنسب المخاطر على التمويلات) أنه توجد أثر ذو دلالة إحصائية بين هذه النسبة العائد على الأصول أي الربحية في البنوك الإسلامية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.017) وهو مقبول عند مستوى 1 % وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل يشير ذلك إلى أن المخاطر المرتبطة بالتمويل يعني ذلك أن المخاطر المرتبطة بالتمويل تؤثر بشكل ملحوظ على ربحية البنوك الإسلامية، مما يدل على أهمية إدارة المخاطر كعنصر أساسي لتحسين الأداء المالي لهذه المؤسسات. لذا، ينبغي على البنوك الإسلامية تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر لضمان تحقيق مستويات أعلى من الربحية. يشمل ذلك تطوير آليات فعالة لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالقروض، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الثقة لدى العملاء والمستثمرين. وتشابهت هذه النتيجة مع

دراسات أخرى مثل Abdurraheem, Alam, & Nadzri (2023) التي أكدت وجود علاقة طوييلة الأمد بين تركيز التمويل ومخاطر الائتمان، فإن هذا يعزز من أهمية فهم كيفية تأثير مخاطر التمويل على ربحية البنوك الإسلامية. فقد أظهرت نتيجة الدراسة أن زيادة تركيز التمويل يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مخاطر الائتمان، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المالي فيما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة كل من Yusnita (2024) ودراسة Baroroh (2023) التي وجدت أن المخاطر على التمويلات لم يكن لها تأثير كبير على الأداء المالي. هذه الدراسات تتوافق مع النتائج التي تشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة المخاطر والربحية، حيث أظهرت أيضاً تأثيراً غير معنوي لمخاطر التمويل على الربحية في البنوك الإسلامية .

## النموذج (2) بدون المخاطرة

فيما يتعلق بالنموذج 2، تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 60.9% من التباين في ROA للبنوك الإسلامية الممثلة في عينة الدراسة (R2 المعدل = 60.9%). فيما يتعلق بنسبة F، بلغت 6.76، وهي ذات دلالة إحصائية بنسبة 1%، أن تلك النتائج تُشير إلى أن العوامل المُدرجة في النموذج تلعب دوراً هاماً وفعالاً في شرح وفهم جزء كبير من التغيرات في معدل عائد الأصول للبنوك الإسلامية في هذه الدراسة.

تحمل النتائج المقدمة في التحليل دلالة قوية وإيجابية على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التنوع بين أدوات التمويل (بدون مخاطرة) ومعدل عائد الأصول (ROA) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.049) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 5%، مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي ملحوظ بين تمويل بأدوات التنوع (الذي لا يتضمن مخاطرة) و معدل عائد الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية. من وجهة نظر الباحثة، تشير هذه النتائج إلى أن التنوع بين أدوات التمويل التي لا تتضمن منخفضة المخاطر له تأثير إيجابي وملحوظ على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وبالتحديد على

معدل عائد الأصول (ROA)، وهذا يعني أن البنوك التي تعتمد على أدوات تمويلية منخفضة المخاطر تكون قادرة على تحسين أدائها المالي بشكل ملحوظ. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يعكس أن استخدام أدوات تنويع خالية من منخفضة المخاطر يساهم في تعزيز العائدات دون تحميل البنك مخاطر إضافية، مما يعزز من استقرار البنك ويزيد من كفاءته في إدارة موارده المالية. هذه النتيجة تبرز أهمية تبني استراتيجيات تمويلية آمنة لتحقيق أداء مالي أفضل في البنوك الإسلامية، وتدعم هذه النتائج بعض الدراسات السابقة التي أظهرت تأثيرًا إيجابيًا مشابهًا. على سبيل المثال، دراسة Baroroh (2023) وجدت أن تنويع التمويل بناءً على القطاعات الاقتصادية يزيد من الربحية في البنوك الإسلامية، مما يشير إلى تأثير إيجابي للتنوع في التمويل على الأداء المالي. كذلك Prastiwi & Anik (2021) أشارا إلى تأثير إيجابي لتنوع التمويل بناءً على القطاعات الاقتصادية على ربحية البنوك الإسلامية، بينما دراسة Yusnita (2024) لاحظت تأثيرًا إيجابيًا ولكنه غير مهم عند دمج التنوع المالي والأداء المالي.

تشير النتائج التي حصلنا عليها في التحليل إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى التمويل للقطاعات المختلفة وبدون المخاطرة ( $lhhi\_f$ ) ومعدل عائد الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.551) وبالتالي نقبل الفرض الصفرية ونرفض الفرض البديل حيث بلغ مستوى الدلالة 0.924. هذا المستوى من الدلالة لا يعتبر إحصائيًا معنويًا، هذا يعني أن التمويل الموجه نحو قطاعات خالية من المخاطرة لم يكن له تأثير واضح على أداء البنوك الإسلامية من حيث تحقيق عائد على الأصول. من وجهة نظر الباحثة، يمكن تفسير ذلك بأن الاستثمار في أدوات أو قطاعات بدون مخاطر قد لا يكون كافيًا لتحسين العوائد المالية بشكل كبير، حيث قد تحتاج البنوك إلى مزيد من التنوع أو المخاطرة المدروسة لتحقيق نمو مالي أفضل، وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة التي لم تجد تأثيرًا ذو دلالة إحصائية مشابهًا. على سبيل المثال، Alam & Abdurraheem & Nadzri (2023) وجدت علاقة طويلة الأمد بين تركيز تمويل البنوك ومخاطر الائتمان، لكن لم يتم تحديد تأثير

واضح على ربحية البنوك. بالمثل، Mardanugraha & Rahmawati (2023) أشارا إلى تأثيرات سلبية على الربحية من تنويع الدخل، ولكن دون وجود علاقة واضحة مع المخاطرة، ومع ذلك، تتناقض هذه النتائج مع بعض الدراسات الأخرى التي وجدت تأثيراً ملحوظاً. على سبيل المثال، Baroroh (2023) لاحظت تأثيراً إيجابياً لتنويع التمويل بناءً على القطاعات الاقتصادية على الربحية، مما قد يشير إلى وجود تأثيرات متباينة بين تنوع القطاعات والمخاطرة.

هذا وتظهر النتائج التي تم تحليلها وتقديمها أنه يوجد أثر قوي وإيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الموظفين ومعدل عائد الأصول (ROA) حيث بلغ مستوى الدلالة (0.143) وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل وبالتالي يتبين لنا انه ومن هذه النتيجة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموظفين و(ROA) يشير إلى أن نسبة الموظفين في البنوك الإسلامية قد لا تؤدي إلى تحسين معدل عائد الأصول، ووبناءً على هذه النتيجة، يتضح أن نسبة الموظفين في البنوك الإسلامية لا تساهم بشكل ملموس في تحسين معدل عائد الأصول، مما قد يشير إلى أن العوامل الأخرى، مثل كفاءة إدارة العمليات أو استراتيجيات الاستثمار، تلعب دوراً أكبر في تحديد الأداء المالي للبنوك. إضافةً إلى ذلك، قد يُعزى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إلى أن البنوك الإسلامية قد تعاني من تحديات في تحقيق أداء مالي قوي رغم زيادة عدد الموظفين، وهو ما يُبرز أهمية التركيز على تحسين جودة وكفاءة القوى العاملة بدلاً من مجرد زيادة العدد.

وانتقلت هذه النتيجة مع عدد من الدراسات من ابرزها Yusnita (2024) أن تحسين فعالية الموظفين له تأثير إيجابي ولكنه غير معنوي على الأداء المالي، مما يعزز من أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وكذلك دراسة Lestari (2020) والتي وجدت تأثير إيجابي غير معنوي لتنوع الموارد البشرية على ربحية البنوك الإسلامية، مما يبرز كيف يمكن أن تسهم جودة وكفاءة الموظفين في تحسين العائدات. وبالتالي، ينبغي على البنوك التركيز على تحسين كفاءة القوى العاملة بدلاً من مجرد زيادة العدد لتحقيق نتائج مالية أفضل.

### 3.6.2 تقدير نموذج معادلة العائد على حقوق الملكية (ROE)

يوضح الجدول (17) في الملحق (أ) نتائج تقدير العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، قبل وبعد إضافة عامل الخطر إلى النموذج:

#### النموذج (3) مع مخاطر

فيما يتعلق بالنموذج 3، تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 58.96% من التباين في العائد على العائد على البنوك الإسلامية الممثلة في عينة الدراسة (معدل  $R^2 = 58.96\%$ ). فيما يتعلق بنسبة F عند 0.876، ولم تكن ذات دلالة إحصائية.

تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التنوع في أدوات التمويل (lghi) وعائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية. حيث بلغ مستوى الدلالة (0.048) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 5%. تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنوع في أدوات التمويل للشركات (LHHI) وعائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية، ومن وجهة نظر الباحثة يُعزى هذا التأثير إلى أن تنوع أدوات التمويل يمكن أن يعزز من قدرة البنوك على تحقيق عوائد أفضل، حيث أن التنوع يساهم في توزيع المخاطر ويزيد من فرص الاستثمار، وتعتقد الباحثة أن هذه النتائج تعكس أهمية تبني استراتيجيات تمويلية متوازنة تأخذ في الاعتبار تنوع أدوات التمويل. فعندما تركز البنوك الإسلامية على أنواع مختلفة من التمويل، فإنها تستطيع تحسين أداءها المالي وتعزيز عوائدها، مما يساهم في تلبية توقعات المساهمين، وعلاوة على ذلك، قد تشير النتائج إلى أن التركيز على التمويل المستدام والملتزم بالشريعة الإسلامية يلعب دوراً في جذب الاستثمارات وزيادة ثقة المساهمين، مما يعزز من أداء البنوك في السوق. لذا، ينبغي على البنوك الإسلامية النظر في استراتيجيات التنوع بعناية لتحقيق نتائج مالية إيجابية.

وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات التي أظهرت نتائج مشابهة. على سبيل المثال، Ayusaleha & Laila (2022) وجدت تأثيراً سلبياً للتنوع ومخاطر التمويل على ربحية البنوك التجارية الشريعة، مما

قد يشير إلى أن تركيز التمويل لا يساهم بشكل كبير في تحسين (ROE). في المقابل، قد تتناقض هذه النتائج مع بعض الدراسات التي أظهرت تأثيراً معنوياً لتركيز التمويل على (ROE). على سبيل المثال، Widarjono & Sidiq (2022) أظهر أن التركيز على التمويل في قطاعات معينة يمكن أن يعزز ربحية البنوك، ما قد يعني أن هناك علاقة إيجابية محتملة بين التركيز على التمويل و (ROE) في بعض السياقات.

توضح النتائج أنه توجد أثر ذو دلالة إحصائية سلبية بين تمويل القطاعات الأخرى (lhhi\_f) وعائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية. حيث بلغ مستوى الدلالة (0.008) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 1%، هذا يعني أن تنوع المحفظة بين القطاعات الصناعية المختلفة، مثل الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة العامة والبناء والخدمات، يظهر أنه يؤثر بشكل قابل للقياس على عائد حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية، وتشير الباحثة إلى أن زيادة تركيز البنوك في قطاعات معينة، مثل الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة العامة والبناء والخدمات، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في عائد حقوق المساهمين. قد يعود ذلك إلى أن البنوك التي تركز بشكل مفرط على قطاعات محددة قد تواجه مخاطر أكبر، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق عوائد مستقرة للمساهمين. في حالة حدوث تقلبات أو تراجع في أداء هذه القطاعات، فإنها قد تؤدي إلى تآكل الأرباح والعوائد، وتشدد الباحثة على أهمية تنوع المحفظة الاستثمارية للبنوك الإسلامية، حيث يمكن أن يساعد ذلك في تقليل المخاطر وتعزيز العوائد. إن التنوع في الاستثمارات عبر القطاعات المختلفة يمكن أن يوفر حماية ضد تقلبات السوق، وبالتالي يساهم في تحقيق نتائج مالية إيجابية.

أظهرت الدراسات المتعلقة بأثر تركيز القطاعات على عائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية نتائج متباينة. من بين الدراسات التي اتفقت مع النتيجة التي تشير إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية، نجد دراسة Baroroh (2023) التي أكدت أن تنوع التمويل بين القطاعات الاقتصادية يؤثر إيجابياً على الربحية، مما يعكس أهمية عدم التركيز على قطاع واحد. أيضاً، دراسة Ayusaleha

Laila & (2022) أظهرت أن التنويع وخصائص البنوك لهما تأثير كبير على ربحية البنوك، مما يشير إلى أن التركيز قد يؤدي إلى تأثير سلبي على الأداء. من ناحية أخرى، نجد دراسات تختلف في نتائجها؛ مثل دراسة Abdurraheem et al. (2023) التي أشارت إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين تركيز التمويل ومخاطر الائتمان، دون أن تتوصل إلى تأثير سلبي مباشر على عائد حقوق المساهمين. كذلك، دراسة Yusnita (2024) وجدت تأثيراً إيجابياً غير مهم لتنويع التمويل على مخاطر الائتمان، ولم تشير إلى وجود أثر سلبي لتركيز القطاعات. هذه النتائج تشير إلى تعقيد العلاقة بين تنويع المحفظة وعوائد البنوك الإسلامية، مما يتطلب المزيد من البحث لفهمها بشكل أعمق.

تفيد نتائج الدراسة بأن متغير التحكم (نسبة الموظفين) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مع العائد على الأسهم (ROE) في البنوك الإسلامية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.877) وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل ويعني ذلك أن الزيادة أو النقص في نسبة الموظفين ليس له تأثير ملحوظ على عائد حقوق المساهمين (ROE). بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الصفرية (عدم وجود تأثير كبير) ورفض الفرضية البديلة، ويمكن أن تعزى الباحثة هذه النتيجة إلى عدة عوامل، بما في ذلك أن تأثير نسبة الموظفين على عائد حقوق المساهمين قد يكون معقداً ومتأثراً بعوامل أخرى قد تؤثر على هذه العلاقة بطرق غير مباشرة. هذه العبارة تشير إلى أن تأثير نسبة الموظفين على عائد حقوق المساهمين قد يكون أمراً معقداً ويمكن أن يتأثر بعوامل أخرى بشكل غير مباشر. بمعنى آخر، قد تكون هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في تأثير هذه العلاقة، وليس فقط عدد الموظفين. هذه العوامل الإضافية قد تكون متنوعة وقد تشمل متغيرات مثل سياسات الإدارة، تكنولوجيا المعلومات، أو ظروف السوق، وهذه النتيجة مدعومة بالدراسات السابقة التي استكشفت تأثير نسبة الموظفين على أداء البنوك. على سبيل المثال، Hayden, Porath, & Westernhagen (2007) والتي وجدت أن التركيز في محفظة التمويل قد يحسن العوائد في ظل ظروف معينة، ولكن لم تبحث بشكل محدد تأثير نسبة الموظفين على (ROE) كما أن Acharya, Saunders, & Hasan (2002) وجدت تأثيرات متباينة للتنوع على

عوائد البنوك، دون تقديم تفاصيل دقيقة عن العلاقة بين نسبة الموظفين و ROE. اما Widarjono & Sidiq (2022)، فقد أشاروا إلى أن التركيز في تمويل القطاع يمكن أن يؤثر على ربحية البنوك الإسلامية، ولكن لم يكن هناك تركيز على نسبة الموظفين وتأثيرها المباشر على (ROE) من جهة أخرى، Boadi (2018) أظهرت أن تنوع مصادر الدخل لا يؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك، ما قد يشير إلى أن عوامل أخرى مثل نسبة الموظفين قد تكون أقل تأثيراً على (ROE) مقارنةً بعوامل أخرى مثل تنوع مصادر الدخل أو التركيز على أنواع معينة من التمويل.

أخيراً، إذا كشفت الدراسة عن وجود أثر ذات دلالة إحصائية بين المخاطر وعائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.001) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 1%، فإن هذا يعني أن التغيرات في مستوى المخاطر تؤثر بشكل ملحوظ على عائد حقوق المساهمين وعليه ترى الباحثة أن التغيرات في مستوى المخاطر تؤثر بشكل ملموس على العوائد التي يحصل عليها المساهمون، وقد تعود هذه العلاقة إلى عدة عوامل، مثل كيفية إدارة المخاطر من قبل البنوك الإسلامية ومدى استجابتها للتقلبات الاقتصادية أو التغيرات في الأسواق المالية. فعندما ترتفع مستويات المخاطر، قد تؤثر على قدرة البنك على تحقيق عوائد مرتفعة، أو قد تعكس انطباعات المستثمرين عن استدامة البنك ومرونته المالية، كما إن فهم هذه العلاقة يعد ضرورياً للبنوك الإسلامية، حيث يمكن أن يساعدها في تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وتعزيز الأداء المالي. يتعين على هذه البنوك أن تأخذ في اعتبارها كيفية تأثير استراتيجياتها للمخاطر على ربحية حقوق المساهمين، مما يعكس أهمية تحسين إدارة المخاطر لتحقيق نتائج مالية إيجابية.

هذه النتائج تتماشى مع دراسات سابقة، مثل دراسة خلف (2023) التي أكدت أن إدارة المخاطر تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركات المدرجة، حيث تسهم الجهود المستمرة في المتابعة والمراقبة، ووجود هياكل تنظيمية متخصصة لإدارة المخاطر، في تحسين الأداء المالي وتعزيز نجاح الشركات. وهذه الفجوة في النتائج تسلط الضوء على أهمية فحص العوامل المختلفة التي تؤثر في هذا السياق، مما

يتطلب مزيداً من البحث لفهم الديناميكيات بشكل أدق، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة Yusnita (2024) وجدت تأثيراً غير معنوي للتنويع المالي والأداء المالي على مخاطر الائتمان، مما يشير إلى أن المخاطر المالية قد لا تكون لها تأثير كبير على الأداء المالي في بعض الحالات.

#### النموذج (4) بدون المخاطر

فيما يتعلق بالنموذج 4، تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 10.24% من التباين في العائد على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية المشمولة في عينة الدراسة ( $R^2$  المعدل = 10.24%). بالنسبة لقيمة F، فقد بلغت 0.76، وهي غير ذات دلالة إحصائية.

كانت نتائج التقدير تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التنويع في أدوات التمويل (Ihhi) وعائد حقوق المساهمين (ROE)، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.002) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 1%. فإن هذا يعني أن تنويع المحفظة بين أدوات التمويل المختلفة من وجهة نظر الباحثة، تعكس هذه النتيجة أهمية استراتيجيات التنويع في تعزيز الأداء المالي للبنوك الإسلامية. إن تنويع أدوات التمويل يساعد على توزيع المخاطر وتحقيق عوائد أعلى، مما يساهم في تحسين العائدات المالية للمساهمين. يُظهر هذا أيضاً أن البنوك التي تعتمد استراتيجيات تمويل متنوع يمكن أن تكون أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية، مما يعزز استقرارها وقدرتها التنافسية في السوق، وبالتالي، تشدد الباحثة على ضرورة أن تولي البنوك الإسلامية اهتماماً خاصاً لتطوير محفظتها التمويلية من خلال دمج أدوات تمويل متنوعة، وذلك لتحقيق أفضل العوائد وتحقيق أهدافها المالية.

تتفق عدة دراسات مع النتيجة التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تنويع أدوات التمويل وعائد حقوق المساهمين (ROE). على سبيل المثال، وجدت دراسة Ayusaleha & Laila (2022) أن التنويع وخصائص البنوك لهما تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية الشريعة في إندونيسيا، مما يشير إلى أن التنويع المالي قد يساهم في تحسين العائد. أيضاً، دراسة Lestari (2020) أظهرت أن

تنويع تمويل عقود التمويل له تأثير سلبي على الربحية، في حين أن تنويع أنواع الاستخدام يمكن أن يؤدي إلى زيادة في العائد على الأصول. من جهة أخرى، دراسة Hayden, Porath, & Westernhagen (2007) أكدت أن التنويع في محفظة التمولبات يمكن أن يحسن عوائد البنوك، خصوصاً في ظروف المخاطر المتوسطة. هذه الدراسات تدعم الفرضية القائلة بأن تنويع المحفظة بين أدوات التمويل المختلفة يمكن أن يؤدي إلى تحسين العوائد المالية، مما يعزز الفكرة بأن هناك علاقة إيجابية بين تنويع التمويل وعائد حقوق المساهمين.

فيما يتعلق بتنويع على القطاعات الصناعية ( $lhhi\_f$ )، تظهر النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية وسلبية بين التنويع للقطاعات المختلفة ( $lhhi\_f$ ) والعائد على الأسهم (ROE) في البنوك الإسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة (0.052) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 10%، حيث تُظهر هذه النتيجة أن التنويع في تمويل القطاعات المختلفة في البنوك الإسلامية قد يرتبط بتأثير سلبي على عائد حقوق المساهمين (ROE). هذا يشير إلى أن التركيز على تنويع الاستثمارات عبر قطاعات متعددة قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة في بعض الأحيان، ربما بسبب التحديات المرتبطة بإدارة الاستثمارات المتنوعة بشكل فعال أو عدم تساوي فرص العوائد بين القطاعات المختلفة. ومع أن مستوى الدلالة قريب من الحد المقبول، إلا أن النتيجة تعزز أهمية توخي الحذر عند توزيع الاستثمارات، خصوصاً في بيئات مالية تتميز بالتعقيد أو التقلب. لذا، من الضروري أن تُعيد البنوك الإسلامية تقييم استراتيجيات التنويع بعناية، لضمان تحقيق التوازن الأمثل بين توزيع المخاطر وتعظيم الأرباح.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة Prastiwi & Anik (2021) والتي أشارت إلى أن التنويع بناءً على القطاعات الاقتصادية قد يؤثر سلباً على ربحية البنوك الإسلامية حيث كان العائد على التنويع للقطاعات الاقتصادية إلا أنه دال إحصائياً، مما يدعم الفرضية القائلة بأن زيادة التركيز في قطاعات معينة قد لا تكون أكثر فائدة للبنوك. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة Widarjono & Sidiq (2022) التي أظهرت

أن تركيز التمويل القطاعي يسهم في زيادة ربحية البنوك التجارية الإسلامية، مما يدل على أن التركيز في مجالات معينة قد يكون أكثر فعالية من التنويع.

في ضوء نتائج هذه الدراسة، حيث كشفت عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة تكلفة الموظفين (Icost) وعائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة (0.003) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل عند مستوى 1% ، وتشير هذه النتائج من وجهة نظر الباحثة إلى أن التغيرات في نسبة تكلفة الموظفين تؤثر بشكل كبير على عائد حقوق المساهمين في البنوك المدروسة. من وجهة نظر الباحثة، تعكس هذه النتائج أهمية إدارة تكلفة الموظفين في تحسين عائد حقوق المساهمين. يمكن أن تُفسر هذه العلاقة بعدة طرق: أولاً، قد تشير تكلفة الموظفين كفاءة استخدام الموارد البشرية، حيث أن استثمار البنوك في موظفين مؤهلين يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء والإنتاجية، وبالتالي زيادة العوائد. ثانياً، يمكن أن تشير هذه النتيجة إلى أن البنوك التي تتحكم بشكل فعال في تكاليف الموظفين تتمكن من زيادة هوامش الربح، مما ينعكس إيجابياً على العائدات المالية للمساهمين. علاوة على ذلك، قد يشير ارتفاع تكلفة الموظفين إلى استثمار البنك في تدريب وتطوير الموظفين، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة والابتكار في المنتجات المالية.

في النهاية، تؤكد هذه النتائج على ضرورة أن تولي البنوك الإسلامية اهتماماً خاصاً لتحسين كفاءة إدارة التكاليف المتعلقة بالموظفين، حيث يُعتبر ذلك عنصراً حيوياً في تعزيز عائدات حقوق المساهمين وتحقيق الأداء المالي المستدام، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Ayusaleha & Laila (2022)، التي أظهرت أن الخصائص المالية للبنوك، بما في ذلك التكاليف، لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية الشرعية. كما تدعم هذه النتائج أيضاً دراسة Lestari (2020)، التي بينت أن تكاليف التشغيل، بما في ذلك تكاليف الموظفين، يمكن أن تؤثر سلباً على الربحية. بالتالي، تدعو هذه النتائج البنوك الإسلامية إلى إعادة تقييم استراتيجيات إدارة التكاليف لتعزيز العوائد المالية وتحقيق الاستدامة في الأداء.

## الفصل الرابع

### النتائج والاستنتاجات

#### 4.1 المقدمة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة أثر تنويع المحفظة الاستثمارية على الربحية البنوك الإسلامية الفلسطينية، وذلك باستخدام بيانات سنويه تغطي الفتره من عام 2015 الى عام 2022 ، والعينة مكونة من ثلاثة بنوك إسلامية فلسطينية، وبعد تحليل بيانات الدراسة وفحصها، سيتناول هذا الفصل مناقشة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة ، والتي تشكل جزءاً أساسياً من محتوى هذه الدراسة.

#### 4.2 أهم النتائج

##### 4.2.1 نتائج النموذج الأول

1. أوضحت نتائج الدراسة انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التنويع بين أدوات التمويل ومعدل عائد الأصول (ROA) للبنوك الإسلامية. ويفهم من ذلك أن تركيز المحفظة في أداة تمويل معينة ليس بالضرورة عاملاً مؤثراً بشكل دقيق على ربحية البنوك بمعدل ROA . وقد تكون هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تؤثر على هذه العلاقة.
2. أظهرت نتائج الدراسة انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تمويل القطاعات الأخرى ومعدل عائد الأصول (ROA). التنويع أو التغيير في تركيز الاستثمارات في قطاعات مختلفة يبدو أنه يؤثر بشكل ملحوظ على أداء البنوك بمعدل العائد على الأصول.
3. أوضحت النتائج انه لا توجد أثر ذو إحصائية معنوية بين نسبة الموظفين ومعدل عائد الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية. التغييرات في نسبة الموظفين لا تبدو لها تأثيراً ملحوظاً على ربحية البنوك بمعدل ROA. يُفسر هذا بأن العلاقة بين تكاليف الموظفين وعائد الأصول قد تكون معقدة ومتأثرة بعوامل غير مدروسة في التحليل.

4. اتضح انه توجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة المخاطر على التمويلات والربحية في البنوك الإسلامية، وتغيرات في نسبة المخاطر تظهر تأثيراً ملحوظاً على ربحية البنوك. هذه النتيجة تشير إلى أهمية تقييم مستوى المخاطر في استراتيجيات الإدارة المالية للبنوك دون تأثير كبير على ROA.

#### 4.2.2 نتائج النموذج الثاني

1. أظهرت النتائج ان هناك أثر قوي وإيجابي ذو دلالة إحصائية بين التنويع بين أدوات التمويل و ROA عند مستوى الدلالة 1%. يشير Coef إلى أن تنويع محفظة تمويل البنك يمكن أن يؤثر إيجابياً على ربحية البنوك الإسلامية. يظهر أن التنويع في أدوات التمويل يقلل من المخاطر المحتملة ويزيد من الربحية العامة للبنك. توفير مجموعة متنوعة من أدوات التمويل يمكن أن يحدث تأثيراً إيجابياً على الاستقرار المالي والعوائد لصالح البنوك الإسلامية.
2. أوضحت النتائج انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تركيز القطاعات الأخرى و ROA في البنوك الإسلامية. يفهم من ذلك أن تركيز محفظة التمويل في قطاع معين لا يبدو أن يؤثر بشكل كبير على ROA. تشير النتيجة إلى أهمية تحقيق التنوع في الاستثمارات دون الانحياز إلى قطاع محدد لتحقيق النجاح المالي.
3. تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الموظفين والعائد على الأصول (ROA)، إلا أن نسبة الموظفين لا تساهم بشكل إيجابي في تحسين العائد المالي. تشير النتائج إلى تأثير إيجابي غير معنوي لتحسين كفاءة الموظفين وتنوع الموارد البشرية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مما يؤكد أهمية التركيز على جودة وكفاءة القوى العاملة بدلاً من زيادة أعداد الموظفين لتحقيق أداء مالي أفضل.

### 4.2.3 نتائج النموذج الثالث

1. أوضحت النتائج انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين التنويع بين أدوات التمويل وعائد حقوق المساهمين (ROE) في البنوك الإسلامية. يعني ذلك أن تنويع المحفظة بين أدوات التمويل المختلفة يظهر تأثيراً كبيراً على عائد حقوق المساهمين.
2. أوضحت النتائج انه توجد أثر ذو دلالة إحصائية سلبية بين تركيز القطاعات الأخرى وعائد حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية. يعني ذلك أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات الصناعية المختلفة يبدو أنه يؤثر بشكل قابل للقياس على عائد حقوق المساهمين.
3. بينت النتائج انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموظفين وعائد حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية. يعني ذلك أن التغيرات في نسبة الموظفين ليس لها تأثير ملحوظ على عائد حقوق المساهمين.
4. أظهرت النتائج أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين المخاطر وعائد حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية. وتشير بعض النتائج الى أن الإدارة الفعّالة للمخاطر لا تؤدي إلى تأثير سلبي على العوائد، موضحةً أن البنوك ذات استراتيجيات المخاطر القوية تحقق أداءً ماليًا أفضل.

### 4.2.4 نتائج النموذج الرابع

1. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التنويع بين أدوات التمويل والعائد على الأسهم (ROE) في البنوك. يعني ذلك أن تنويع المحفظة بين أدوات التمويل يؤثر بشكل كبير على عائد حقوق المساهمين في البنوك المدروسة. هذا يبرز أهمية النظر إلى عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيراً على أداء حقوق المساهمين.
2. أتضح من خلال النتائج انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية سلبية بين التنويع للقطاعات وعائد حقوق المساهمين. يعني ذلك أن التنويع قطاعات يؤدي إلى نتيجة سلبية على عائد المساهمين.

3. بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة تكلفة الموظفين وعائد حقوق المساهمين. تشير النتائج الى ضرورة تحسين إدارة تكاليف الموظفين في البنوك الإسلامية لتعزيز عائدات حقوق المساهمين وتحقيق الأداء المالي، تتسق هذه النتائج مع دراسات سابقة أشارت إلى أن تكاليف التشغيل، وخصوصاً تكاليف الموظفين، تؤثر بشكل ملحوظ على ربحية البنوك.

### 4.3 أهم التوصيات

من خلال النتائج السابقة توصي الباحثة بعدد من التوصيات من أهمها:

1. ينبغي على البنوك الإسلامية النظر في توسيع محافظتها من أدوات التمويل المتنوعة، حيث أن هذا التنوع قد يؤدي إلى تحسين معدل عائد الأصول (ROA) وزيادة الاستقرار المالي.
2. يستحسن على البنوك إعادة تقييم استثماراتها في القطاعات المختلفة لضمان توزيعها على مجموعة متنوعة من القطاعات ذات العوائد الجيدة، وذلك لتعزيز الأداء المالي وتحقيق عائدات أفضل.
3. ضرورة تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر لضمان التحكم في المخاطر المرتبطة بالتمويل، حيث أن وجود علاقة قوية بين المخاطر والربحية يبرز أهمية التقليل من المخاطر المحتملة لتحقيق عوائد أعلى.
4. يفضل على البنوك إجراء تحليلات أكثر تعمقاً لفهم العلاقة بين نسبة الموظفين وأداء البنك، حيث أن التغيرات في نسبة الموظفين لا تؤثر بشكل إيجابي على العائدات، ويمكن تحسين فعالية الموارد البشرية بطرق أخرى.
5. تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البشرية تركز على التدريب والتطوير، مما قد يسهم في تحسين الأداء المالي دون الاعتماد فقط على زيادة عدد الموظفين.
6. يفضل أن تستثمر البنوك في أدوات التحليل المالي المتقدمة لفهم أفضل للعوامل التي تؤثر على ربحيتها، وتحديد استراتيجيات التحسين.

7. يفضل أن تكون هناك سياسة واضحة لتحديد التركيز القطاعي، حيث أن التركيز على قطاعات معينة قد يؤدي إلى عوائد سلبية، لذلك يجب تجنب الانحياز لقطاع معين.

8. ينبغي للبنوك تطوير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية الإسلامية التي تلبي احتياجات السوق وتساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

9. البحث عن استراتيجيات تمويل بديلة قد تساعد في تحسين العوائد، مثل الاستثمار في تقنيات جديدة أو الابتكار في أدوات التمويل.

10. تعزيز التواصل مع المساهمين لتوفير معلومات شفافة حول الأداء المالي والخطط الاستراتيجية، مما يعزز الثقة ويساعد على تحقيق عائدات أعلى على حقوق المساهمين.

ويمكن خلال التوصيات السابقة تقترح الباحثة إجراء مزيد من الدراسات حول أثر التنوع في محفظة التمويل على ربحية البنوك الإسلامية ومن أهم هذه العناوين:

1. دراسة العلاقة بين التنوع والامتثال لأحكام الشريعة: يمكن بحث تأثير تنوع محفظة التمويل في أدوات التمويل المختلفة على ربحية البنوك الإسلامية.

2. تأثير التنوع بين القطاعات الاقتصادية المختلفة: دراسة تأثير توزيع محفظة التمويل على قطاعات اقتصادية متنوعة (مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات...) على ربحية البنوك الإسلامية، وتحليل أي القطاعات توفر عوائد أكثر استقراراً وربحية.

3. أثر تنوع التمويل على المخاطر الائتمانية: يمكن استكشاف العلاقة بين تنوع أدوات التمويل وتقليل المخاطر الائتمانية للبنوك الإسلامية، وتحليل مدى تأثير هذا التنوع على الربحية وتقليل حجم التحويلات المتعثرة.



- التونسي، خالد. (2016). أثر التنوع الاستثماري في ربحية المصارف الإسلامية في الأردن، السعودية والسودان: دراسة مقارنة. *جامعة العلوم الإسلامية العالمية*، الصفحات 1 - 157.
- الجدير، مصطفى. (2023). المشاركة في التمويل الإسلامي - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم الأنسانية والطبيعية*، صفحة المجلد (4)، العدد(1)، 581.
- الجعافرة، احمد. (2012). مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن: دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية. (أطروحة ماجستير). *جامعة الشرق الأوسط، الأردن*.
- جعيجع، حمزة، و بوقرة، فؤاد. (2022). التمويل بالسلم في البنوك الإسلامية عمليا وحاسبيا - دراسة حالة التجربة السودانية. *جامعة محمد بوضياف - المسلية*، صفحة 38.
- جيلي، محمد. (2019). دور تقرير محافظ الحسابات في تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة الحالة: البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019. *جامعه قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير*.
- حسن، محمد. (2021). تأثير المخاطر المالية علي أداء المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية علي أداء المحفظة الاستثمارية طويلة الأجل التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار خلال الفترة من العام 2016-2019. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، صفحة المجلد(12)، 280.
- حسيبة، برخشي و إكرام، حجاب. (2023). دراسة-واقع-تمويل-القطاع-الزراعي-من-طرف-البنوك-الإسلامية-في-الجزائر-(بالإشارة-إلى-بعض-تجارب-دولية). *مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية*، الصفحات المجلد (2)، ص 42-56.
- الحمداني، نسبية، و عبد الجبار، رسل. (2015). ماهية المضاربة المصرفية. *مجلة العلوم القانونية والسياسة*، الصفحات المجلد(4)، العدد(1)، 3-4.
- الحدوني، إلياس. (2011). تقييم أداء المحافظ الاستثمارية بالتطبيق على سوق عمان المالي. *مجلة جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*.
- حمران، لؤي. (2017). أثر استثمار المصارف الإسلامية في الشركات المساهمة العامة علي القيمة المضافة: دراسة حاله. *جامعة العلوم الإسلامية العالمية*، الصفحات 1 - 142.
- الخالدي، خديجة. (2005). البنوك الإسلامية: نشأة - تطور وأفاق. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية / ASJP*، الصفحات 274-290.

خالدي، خديجة، والرفاعي، غالب. (2011). إدارة المخاطر في باركس الإسلامية. تأليف المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي.

دعاس، غسان، تلالوة، نجاه، وبدران، هبة. (2021). أثر جائحة كورونا على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في السوق الفلسطيني. جامعة النجاح الوطنية.

الربيعي، حاكم، الموسوي، حيدر، و حميد، نور. (2017). بناء المحفظة الاستثمارية الأمثل لسوق الأوراق المالية العراقية - دراسة تطبيقية باستخدام طريقة التصنيف البسيط للمدة 2014-2015. المجلة العراقية للعلوم الادارية، صفحة العدد 53، المجلد 13.

زرارقي، هاجر. (2021). أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة. كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

زيتون، منذر. (2010). تقييم أداء وجودة وسائل الاستثمار (المراحة، المضاربة، الشراكة، الإيجار المنتهي بالملكية) في البنوك الإسلامية الأردنية دراسة تطبيقية. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الصفحات 1 - 136.

سالمي، ياسين. (2022). الإجارة-التمويلية-والإجارة-المنتهية-بالتمليك - دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية. مجلة مجاميع المعرفة، الصفحات المجلد 08، 257 - 276.

سحنون، عقبة. (2021). إدارة-مخاطر-السوق-في-البنوك-الإسلامية-دراسة-مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أظم البواقي، صفحة 1478.

السرحدان، مظهر. (2014). بناء محفظة استثمارية باستخدام الشبكات العصبية: دراسة تطبيقية ستق عمان المالي. جامعة ال البيت - الاردن، صفحة 9.

السعيد، عبدالله، و سلمان، تبارك. (2021). أثر تنويع المحفظة الاستثمارية في تخفيض المخاطرة الاستثمارية: بحث تطبيقي في سوق العراق للأوراق المالية. *Baghdad College of Economic Sciences University Journal (BCESUJ)*، الصفحات 166-178.

سلطة النقد الفلسطينية. (2020).

الشمري، صفوق. (2022). الوطن. تاريخ الاسترداد 2024، من لا تضع البيض كله في سلة واحدة: <https://www.alwatan.com.sa/article/1117146>

شواط، محمد، وبوخنودة، عبد القادر. (2022). أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية -دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردنية خلال الفترة 2016-2021. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ابن خلدون، صفحة 10.

الشورة، إيمان. (2020). الأمن السيبراني في البنوك الإسلامية الأردنية. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الصفحات 14-15.

عبد العزيز، داليا. (2018). التنوع واثره على أداء المحافظ الاستثمارية في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية.

العراي، مصطفى، و طروبيا، ندير . (2019). دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي - تجربة السودان أنموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، الصفحات ص 279-300.

العززي، شهاب. (2012). إدارة البنوك الإسلامية.

عكار، زينب، و ناصح، عادلة. (2020). اختبار تأثير نموذج العوامل المتعددة (French&Fama) في بناء المحفظة الاستثمارية: دراسة تطبيقية في سوق عمان للأوراق المالية. جامعة البصرة كلية الإدارة و الاقتصاد، صفحة المجلد 14، العدد 56.

علي، عبد الله. (2022). دور المصارف الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة أيوفي". *Maruf İktisat İslâm İktisadî Araştırmaları Dergisi*.

العليات، أحمد. (2006). الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. جامعة النجاح الوطنية، الصفحات 11-12.

غانم، سري. (3 يونيو، 2005). *البنوك الإسلامية في فلسطين ومشاكلها*. تم الاسترداد من السفير الاقتصادي: <https://www.alsafeernews.com/arabic/ar/articles/6033.html>

فاضل، أحمد. (2022). تحليل العائد والمخاطر لأسهم المحفظة الاستثمارية لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة 2015-2019. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، صفحة مجلد 19 عدد 71.

فاضل، احمد. (2022). تقييم المحفظة الاستثمارية المثلى لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة 2016-2020. *الجامعة العراقية-كلية الإدارة والاقتصاد*، صفحة 223.



مفلح، هزاع. (2019). إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية. كلية الأقتصاد-جامعة حماه، صفحة 48.  
ملاحيم، ساري. (2014). أثر سعر المربحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، صفحة 46.

موقع البنك الإسلامي العربي على الانترنت/ <https://aib.ps>.

موقع البنك الإسلامي الفلسطيني على الانترنت/ <https://www.islamicbank.ps/ar>.

موقع مصرف الصفا على الانترنت. /<https://www.safabank.ps>

النعمة، نغم، و محمد، أيسر. (2020). بناء محفظة استثمارية كفوءة باستخدام مؤشر نسبة وليام: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، صفحة المجلد 12، العدد 1.

النفيعي، مشعل. (2023). عقد الاستصناع وتطبيقاته في البنوك والمصارف الإسلامية (دراسة فقهية مقارنة). مجلة ابحاث كلية التربية، جامعة الحديدة، صفحة المجلد (3)، 457.

هيئة سوق رأس المال. (2021). الإطار الاستراتيجي لتطوير الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين 2012 - 2026.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdurraheem, A., Alam , M., & Nadzri, A. (2023). Financing Concentration and Credit Risks: Empirical Study on the Islamic Banks in Malaysia. *Management and Accounting Review*, pp. Volume 22, Issue 3.

Abedifar, P., Molyneux, P., & Tarazi, A. (2013). Risk in Islamic Banking. *European Finance Association*. Retrieved from <https://academic.oup.com/rof/article/17/6/2035/1590691?login=false>

Abu Orabi, M. (2024). ASSESSMENT OF INVESTMENT PORTFOLIOS OF JORDANIAN BANKS. *European Scientific Journal*.

Acharya, V., Saunders, A., & Hasan, I. (2002). The Effects of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank Loan". *Centre for Economic Policy Research*.

Adem, M. (2022). Impact of Diversification on Bank Stability: Evidence from Emerging and Developing Countries. *Discrete Dynamics in Nature and Society*.

Ayusaleha, A., & Laila, N. (2022). Diversifications, Bank Characteristics, and Profitability of Sharia Commercial Banks in Indonesia. *Jurnal Ekonomi Syariah Teori dan Terapan*, p. Vol. 9 No. 3.

- Baroroh, H. (2023). Activity Diversification, Performance, and Profitability in Islamic Banking. *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam*, p. 9(02).
- Behr, A., Kamp, A., Memmel, C., & Pfingsten, A. (2007). Diversification and the banks' risk-return characteristics - evidence from loan portfolios of German banks.
- Boadi, I. (2018). Income Diversification and Banks' Profitability from an African Market Perspective: A Relief for SMEs? Palgrave Macmillan, Cham.
- Chatti, M., Kablan, S., & Yousefi, O. (2013). Are Islamic Banks Sufficiently Diversified? An Empirical Analysis of Eight Islamic Banks in Malaysia. *Islamic Economic Studies*, pp. 23 - 54.
- Dukhkhani, A., & Beshit, W. (2023). The Role of Investment Portfolios in Developing Sustainable Banking Returns. *Journal of Global Scientific Research in Business Management and Economics*.
- Elgari, M. (2003). Credit Risk in Islamic Banking and Finance. *Islamic Economic Studies*, pp. 1-25.
- Estrada, D., Arbelaez, A., & Rueda, J. (2008). The Effects of Diversification on Banks' Expected Returns. *Central Bank of Colombia Working Paper No. 524.1*, pp. 1-32.
- European Central Bank*. (2010.). Retrieved November 26, 2023, from Beyond ROE - How To Measure Bank performance: <https://www.ecb.europa.eu>
- Hayden, E., Porath, D., & Westernhagen, N. (2007). Does diversification improve the performance of German banks? Evidence from individual bank loan" portfolios. *Journal of financial services research*, pp. 32, 123-140.
- Langrin, R., & Roach, K. (2009). Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a Panel of Individua. *Journal of Business, Finance & Economics in Emerging Economies*, p. 4(1).
- Prastiwi, I., & Anik, A. (2021). Financing Diversification and Profitability of Islamic Banking in Indonesia. *Jurnal Akuntansi dan Pajak*, p. 21(2).
- Rahmawati, D., & Mardanugraha, E. (2023). Analysis of the impact of income diversification on banks' profitability: A case study of banks in Indonesia. *Jurnal Ekonomi*, p. Vol. 12 No. 02.
- Sallahuddin, I. I., & Nik Abd Ghani, N. A. (2023). Potential of smart Tawarruq in Islamic banking: A literature review. *Research Centre for Sharia, Faculty of Islamic Studies, Universiti Kebangsaan Malaysia*, pp. Vol 13, Issue 6, E-ISSN: 2222-699.
- Sen, K., & Fattawat, D. (2014). Sharpe Single Index Model and its Application in Portfolio Construction: an Empirical Study. *Global Journal of Finance and Management*.



الملاحق

ملحق (أ)

الجداول

جدول (11)

نتائج الإحصاءات الوصفية واختبار  $T$  لمتغيرات الدراسة

Interval	95% Conf.	Std. Dev.	Std. Err.	Mean	p	Variable
0.037409	-0.39898	0.424374	0.102926	-0.18078	*0.001	LnROA1
1.824752	1.69587	0.125334	0.030398	1.760311	*0.0013	LnROE
-5.07172	-5.80946	0.717428	0.174002	-5.44059	0.000	LnHHI
-0.30809	-1.38198	1.044324	0.253286	-0.84504	**0.0134	lnHHI_f
-4.08627	-4.31474	0.222188	0.053888	-4.2005	*0.000	Lncost
0.81147	0.363515	0.435625	0.105655	0.587493	*0.000	LnRisk

مستوى دلالة عند 1% \*، مستوى دلالة عند 5% \*\*، مستوى دلالة عند 10% \*\*\*

جدول (12)

نتائج ارتباط بيرسون

lnRisk	Lncost	lnHHI_f	lnHHI	lnROE	nROA1	
					1	ROA
				1	0.5991	ROE
			1	-0.268	0.525	HHI
		1	0.4039	-0.1427	0.3381	HHI_f
	1	0.0884	-0.2423	0.4228	0.4332	Cost
1	0.1583	0.5408	0.8892	-0.1049	0.6904	Risk

جدول (13)

نتائج اختبار عامل تضخم التباين (VIF) للخطوط المتعددة

المتغير التابع العائد على الأصول					
مع المخاطر			بدون المخاطر		
1/VIF	VIF	Variable	1/VIF	VIF	Variable
0.046436	21.54	lrisk			
0.050691	19.73	lhhi	0.758969	1.32	Lhhi
0.245915	4.07	lcost	0.800016	1.25	lhhi_f
0.609724	1.64	lhhi_f	0.899843	1.11	Lcost
11.74		Mean VIF	1.23		Mean VIF

المتغير التابع العائد على حقوق الملكية					
مع المخاطر			بدون المخاطر		
1/VIF	VIF	Variable	1/VIF	VIF	Variable
0.16809	5.95	lhhi	0.805044	1.24	Lhhi
0.174859	5.72	lrisk			
0.800237	1.25	lhhi_f	0.868555	1.15	Lcost
0.83975	1.19	lcost	0.920938	1.09	lhhi_f

جدول (14)

نتائج اختبار Breusch-Pagan لتجانس

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroscedasticity							
المتغير التابع العائد على حقوق الملكية				المتغير التابع العائد على الأصول			
بدون المخاطرة		مع المخاطرة		بدون المخاطرة		مع المخاطرة	
chi2	prob.>chi2	chi2	prob.>chi2	chi2	prob.>chi2	chi2	prob.>chi2
4.82	0.4565	3.45	0.2343	3.73	0.2921	3.33	0.1921

مستوى دلالة عند 1% \*، مستوى دلالة عند 5% \*\*، مستوى دلالة عند 10% \*\*\*

جدول (15)

نتائج اختبار *Breusch-Pagan Lagrangian Multiplier*

<i>Lagrangian Multiplier/Breusch-Pagan</i>							
المتغير التابع العائد على حقوق الملكية				المتغير التابع العائد على الأصول			
بدون المخاطرة		مع المخاطرة		بدون المخاطرة		مع المخاطرة	
chi2	prob.>chi2	chi2	prob.>chi2	chi2	prob.>chi2	chi2	prob.>chi2
14.82	0.08565***	9.45	0.06343***	3.73	0.02921**	7.33	0.01921*

مستوى دلالة عند 1% \*، مستوى دلالة عند 5% \*\*، مستوى دلالة عند 10% \*\*\*

جدول (16)

نتائج تقدير نماذج معادلة *ROA* التقليدية

المتغير التابع العائد على الأصول						
بدون المخاطر			مع المخاطر			Lroa
P>t	t	Coef.	P>t	T	Coef.	
*0.006	3.32	0.3907975	0.412	0.85	0.402532	Lhhi
0.924	0.1	0.0076983	0.926	0.09	0.0088718	lhhi_f
*0.006	3.24	1.129959	0.125	1.65	1.14514	Lcost
			0.98	-0.03	-0.0209016	Lrisk
*0.002	3.83	6.698289	0.26	1.18	6.839168	_cons
	0.6095			0.6095		R-squared
	0.5194			0.4794		Adj R-squared
P		القيمة	P		القيمة	Prob> F
0.0055		6.76	0.0165		4.67	

مستوى دلالة عند 1% \*، مستوى دلالة عند 5% \*\*، مستوى دلالة عند 10% \*\*\*

جدول (17)

نتائج تقدير نماذج معادلة ROE التقليدية

المتغير التابع العائد على حقوق ملكية						
بدون المخاطر			مع المخاطر			Lroe
P>t	t	Coef.	P>t	T	Coef.	
0.002	3.08	549.0010	0.048	0.67	.4509849	Lhhi
0.052	-2.11	-0.09188	0.008	0.39	-0.072684	lhhi_f
0.003	3.44	0.1483977	0.877	1.54	27.1637977	Lcost
			0.001	0.8	6.05029	Lrisk
0.000	5.08	2.388498	0.000	4.82	2.323143	_cons
	0.1024			0.5896		R-squared
	-0.0323			0.1314		Adj R-squared
p		القيمة	P		القيمة	Prob > F
0.5296		0.76	0.5896		0.876	

مستوى دلالة عند 1%\*، مستوى دلالة عند 5%\*\*، مستوى دلالة عند 10%\*\*\*



**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**THE IMPACT OF FINANCING PORTFOLIO  
DIVERSIFICATION ON THE PROFITABILITY  
OF ISLAMIC BANKS IN PALESTINE**

**By**  
**Aseel Ashraf Ayesh Abu Lihya**

**Supervisor**  
**Dr. Alaa Subhi Razia**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree  
of Master of Islamic Finance, in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah  
National University, Nablus, and Palestine.**

**2024**

# **THE IMPACT OF FINANCING PORTFOLIO DIVERSIFICATION ON THE PROFITABILITY OF ISLAMIC BANKS IN PALESTINE**

**By**  
**Aseel Ashraf Ayesh Abu Lihya**  
**Supervisor**  
**Dr. Alaa Subhi Razia**

## **Abstract**

This study aimed to analyze the impact of portfolio diversification and risk on the profitability of Palestinian Islamic banks by examining three institutions: The Palestinian Islamic Bank, the Arab Islamic Bank, and Al-Safa Bank, during the period from 2015 to 2022. The research focused on two dimensions of diversification: the first pertains to the diversification of financing instruments utilized by Islamic banks, while the second relates to diversification across various economic sectors within the Palestinian economy. The study employed Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE) as indicators of profitability and utilized the Herfindahl-Hirschman Index (HHI) to measure the level of diversification in the financing portfolios of the Islamic banks. The findings indicated no statistically significant effect of financing instrument diversification on the ROA of Islamic banks, suggesting that reliance on a single financing instrument does not substantially influence profitability. Conversely, a positive effect of sectoral diversification on ROA was observed, underscoring the importance of diversifying investments. Furthermore, the employee ratio did not demonstrate a significant impact on returns, indicating a need to reevaluate human resource management strategies. The study also revealed a positive relationship between the diversification of financing instruments and ROE, while the relationship between risk and ROE exhibited a clear negative impact, highlighting the necessity for effective risk management to achieve sustainable financial performance. In light of these findings, the study recommends that Islamic banks expand their portfolios of financing instruments to enhance ROA and financial stability. It also suggests that banks reassess their investments across various sectors to ensure a more diverse distribution that improves financial performance. Additionally, the enhancement of risk management strategies is essential to mitigate potential risks and achieve higher returns. The study emphasizes the importance of developing effective human resource management strategies, including training and development, to bolster financial performance. Finally,

Islamic banks should adopt advanced financial analysis tools and avoid excessive concentration in specific sectors to attain sustainable returns.

**Keywords:** portfolio diversification, Islamic banks, profitability, Palestinian economy, financing instruments, sectoral diversification, risk management, financial performance